

مجلة جامعة أم القرى
للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية

نظرية الحدود الدولية وسياساتها في شبه الجزيرة العربية

د. عبد الرزاق سليمان أبو داود

د. عبد الرزاق سليمان أبو داود

- أستاذ الجغرافيا السياسية المشارك، قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة.
- تخرج من جامعة كنتكي، الولايات المتحدة ١٩٨٤م.
- نشر له ٢٦ من الكتب والأبحاث والدراسات العلمية.
- عمل رئيساً لقسم الجغرافيا بجامعة الملك عبد العزيز: (١٤٠٦-١٤٠٨هـ).
- عضو لبعض اللجان الوطنية الخاصة بتطوير الرياضة السعودية.

نظرية الحدود الدولية وسياساتها في شبه الجزيرة العربية

الملخص

تتناول هذه الدراسة نظرية الحدود الدولية وسياساتها في شبه الجزيرة العربية، وقد مثلت قضايا الحدود وسياساتها عوامل مهمة في تطور دول المنطقة، وارتبطت مسائل الحدود بالمنطقة ببعض المتغيرات: كالنفوذ الأجنبي، والنفط، ونشأة الكيانات الإقليمية، والتضاريس، والسكان.

وشملت أهداف الدراسة: التعرف على نظرية الحدود وسياساتها، وأوضاعها بالمنطقة، ولتحقيق هذه الأهداف جرى التحقق من بعض التساؤلات حول الكثافة السكانية بمناطق الحدود، وأثر التحولات الاجتماعية–الاقتصادية على التغيير السياسي والولاء القبلي والمذهبي، والتجانس الجغرافي القبلي الحدودي، والتدخل الأجنبي في صناعة حدود دول المنطقة، وأثر البنى السياسية الوطنية، والنفط، والنزعة الإقليمية على الحدود بالمنطقة. كما نوقشت قضايا الحدود العالقة وتلك التي تمت تسويتها. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، وفي مقدمتها: عدم انسجام الحدود الدولية مع الجغرافيا القبلية، وارتباط تكوين الكيانات السياسية بالتحالفات القبلية، وظهور قيادات ملهمة، وتفكك الكيانات القبلية القديمة، وتضاؤل حركة القبائل عبر الحدود، وتراجع تأثيرها الاجتماعي والسياسي، وتزايد ترسيخ مفهوم الجولة والهوية الوطنية. كذلك دور النفط، والتدخل الأجنبي في تحول الولاء من القبيلة أو الطائفة إلى الدولة الوطنية، وظهور قوى مجتمعية جديدة في دول المنطقة، كما تزامنت عمليات نشوء الدولة في منطقة الدراسة مع استيعاب متزايد لأهمية مفهوم ونظرية الحدود الدولية الحديثة بكونها تجسيداً مادياً مهماً لاستقلال الدولة المعاصرة بكل خصائصها الحديثة.

Theory and Policies of International Boundaries in the Arabian Peninsula

Dr. Abdul Razak S. Abu Dawood

Abstract

This study deals with Theory and Policies of International Boundaries in the Arabian Peninsula. Boundary issues, theory, and policies represented important factories in the development of states in the area. Boundary issues in the area are connected to a number of variables such as: foreign influence, oil, regional entities, geography, and population. The main purposes of this study involve: the identification of boundary theory and policies utilized by states in the area. The study assumptions were focused on: the pressure of population on boundary areas, and the effects of the socioeconomical and political transformations, the sectarian allegiances, the nature of the homogeneity between tribal geography and geography of boundary, the tribal influence on the boundary, foreign intervention, the role of the national political infrastructures, oil, and regionalism on boundary instability. The study produced the following results: inconformity between geography and the geography of boundary, the linkage between political entities and tribal alliances. the appearance of charismatic leaderships. The dismantling of old tribal entities. The dwindling of tribal movements across boundary. The decline of tribal social and political influence. Increased consolidation between states and national entity concepts. Oil, foreign intervention, and western culture effects contributed to the transformation of alliances from tribe or denomination to the national state. New powerful social groups have appeared in the region, where the creation of the state in the study area coexisted with the attainment of increased apprehension of theory and modern political boundary concepts as an important material embodiment of the independence of the modern state with all its modern characteristics.

مقدمة

حظيت دراسات الحدود- بصفة عامة - بدفعة قوية خلال العقد الماضي، ولوحظ هذا الاتجاه من خلال تنامي عدد الهيئات والجهات والمؤتمرات والمباحثات والمطبوعات ذوات العلاقة بالموضوعات الحدودية. كما لوحظ أن العقد الماضي شهد نمواً كبيراً في الاهتمام بالدراسات الحدودية، الأمر الذي يمكن عزوه إلى عدد من المتغيرات التي يأتي في مقدمتها: التغييرات الكبيرة على الساحة السياسية الدولية، كانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وانتهاء الحرب الباردة، وبالتالي ظهور العديد من النزاعات والادعاءات والمطالب الحدودية، وتنامي ظاهرة ما سمي (بالإرهاب الدولي). ويمكن تفهم عملية تزايد الاهتمام بالدراسات الحدودية من خلال التطورات التاريخية والتكنولوجية، والتي ظهرت عبرها دعوات وتصورات عن ما سمي بـ(نهاية التاريخ Endism)، و(صدام الحضارات Cultures Collision) التي أطلقها كل من فوكوياما وهنتنجتون، وهي دعوات ساعدت إلى حد ما في دفع فكر العولمة (Globalization) أو تطوير ما عرف بـ (أحلام ما بعد المدنية Post-Modern Dreams)، التي تنظر إلى مسألة الحدود الدولية على أنها ظاهرة في طريقها إلى الزوال.

وعلى الرغم من كل هذه التوجهات، فانه يمكن ترقب وملاحظة تغييرات بطيئة فيما يتعلق بمفهوم وعملية ووظائف الحدود الدولية ضمن الدراسات الحدودية الحديثة. فمعظم هذه الدراسات تركز على قضايا الأمن والسيادة، حيث أن مصطلح الحدود نفسه يحتوي ضمنياً على تأطير وتجسيد عاملي شرعية الحدود بين الدولية، وكون هذه الحدود تمثل تخوماً للمجابهات السياسية والحضارية (Ganster& et al,1997).

موضوع الدراسة :

الحدود السياسية ظاهرة دولية حديثة نسبياً في التاريخ السياسي، وإذا كانت هذه الظاهرة ذات صلة قوية بنشأة نظام الدولة القومية الحديثة في أوروبا، فإنها كذلك يمكن اعتبارها أحد أهم الأسباب المتوالية في تفجر الصراعات والنزاعات والحروب الدولية، ويمكن كذلك اعتبار الحدود السياسية بمفهومها المعاصر ضمن أقوى أسباب النزاعات والصراعات والحروب في شبه الجزيرة العربية وحدود دولها، سواء فيما بينها أو مع الكيانات السياسية المجاورة وعلى خلاف كثير من مناطق العالم الأخرى، فإن الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية تفتقر إلى البعد التاريخي أو القومي، كما لا يمكن اعتبارها أسواراً أو حصوناً تاريخية أو موانع دفاعية عملت على حماية كيانات سياسية في فترات تاريخية عديدة.

ولقد واجهت فكرة الحدود السياسية في منطقة شبه الجزيرة العربية العديد من الصعوبات، التي يتصل معظمها بقبول واستيعاب السكان استيعابهم لها في منطقة اشتهرت بوجود أعداد كبيرة من البدو الرحل. لقد مثلت عملية نشأة هذه الحدود، على ما يبدو، مشكلة على قدر كبير من التعقيد في البداية سواء بالنسبة للبدو الرحل في شبه الجزيرة العربية أو حكومات الكيانات السياسية التي ظهرت بها منذ مطلع القرن العشرين. وكما لاحظ (**ماكي** Mackay) فإن السكان الذين تفصلهم حدود سياسية طارئة يجدون صعوبة كبيرة في تقبل هذا الوضع والانعزال عن بعضهم على جانبي الحدود (Mackay 1958 :1).

تساؤلات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

- هل يمكن اعتبار ضغط الكثافة السكانية في المناطق الحدودية في شبه الجزيرة العربية أحد أهم دوافع النزاعات أسبابها بالمنطقة ؟

- هل يمكن اعتبار عمليات التغيير والتحول الاجتماعي– الاقتصادي الأساس الذي قامت عليه عمليات التغيير السياسي وتغيير الولاء من الإطار العشائري أو القبلي أو المذهبي إلى ولاء للدولة الوطنية المعاصرة بحدودها الواضحة؟
- هل طرأ تحسن ملموس خلال القرن الماضي على عمليات قطع أواصر الاتصال الجغرافي بين عناصر القبيلة الواحدة في بعض المناطق الحدودية، أو عدم وجود تجانس بين الجغرافيا القبلية والجغرافيا الحدودية في شبه الجزيرة العربية؟
- هل تضاءل تأثير القبائل على أوضاع الحدود في شبه الجزيرة العربية خلال العقود القليلة الماضية نتيجة استيطان أعداد كبيرة منها في المراكز الحضرية؟
- هل أسهم التدخل العثماني والبريطاني في شؤون المنطقة بقوة في رسم الحدود بين كيانات المنطقة؟
- هل يمكن اعتبار ضعف البنية السياسية الوطنية في بعض البلاد العربية في شبه الجزيرة العربية في مراحل معينة، والاكتشافات البترولية، والنزعة الإقليمية، عناصر ومتغيرات أخرى قد لعبت دوراً مهماً في زعزعة استقرار الحدود في المنطقة؟

منهجية الدراسة:

وتحاول هذه الدراسة التعرف على نظريات الحدود السياسية بصفة عامة وأنماطها وكيفية نشأتها بصفة خاصة، ومن ثم دراسة تطور سياسات الحدود في شبه الجزيرة العربية، وعلاقة ذلك بتطور وظهور الدولة والهوية الوطنية فيها، ومناقشة قضايا الحدود التي تم حلها، وتلك القضايا الحدودية التي لازالت عالقة في ضوء المنهج التحليلي. وفي حقيقة الأمر فإن الحدود السياسية تمثل قضية مهمة في شبه الجزيرة العربية أخذت الشيء الكثير من اهتمام وجهود دول المنطقة واستنزفت الكثير من مواردها، في ظل الطموحات التي ظهرت في هذه المنطقة نتيجة ظهور متغير استراتيجي متمثل في كميات النفط الهائلة التي تزخر بها المنطقة، وسعي كل الكيانات فيها إلى تأكيد هويتها الوطنية وضمان أمن حدودها واستقرار أنظمتها السياسية والاجتماعية. ومن المحتمل أن الدول المتجاورة في شبه الجزيرة العربية عمدت إلى تفعيل ادعاءاتها الحدودية ضد بعضها البعض في فترات متعاقبة سعياً خلف الوصول إلى أطر وسبل شرعية وقانونية للعيش في جوار يتسم بالتعاون والصداقة حتى يتم الوصول إلى حلول مرضية لهذه الادعاءات.

أهداف الدراسة:

يكمن الغرض الرئيس من هذه الدراسة في محاولة التعرف على السياسات التي اتبعتها دول شبه الجزيرة العربية في ترسيم حدودها السياسية المعاصرة، مع محاولة الإسهام في تحسين مستوى فهم الأوضاع المعقدة للحدود في إقليم شبه الجزيرة العربية، عن طريق التعرف على كيفية نشأة هذه الحدود وطرق وأساليب تعديلها. وفي سبيل تحقيق ذلك، فإن هذه الدراسة سوف تعمد إلى :–

- فحص نظريات الحدود الدولية والتعرف على أنماطها ونشأتها بصورة مركزة ومختصرة، والتعرض لصلتها بعمليات نشأة الحدود وتطورها في شبه الجزيرة العربية.
- تقديم عرض محدد للسياسات المتباينة التي اتبعتها دول شبه الجزيرة العربية والقوى الأجنبية ذات العلاقة في عملية نشأة وتطور وصناعة الدولة والهوية الوطنية والحدود في هذه المنطقة.
- دراسة قضايا الحدود السياسية التي تم حلها في المنطقة وعلاقتها بالمفاهيم الحدودية المختلفة.
- دراسة قضايا الحدود العالقة في المنطقة.

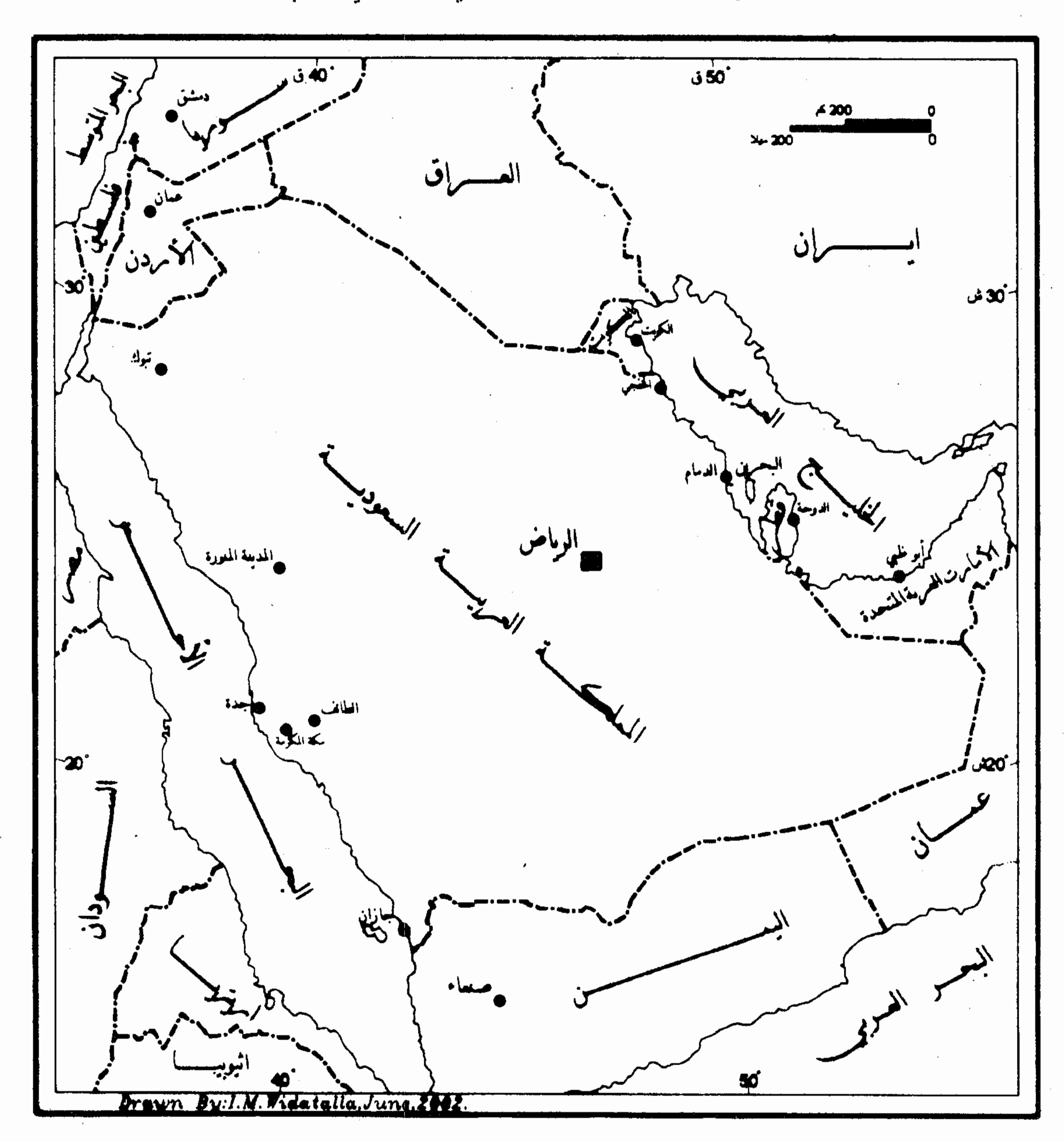
محددات الدراسة :

وفيما يتعلق بمحددات هذه الدراسة، فإنه يمكن اعتبار شبه الجزيرة العربية والمناطق المجاورة مباشرة

لها سواء برياً أو بحرياً الإطار المكاني لهذه الدراسة (شكل رقم (١)، كما يمكن اعتبار القرن العشرين بأكمله إطاراً زمنياً لها. وتتبنى هذه الدراسة منهجاً تاريخياً تحليلياً لتناول قضايا الحدود السياسية في شبه الجزيرة

وحيــث أن هــذه الدراســة تسـعى للـتعرف عــلى المنحى(التصور) النظــري لهذه الحـــدود فإنها أعدت كذلـك بصورة توفر أمثلة تجسيدية لكيفية نشأة الحدود وتعديلها خلال فترات زمنية متعاقبة.

شكل (١): الحدود الدولية الحالية في شبه الجزيرة العربية



المصدر: المساحة العسكرية السعودية ١٤٢١هـ Texas Saudi maps online, 2002

الدراسة في عدد من المباحث الأساسية تتمثل في: مقدمة عامة تمثل الإطار العام للدراسة، والمبحث الثاني ويشمل نظرية الحدود السياسية من حيث مفهومها، وتطورها ومنظورها الإسلامي والفرق بين الحدود والتخوم، ويشمل المبحث الثاني نظرية الحدود السياسية من حيث علاقة الحدود والجغرافيا والتوافق الوطني الإقليمي والحدود والسكان والهوية والحدود الوطنية في شبه الجزيرة العربية. ويغطي المبحث الثالث قضايا الحدود التي تم حلها بالمنطقة، في حين أن المبحث الثالث يتناول القضايا الحدودية العالقة في شبه الجزيرة العربية، ويتناول المباحث الرابع تحليل ومناقشة النتائج وربطها بتساؤلات الدراسة، وتنتهي الدراسة بخاتمة تشمل ملخصها وأهم نتائجها وتوصياتها، وقائمة بالمراجع التي استندت إليها.

أدبيات الدراسة:

مفهوم الحدود

لم تعد الدراسات الحدودية المعاصرة تقتصر على تناول ظاهرة الحدود على المستوى الدولي، ولكن كثيراً من الدراسات اتجهت مؤخراً إلى تناول نظرية الحدود وتأثيرها وتطورها على المستوى الإداري والإقليمي والمدني والبلدي داخل الدول نفسها، حيث تلعب هذه الحدود أدواراً ووظائف مهمة في التأثير على الأنشطة الإنسانية اليومية على مستويات مختلفة، وتتجه مقاربتنا لنظريات الحدود السياسية نحو تحديد نمط من الصلة بين هذه النظريات الحدودية وطبيعة سياستها في شبه الجزيرة العربية، وتظهر معظم المصادر الخاصة بدراسات الحدود السياسية، سواء ما كان منها سياسياً أو جغرافياً أو ثقافياً أو أنثروبولوجيا، إن معظم الحضارات والثقافات الإنسانية تركت علامات باهتة جداً على ما يمكن أن نسميه بـ(التنظيم السياسي الإقليمي) المعاصر من خلال ممارسات الإنسان طوال آلاف السنين من مسيرة التمدن والحضارة البشرية، فالآثار التي تركتها هذه الثقافات والحضارات والتي يمكن ملاحظة جذور الإقليمية خلالها تبدو غير ذات صلة أو غريبة بمسألة الإقليمية وتكوين حدود الإقليم السياسي (Anderson,1996:13).

وتناول العديد من المختصين والمفكرين نظرية الحدود السياسية ومفاهيمها وتطورها وأهميتها من زوايا مختلفة وفي هذا الإطار طرحت كثيراً من الأفكار حول نظرية الحدود السياسية ومفاهيمها وتطورها وأهميتها غير أن مصطلح" الحدود" نفسه يطرح مباشرة المعنى الوظيفي لهذه الظاهرة الجغرافية السياسية المعاصرة فخطوط الحدود تشير بدون أي مواربة إلى خطوط معينة بصورة لا لبس فيها توضح الأطراف والحد الأقصى لأي كيان سياسي. وكل ما هو متضمن كلياً داخل أو في إطار هذه الحدود أو الكيان السياسي يعتبر محدداً مندمجاً كوحدة واحدة مميزة بالعديد من الخصائص والسمات عن غيرها من الوحدات السياسية الأخرى، أي أن هذه الوحدة أو الكيان السياسي مرتبط بواسطة ميكانيكية داخلية تشد أجزائه إلى بعضها برباط قوي لا يمكن فصمه بسهولة. كما أن المحافظة على هذه الحدود وصيانتها من العطب أو الأخطار الداخلية أو الخارجية تعتبر في واقع الأمر وظيفة مناطة بالنظم الاجتماعية التي تقع في إطارها.

وإذا كانت الدول والكيانات السياسية عبارة عن نظم اجتماعية سياسية تستند إلى الإقليم والمحيط الأرضي والسكاني المميز أساساً، فإن خطوط الحدود السياسية يمكن اعتبارها بالمقابل طريقة لتعريف وتمييز كل كيان سياسي أو دولة على حده. وتمثل الحدود السياسية طريقة أساسية يسعى من خلالها الإنسان المعاصر لتنظيم المكان أو الإقليم طبقاً لاحتياجاته الخاصة. والحدود الإقليمية سواء كانت حدوداً وطنية دولية أو حدود ملكيات خاصة، فإنها تميز وتصنف الناس ضمن نطاقات مكانية محددة، وبالتالي فإنها تسهم في خفض حدة النزاعات أو الاعتداءات وتنظم

التنافس والتعاون بين الناس. وقد ارتبطت نظرية الحدود السياسية(الدولية) بمفهوم " حق تقرير المصير" باعتباره أهم الأسس التي تقوم عليها نظرية الحدود الدولية المعاصرة. وقد تطورت نظرية الحدود السياسية المعاصرة على أساس أن الحدود هي المحدد الأول لمفهوم الإقليم والإقليمية، ومن ثم فإنها–أي الحدود– هي المحدد الأول للاستقلال والخصوصية. وعلى هذا الأساس فأنه يمكن القول أن الحدود السياسية (الدولية) تعتبر أحد أهم العلامات الفارقة المميزة للدولة الوطنية المعاصرة المستقلة. وبعبارة أخرى فإن نظرية الحدود السياسية المعاصرة تشير إلى أن هذه الحدود هي عنصر أساسي من المظهر الطبيعي (اللاندسكيب) للدولة المعاصرة وهي التي تبين حدودها القانونية والفعلية كوحدة سياسية مستقلة قائمة بذاتها. (Prescott,1978:29 ؛ Anderson,1996:18-20 ،30).

إن أهمية الحدود السياسية تنبثق ببساطة من كونها تقسم وتجزأ المحيط الأرضي بسكانه ونظمه السياسية والاجتماعية المختلفة إلى ما يمكن وصفه بـ"الداخل" و"الخارج"،وبعبارة أخرى فإن الحدود السياسية تفرق ما بين المواطن وغير المواطن،أي بين الانتماءات المختلفة للبشر إلى دول محددة، فأي دولة أو حكومة وطنية تسعى جاهدة إلى تمييز سكانها ومواطنيها الذين يخضعون لسيطرتها الوطنية الإقليمية عن غيرهم من البشر الذين لا ينتمون إلى كيانها ومجتمعها الوطني. إن هذا التمييز يتطلب – في معظم الأحوال – أن يكون ذا معنى حقيقي بالنسبة للمواطن واعتزازه بهذا الانتماء يتزايد كلما لاحظ وتفهم طبيعة الفوائد والمنافع التي تصب في مصلحته ومصلحة أسرته ومجتمعه نتيجة هذا التميز والانتماء. فالأهمية السياسية للحدود الدولية عموماً تنبع كذلك من التوجه العالمي لسعي الناس نحو تمييز أنفسهم عن غيرهم، وتمنح شعوراً بالأمن ومكاناً يحققون فيه من خلاله هوياتهم ويحددون مصائرهم ويؤكد (باركر Parker) : أن الحدود تسهم في تحويل الإقليم الوطني من مجرد مظهر طبيعي إلى مظهر نفسي، بحيث أن جبلاً أو تلاً أو غابةً تمثل مظهراً حدودياً تتحول في نظر المواطن إلى جزء لا ينفصم من التراث أو الإرث الوطني مما يحول التعبيرات المظهرية لسطح الأرض الوطنية إلى جزئية من التكوين النفسي الوطني(Parker,1998:60) كما هو الحال فيما يمثله نهر النيل بالنسبة للمصريين على سبيل المثال.

وكان تأسيس الدولة القومية الحديثة– التي انبثقت عنها الحدود المعاصرة – يهدف بصفة عامة إلى القضاء على الامتيازات الإقطاعية في غرب أوروبا،ومن ثم كانت الهوية الجماعية ودولتها صناعة رأسمالية انتقلت إلى المستعمرات والمحميات في خلال مطالبتها بالاستقلال،ومن هنا نشأ مفهوم المواطن المنتمي للهوية الجماعية التي تجسدها. وانتهى مفهوم التابع للحاكم والدولة التي تتجسد في الحاكم. ومن ثم كان تأسيس الدولة علي مفهوم الهوية الجماعية المتميزة عن غيرها من الهويات الجماعية، هدف استدعته وصنعته البنية الاجتماعية والاقتصادية الرأسمالية،واستدعى معه خلق بنية متكاملة من الوعي الاجتماعي – ضمن حدود سياسية محددة – القائم على فكرة الهوية الجماعية مازال عميقاً بلا شك، واستدعى تأصيل ذلك فلسفياً عبر العديد من الفلاسفة والمفكرين في مختلف بقاع العالم كل حسب خلفياته العقائدية والسياسية والاجتماعية.

ومن الناحية العملية، فإن الحدود السياسية تمثل أكثر من كونها خطوطاً تظهر على الخرائط فقط،ذلك لأن هذه الحدود تملك بعداً آخراً يتجسد في امتداد تأثيرها إلى باطن الأرض والسماء التي تعلوها بشكل عمودي، حيث تحدد نطاقات السيادة في باطن الأرض والسماء التي تعلو الإقليم الوطني للدول كذلك والحدود السياسية المعاصرة عبارة عن مصطلح جغرافي

سياسي ذو ارتباط وثيق بالإقليم، بل أن كل إقليم جغرافي سواء تمتع بالسيادة أو الحكم الذاتي أو كان جزءاً من دولة ما يمتلك حدوداً من نوع أو آخر كسمة من سمات الإقليم المميزة، والسيادة هي في واقع الأمر مصطلح سياسي وإقليمي في آن معاً، وبهذا المفهوم فإن الحدود ذات امتداد وحيز أرضي معروف ومحدد المعالم. فكل إقليم يقع تحت سيطرة سلطة ما يجب أن يكون محدداً بحدود واضحة لا لبس أو غموض فيها، وإلا توالى ظهور المشاكل والمصاعب حولها.

وكانت مناطق شبه الجزيرة العربية ولازالت في جلها منطقة صحراوية الطابع في أغلبها تتخللها بعض الواحات والمناطق الزراعية المحدودة في المناطق الجبلية. وانطلقت بدايات حضارية فيها من خلال المستوطنات الزراعية حول هذه الواحات والمناطق الجبلية التي تتلقى قدراً كافياً من الأمطار.وتوسعت هذه المستوطنات في الحدود التي تسمح بها الظروف المناخية وتوفر المياه، ومن ثم فقد كان اتساع هذه المستوطنات وتأثيرها الحضاري على المناطق الصحراوية الشاسعة التي تحيط بها مقيداً في معظم الأحوال. أدت مثل هذه الأوضاع في القرون الماضية إلى تحول شبه الجزيرة العربية إلى مستودع سكاني يفيض باستمرار عن قدرات وحاجات المنطقة ومن ثم كان يدفع بفائضه السكاني إلى المناطق الخصبة المجاورة خاصة إلى الشمال. من هذا المنظور كان من الممكن دائماً النظر إلى المراكز الحضرية المحدودة في شبه الجزيرة العربية والمقيدة بالظروف المناخية لتفهم أوضاعها وبالتالي التعرف على الأطراف والمناطق الصحراوية المحيطة بها.

كانت هذه التباينات الجغرافية والحضارية الحادة بين المركز والأطراف في شبه الجزيرة العربية تتم في كثير من الحالات التأثير عليها وتعديلها من خلال العلاقات المعقدة بين سكان المراكز الحضرية المحدودة والغالبية الجائلة من سكان الصحراء والأطراف. وتطلب الأمر في معظم الحالات تقسيماً محدداً للقوة بين المراكز والأطراف، أو ما يمكن أن نسميه حدوداً لشرعية السيطرة الإقليمية بين المركز والأطراف. وفي معظم الحالات كان مدى السيطرة الإقليمية لمركز واحد أو أكثر لا يتعدى أسوار بعض المدن أو أطراف بعض الواحات. في حين أن حدود سيطرة سكان الأطراف والمناطق الصحراوية الشاسعة كانت محل شك وتجاذب كبيرين. ويمكن تلخيص طبيعة الأوضاع التي كانت تحكم مسارات القوة وحدودها الجغرافية في شبه الجزيرة العربية من خلال الإشارة إلى ظهور نمطين متباينين حول هذه الفكرة، سعى كل منهما إلى التمسك بموجبات وشروط ومتغيرات تضمن له الحياة والاستمرارية. وفي ظل هذه التوجهات وتفاعلها مع الظروف المناخية كان ضغط الأطراف والمناطق الصحراوية متواصلاً – وإن كان على فترات متقطعة– في سبيل الحصول على مغانم حظيت بها المراكز والواحات وحرمت منها الأطراف نتيجة لظروف ومتغيرات الطبيعة في الأساس. وضمن السياق السابق يمكن تتبع مبررات معظم القضايا والمشاكل الحدودية وخلفياته وجذورها في إقليم شبه الجزيرة العربية والتعرف على مسار نشأتها والتعقيدات التي رافقت كلاً منها.

الحدود في المنظور الإسلامي:

وإذا كنا قد تناولنا حتى الآن جزءاً من المفهوم المعاصر للحدود السياسية، وهو مفهوم له أصوله الأوروبية بلا ريب، فإنه يجدر بنا التعرف على نشأة الحدود السياسية في المنظور الإسلامي، نظراً لما لهذا المنظور من تأثير على طبيعة الحدود السياسية التي أصبحت قائمة في شبه الجزيرة العربية وفي الوقت الحاضر.

من وجهة النظر ((الفقهية الإسلامية)) يختلف مصطلح "الحدود" عن استخدام المصطلح نفسه في الوقت الراهن حسب ما هو متعارف عليه سياسياً وأكاديمياً ودولياً. فقد بين فقهاء المسلمين عن الحدود

باستخدام مصطلحات أخرى كالثغور والرباط والحصون والقلاع، بحيث أن ملازمة هذه الأماكن الواقعة على أطراف الدولة الإسلامية تشير إلى الأفراد الذين أوكلت إليهم مهمات حماية أطراف الدولة الإسلامية من أعدائها على اختلاف معتقداتهم السياسية. وبهذا المقصد فإن الحدود من وجهة نظر الفقه الإسلامي تعتبر عن إشكالية التصور الإسلامي الذي يجعل من الحدود مفهوماً تابعاً يرتبط أساساً بمفهومي الجهاد ودار الإسلام (صالح،١٩٩٣م:ص٥٥)، وبعبارة أخرى فإن الوظيفتين الأساسيتين للحدود في المنظور الإسلامي تتمثلان في: الجهاد، ودارالإسلام. فالأول يحدد وظيفة الحدود وهي الجهاد، في حين أن المفهوم الثاني(دار الإسلام) يبين مواقع الثغور والحصون والقلاع الإسلامية وتوزيعها وفق نظرة الإسلام المحددة لذلك. فدار الإسلام هي الإطار الذي تقع ضمنه الدولة الإسلامية، الذي ينبثق بدوره من مفهوم أمة الإسلام التي يجب أن تضم كل المسلمين، وهو مفهوم يستند أساساً للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ولعل أهم ما يميز دار الإسلام عن غيرها من حيث طبيعة شكلها وهو أن هذه الدار لا توجد بداخلها حدود تفصل بين أجزاء الأقاليم الإسلامية رغم تباين سماتها وخصائصها الطبيعية والبشرية والاجتماعية. إن التمعن في تحليل المنظور الإسلامي لمفهوم الحدود سيبين أن الإسلام أتاح الفرص لتفاعل الكيانات الإسلامية في إطار الإسلام ولم يضع الحواجز الحدودية بينها. ومن ناحية أخرى، فإن الثغور والقلاع والحصون عملت كمواقع طرفية(أمامية) تثبت أطراف العالم الإسلامي المتجاورة مع حدود الكيانات والدول الأخرى. .

ويبدو أن هذا التصور الإسلامي للحدود- الخاص بدار الإسلام- قد أتاح قيام نسق من العلاقات الدولية يستند إلى أسس الشريعة الإسلامية في المقام الأول. فأزال الحواجز بين المسلمين في دار الإسلام الكبرى، وحدد مواقع هذه الدار وأسس الدفاع عنها، وطبيعة العلاقات مع القوى التي تجاوزها وتجدر الإشارة إلى أن المسلمين في عصورهم الزاهرة أنشئوا نظماً إدارية ومالية دقيقة لكيفية قيام الثغور الإسلامية بأعمالها ووظائفها. ولعل من أهم وظائف الحدود في التصور الإسلامي الوظيفة الحضارية، التي أتاحت عملياً فرصاً للتزاوج والتبادل الحضاري بين أهل بلاد الإسلام، نتيجة الانفتاح الذي ميز طبيعة العلاقات الداخلية بين أقاليم دار الإسلام نفسها(المرجع السابق).

ولم تكن الصراعات التي دارت رحاها بين بعض الأقاليم الإسلامية سوى صراعات بين حواضر ومدن ومراكز معينة، ولم تتحول على نزاعات إقليمية بين إقليم دار الإسلام (المصدر السابق: ص ٥٨-٩٥). ومثل هذا الانفتاح الحدودي الداخلي في دار الإسلام متنفساً طبيعياً للسكان أمام النكبات والكوارث والمآسي الطبيعية والبشرية. وسمحت طبيعة الحدود في دار الإسلام بارتداد بعض من القوى - التي كانت بمثابة حرس للثغور الإسلامية - إلى داخل حواضر الإسلام وقامت بإنشاء دول وممالك إسلامية أسهمت بدورها في الوقوف طويلاً أمام هجمات أعداء الإسلام، كما هو الحال بالنسبة لدولة المرابطين في المغرب الأقصى أو الدول العثمانية والزنكية والحمدانية أو الأيوبية ودول المماليك وغيرها في المشرق الإسلامي.

ويشير نويهض (١٩٩٤م:ص٢٩)- عند معالجته الصغيرة المختصرة — لمسألة تكوين الحدود العربية عموماً، إلى أن وجود علاقة بين عملية تكوين الحدود وبين عدد من العوامل التي تقرر صبغة الدولة المعنية، ويؤكد أن في مقدمة هذه العوامل: التماسك الجغرافي، وشبكات المواصلات، وتوزيع السكان، والانسجام مع الدول المجاورة ويخلص نويهض إلى أن علميات تكوين الحدود في شبه الجزيرة العربية ذات صلات قوية بانحسار النفوذ العثماني، وتطلعات العرب

إلى الاستقلال، والدور الرائد الذي لعبته نَجْد في توحيد كثير من كيانات المنطقة، والدور الذي لعبته الأساطيل والنفوذ البريطاني في منطقة الخليج والعراق وشرق الأردن(المرجع السابق: ص٣٤). ويظهر هذا الرأي أن عملية تكوين الحدود في شبه الجزيرة العربية تأثرت بصورة أو بأخرى بالنموذجين الأوروبي المعاصر لمفهوم الحدود الذي برز من خلال النفوذ البريطاني، والنموذج الإسلامي الذي أشرنا إليه آنفاً.

وإذا كانت بعض الحدود تستمر لفترة زمنية طويلة نسبياً، وتصبح حداً فاصلاً لا يمكن تغييره بسهولة، كما هو الحال في كثير من الحدود الأوروبية المعاصرة، خاصة الحدود السياسية لدول الاتحاد الأوروبي التي تبدو وكأنها في طريقها إلى التلاشي، فإن وضع الحدود في شبه الجزيرة العربية حديث نسبياً، بحيث تبدو بعض من هذه الحدود غير ثابتة، كما حدث بالنسبة لتغييرات الحدود بين كل من السعودية والعراق والأردن واليمن وعمان والإمارات والكويت وقطر، أو بين الإمارات وعمان أو عمان واليمن. ولا يعني هذا أن الحدود لم تكن مستقرة تماماً، غير أنها بالمقابل لم تكن حدوداً نهائية نظراً لوجود عدد من المشكلات حولها، مما استدعى تعديلها وعقد اتفاقات جديدة بشأنها، لمعالجة أوجه القصور ومكامن عدم الاستقرار. وبعبارة أخرى، فإن الحدود في شبه الجزيرة العربية، وحتى بعد أن نالت كياناتها السياسية استقلالها، كانت حدوداً غير مستقرة بالإجمال فالحدود في هذه البقعة من العالم كانت في واقع الأمر تمر بعملية تغيير مستمر، نتيجة عدم قدرة السكان في الكيانات السياسية الجديدة في شبه الجزيرة العربية على استيعابها، والتعامل معها بطرق تختلف عما كانَ سائداً في الماضي، حين كانت تحركات السكان بين بقاع الجزيرة وغيرها تجري بصورة إنسانية عادية.

وتعمل الحدود السياسية في العادة بشكل إيجابي عندما تسهم في عملية صيانة أمة أو الحفاظ على كينونة واستمرارية كيان سياسي، وتشجيع سكانه على تحقيق قدر أكبر من التجانس الاجتماعي والسياسي والثقافي. وفي هذا الإطار فإن المتتبع لدور الحدود السياسية الناشئة في القرن العشرين سوف يلحظ أن هذه الحدود الحديثة التكوين لم تفلح كثيراً في تكوين تمايز ثقافي واجتماعي بين أقاليم الجزيرة العربية، إلا بالقدر الذي مارسته طبيعة وتضاريس شبه الجزيرة العربية الصحراوية القاسية وإن بصورة محدودة.

الحدود والتخوم:

يقود الحديث عن مفهوم الحدود إلى تناول مسألة الفرق بين مفهومي الحدود والتخوم، فالحدود كما بينا آنفاً، هي عبارة عن خطوط وهمية تفصل بين المدى الإقليمي لسيادة الدول، في حين أن التخوم هي عبارة عن شريط من الأرض يفصل بين إقليمين سياسيين (دولتين) ولا سيادة لأي منهما عليه. ويصف (ليمجروبر leimgruber) منطقة التخوم بأنها: منطقة حدودية تتمازج فيها المواقف المتباينة، وتتقابل فيها القيم، وحيث تكون الهوية الوطنية أقل مثاراً للتساؤل أو الاستغراب (Leimgruber,1991:59).

تطور الحدود:

إذا تتبعنا عملية تطور مفهوم وظيفة الحدود السياسية، نلاحظ أن هذه الظاهرة السياسية الدولية المهمة تحولت هي نفسها إلى مؤسسة تعمل كمانع وظيفي يفرض السيطرة على تدفق البشر، وينظم عمليات التجارة عبر الحدود، أو أنها بالفعل أصبحت كبوابة دوارة تسهل عمليات الاتصال والتبادل بين البشر على مختلف الأصعدة. غير أن الحدود في الوقت نفسه هي عبارة عن مجرد مصطلح للمحادثة تواجد على مستوى

مختلف أشكال الأفكار والرموز ويمثل قصصاً أو وصفاً لخطوط ظاهرة وخفية، وجزءاً من المظهر الطبيعي الجيوبوليتيكي العالمي، ونظام الدولة القومية وتجارب الحياة المحلية في مناطق العالم المختلفة.

إن الحديث عن الحدود السياسية يساعد على فهم تعقيدات اللغات الضمنية والصريحة، ويسهم في فهم عملية الطبيعة النضالية لقراءة وكتابة نصوص يتم من خلالها احتكار الحقيقة من قبل مدارس فكرية ومن قبل ممتهني السياسة ورجالات الدولة. ويقودنا مثل هذا الطرح إلى دراسة الحدود، وممارسة الاستطراد الذي يخلق أو يصنع ويفاوض على المعنى والقيم والمعايير التي يحملها الناس لهذه الظاهرة. وعادةً ما تكشف المفاوضة على خطوط الحدود الحقيقية والتحليلية أو المفترضة، والتفاوض على العمليات والمؤسسات، عن ممارسات تعمل بالفعل على الخروج على قيم أو معايير أوضاع حدودية قائمة، أو صناعة حدود أخرى جديدة، ومحاولة عبورها ووضع معايير وقيم خاصة بها.

وجرى تبني وجهة نظر واسعة عن الحدود ضمن المدى الأوسع للأطر والتخصصات النظرية التي تتدرج من الجغرافيا السياسية حتى العلوم الأنثروبولوجية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدراسات الحدودية المقارنة انطلقت كموضوع فرعي مهم ضمن إطار العلاقات الدولية، والدراسات الأمنية، وعلوم البيئة الإقليمية(Brit V1,2000) وبصرف النظر عن أهمية التداخل والتبادل العلمي هذا، فإن الأبحاث الخاصة بالحدود وأقاليم الحدود المعاصرة ربما تفتقد إلى تناسق وانسجام نظري مميز يمكن التوصل إليه نتيجة الاتصالات المستمرة بين المهتمين.

المبحث الأول

أوضاع الحدود في شبه الجزيرة العربية

الحدود والجغرافيا:

يعد عدم انسجام معظم الحدود السياسية لدول شبه الجزيرة العربية مع الظواهر الطبيعية والبشرية أحد أهم المشكلات ذات الصلة بأوضاع هذه الحدود عموماً. أن مثل هذه المعضلة، التي تطرح كثيراً من التساؤلات، تستدعي بدورها الكثير من الإفصاح والتعمق. وعلى الرغم من أن معظم هذه الحدود لا تسير أو تتطابق مع الظواهر الطبيعية كالجبال أو الوديان التي ساعدت كثيراً في مناطق أخرى من العالم على إيجاد الظروف الملائمة لتعيين حدود واضحة ومرضية ومستقرة إلى حد ما في مناطق متدنية الكثافة السكانية، إلا أن هذه الحدود العربية تقطع بالفعل مناطق صحراوية مشابهة تتسم بصفات مشابهة تماماً. فمعظم مناطق الحدود الصحراوية في شرق وجنوب شرق وشمال الجزيرة العربية تحظى بكثافة سكانية متدنية جداً، حيث تبلغ هذه الكثافة أقل من شخص واحد في الكيلو متر المربع، مقارنة بمناطق أخرى كالحدود بين اليمن وعمان (١٠-٥٠ شخص كم٢)، أو بين عمان والإمارات (١٠-٥٠ شخص كم٢)، (Munich & Johannesburg,2001).

إن هذه المؤشرات الإحصائية الأولوية عن الكثافة السكانية للمناطق الحدودية في شبه الجزيرة العربية تدعو إلى توقع استقرار أكبر لهذه الحدود، نتيجة انخفاض الضغط البشري على معظم قطاعاتها في المنطقة، إلا أنه من المحتمل أن هذا المتغير البشري، إضافة إلى المتغير الطبيعي المتمثل في الطبيعة الصحراوية لمناطق الحدود، يمكن أن ينخفض تأثيرهما فيما يتعلق بالاستقرار والاستمرارية، نتيجة تداخل تأثير عوامل بشرية أخرى .

ويلاحظ أن معظم الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية تكاد أن تنسجم في كثير من قطاعاتها مع اتجاهات السواحل الشرقية والجنوبية للمنطقة، أو أنها تفصل شبه الجزيرة العربية عن مناطق الشام والعراق إلى الشمال، وتترك مساحات ضيقة نسبياً على السواحل الشرقية والجنوبية لبعض الكيانات السياسية الأخرى. وبعبارة أخرى، يمكن القول أن الغالبية العظمى من الحدود في شبه الجزيرة العربية هي حدود المملكة العربية السعودية مع دول عربية أخرى، تنتشر على أطراف شبه الجزيرة العربية أو على بعض سواحلها إلى الشرق والجنوب والجنوب الغربي. ويعتبر القطاع الغربي للحدود السعودية اليمنية الذي أقرته معاهدة الطائف(١٩٣٤م) ومعاهدة جدة(٢٠٠٠م)، والذي يمتد لمسافة ٢٦٠ كيلومتراً تقريباً، هو القطاع الوحيد الذي تقطع فيه الحدود في شبه الجزيرة العربية في منطقة ترتفع فيها الكثافة السكانية إلى أكثر من ١٠٠ شخص في الكيلومتر المربع (Schofield,1994:15 Ibid).

ولا يستند استقرار الحدود السياسية في أي منطقة في العالم إلى عوامل الضغط السكاني أو الطبيعة الجغرافية فحسب، وإنما يعتمد في المقام الأول على مدى قبول ورضى جموع السكان في كلا جانبي الحدود عن الأوضاع الحدودية بينهم، بحيث يشعرون بالأمن والثقة نحو جيرانهم على الطرف الآخر. ومن جهة أخرى، فإن قبول قادة وزعماء الدول للأوضاع الحدودية مع جيرانهم يعتبر عنصراً لا يقل أهمية عن سابقه، لأنه في كثير من الحالات تتبنى الشعوب والأمم تصرفات وسياسات زعمائها، وتقنع عادة بما يتوصلون إليه من اتفاقات حدودية مع الدول المجاورة.

التوافق الوطني الإقليمي في المنطقة:

تطلبت عمليات بناء الدولة الوطنية في شبه الجزيرة العربية، خلال القرن العشرين، من الحكومات والسلطات الحاكمة المعنية في المنطقة العمل على قيام ما يمكن تسميته بـ(التوافق الوطني الإقليمي)، أي انسجام الحدود السياسية للدولة مع الامتدادات الجغرافية الفعلية للجماعات السكانية التي تدين بالانتماء لهذه الدولة. ومن حيث تجربة دول شبه الجزيرة العربية في هذا المجال، فإن المسيرة لم تكن سهلة على الإطلاق. وكما هو معروف فإن معظم الحدود السياسية في العالم هي حدود مصطنعة في حقيقة الأمر، لأن الحدود الطبيعية أو ما يعرف كذلك – الجبال والأنهار كمثال – لم توجد في الطبيعة لكي تكون حدوداً سياسية بين الدول، ولا يمكن إبراز دليل واحد على صحة أو عدم صحة هذا التصور. فهذه الحدود ستظل قائمة ومستقلة في الأغلب عن كل أنشطة الإنسان وتصوراته الذهنية، لأنها في واقع الأمر عبارة عن متغير طبيعي يميز بين حقائق موضوعية في المكان الجغرافي (Smith,1995:476).

ويبدو أن دول شبة الجزيرة العربية أدركت من تجربتها الحدودية – مع بعضها ومع جوارها الجغرافي – أن رسم الحدود السياسية لا يجب أن يُعبر في كل الأحوال عن الفصل الكلي مع الجوار ومنع عمليات الاتصال والتفاعل. ويوضح هذا التطور أن دول شبه الجزيرة العربية ربما استوعبت – وإن بنسب متفاوتة – حقيقة أن العيش ضمن حدود سياسية معينة – كدول وشعوب – يتطلب ممارسة نمط من السياسية الدولية العقلانية والمعتدلة مع الدول المجاورة قائمة على الدبلوماسية النشطة.

ولعل الإسراع في إنهاء كثير من القضايا الحدودية في شبه الجزيرة العربية خلال العشر سنوات الماضية خير دليل على نمو هذا التوجه، فخلال

هذه الفترة جرى تسوية القضايا الحدودية بين كل من اليمن وعمان، والسعودية واليمن، واليمن وارتيريا، والسعودية وعمان، والسعودية وقطر، والسعودية والكويت، والسعودية والعراق، والكويت والعراق، وعمان والإمارات جزئياً. وهو عدد كبير من التسويات ربما تجاوز حجمه أي تسويات حدودية في مناطق أخرى من العالم في نفس الفترة الزمنية. لقد كانت عملية بناء الدولة الوطنية في شبه الجزيرة العربية عملية طويلة وشاقة واسترشادية – تعليمية في الوقت نفسه– كما كانت عملية صناعة حدود هذه الدول الوطنية في المنطقة جزءاً مهماً من هذه العملية وكانت مسألة صياغة العلاقة بين النظم الاجتماعية السياسية التي كانت سائدة في الماضي وبين الدولة الوطنية الحديثة في شبه الجزيرة العربية ضمن المفاصل الرئيسية لهذا التطور المهم.

الحدود والسكان:

لعل من أهم الانتقادات التي توجه إلى الحدود الحالية للدول الوطنية في شبه الجزيرة العربية هي أنها حدود مصطنعة، قامت في الأساس على عدم الاهتمام بالجغرافيا القبائلية التي كانت سائدة في المنطقة. وعلى الرغم من (مصداقية)هذا الانتقاد في بعض القطاعات الحدودية في الإقليم، إلا أنه لا ينطبق تماماً على كافة قطاعاته، خاصة في ظل التحولات السكانية الكبيرة التي شهدتها أقاليم شبه الجزيرة العربية – عدا اليمن– كانت تتصاعد باستمرار خلال العقدين الماضيين، وتحول غالبية سكان هذه الدول إلى الإقامة بعيداً نسبياً عن الحدود، كما يبين ذلك الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

نسب السكان الحضر في شبه الجزيرة العربية ١٩٨٠–٢٠٠٠م

الدولــــة	٪الحضر ١٩٨٠م	٪الحضر ١٩٩٠م	٪ الحضر ٢٠٠٠م
الســـعودية	٪ ٦٧	٪ ٧٧	٪ ٨٥
اليمــــــن	٪ ٢٠	٪ ٢٤	٪ ٢٤
عمـــــان	٪ ٨	٪ ١١	٪ ٨٣
الكويـــــت	٪ ٩٠	٪ ٩٦	٪ ٩٨
الإمارات	٪ ٧٢	٪ ٧٨	٪ ٨٦
قطـــــــر	٪ ٧٥	٪ ٩٠	٪ ٩٢

المصادر: (١) البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٩٧م،١٩٩٩م)، (٢) McGeveran,2001، (٣)Mcnally,1993، (٤) Dolimatch,1981

وأدى هذا التحول السكاني الكبير إلى اتجاه البدو الرحل إلى الاكتظاظ في المدن، مما وضع حداً لكثير من معالم الحياة القبلية، واندثار كثير من سماتها، التي كانت تؤثر وتتأثر بنمط الحدود الذي نشأ في العقود الأولى من القرن العشرين. توجه هؤلاء المهاجرون من الصحراء وقسوتها ومشاكلها، والبحث عن موارد المياه والكلأ عبر الحدود وتحمل تبعات ومشاقها، إلى المدن – كما توضح أرقام الجدول السابق – بحثاً عن الرفاء الاقتصادي والاجتماعي (رضا،١٩٩٧م: ص ٣٥). وأدى هذا التحول السكاني الاجتماعي في السنوات الأخيرة إلى كابوس زاحف من البطالة المتصاعدة، والأمراض الاجتماعية والصحية، وغيرها من المعضلات، التي بدأت ملامحها في الظهور في بعض دول شبه الجزيرة العربية كالسعودية واليمن. وبطبيعة الحال فإن هناك حاجة ملحة لدراسة هذا التطور السكاني– الحضري والتعرف على أثره على طبيعة والحدود السياسية والتفاعل معها.

وفي واقع الأمر، فإن بعضاً من الحدود التي أنشئت في شبه الجزيرة العربية في الثلاثينيات لم تكن تنسجم مع الانتشار الجغرافي للقبائل في بعض المناطق. وكان هذا الوضع سائداً إبان التطورات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المبكرة في المنطقة. والمتتبع لاتفاقيات ومعاهدات الحدود التي تلت تلك المرحلة سوف يلاحظ أن هذه الوثائق سعت إلى حل مثل هذه الإشكاليات، وجرى تبعاً لذلك تعديل تبعية بعض المناطق الحدودية، كما حدث بين الأردن والسعودية، والسعودية والكويت، والسعودية والعراق، والسعودية واليمن، والسعودية ودولة الإمارات، واليمن وعُمان، والإمارات وعُمان * .

وربما يتبادر إلى الذهن عدة تساؤلات عن مدى إمكانية أن تكون جغرافية الحدود منسجمة تماماً مع جغرافية القبائل في شبه الجزيرة العربية؟ وهل يمكن تحقيق هذا الانسجام بالفعل؟ وهل هو مرغوب من قبل القبائل نفسها؟ وما مدى أهميته؟ إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات تبدو غير مكتملة في الوقت الحاضر لعدم توفر معلومات دقيقة عن هذه الأوضاع، غير أن الشواهد تشير إلى أن القبائل المتجولة (رغم قلة أعدادها في الوقت الحاضر) لم تكن تهتم كثيراً بالحدود كفواصل بين الكيانات السياسية، فقد تعودت القبائل في شبه الجزيرة العربية لمئات القرون على الترحال والهجرة خاصة في اتجاه الشمال واختلطت مع غيرها من المجتمعات.

ولم تكن الدول الإسلامية القديمة تعرف مفهوم الحدود المعاصرة وإنما اعتمدت على مفهومها لدار الإسلام كما أشرنا إليه. وفي الوقت الحاضر تتمتع القبائل في شبه الجزيرة العربية بحس جماعي وانتماء وارتباط بسلطات سياسية ومحددة الأقاليم، إلا أن هذه القبائل لا تملك في الواقع الحالي حدوداً إقليمية واضحة. والقبيلة حالياً هي وحدة اجتماعية أكثر من كونها وحدة اجتماعية جغرافية كما كان الأمر في الماضي. وعلى هذا الأساس فإن خطوط الحدود المعاصرة في شبه الجزيرة العربية لا تقطع أوصال قبيلة واحدة بذاتها، وإنما تفصل بين مجتمعات وطنية لها سماتها المميزة التي تكونت ببطء خلال العقود الماضية. وعلى هذا الأساس فإنه من العسير ملاحظة ما إذا كان أي قطاع حدودي في شبه الجزيرة العربية يشكل حالة متكاملة من التجانس الجغرافي القبلي. وربما تكون الحدود العُمانية – الإماراتية والسعودية – اليمنية أكبر مثال على هذا الوضع الذي تختلط فيه الجغرافيا القبلية بالجغرافيا الحدودية مما يفرز وضعاً حدودياً معقداً إلى حد كبير، وقد يعود هذا الوضع إلى طبيعة تضاريس المنطقتين وارتفاع الكثافة السكانية بهما مقارنة ببقية القطاعات الحدودية في منطقة الدراسة.

ولقد واجهت عملية تعيين الحدود في مثل هذه المناطق صعوبات كبيرة، كما هو الحال في تعيين الحدود السعودية اليمنية في القطاع الجبلي، وتعيين حدود عُمان مع الإمارات في منطقة جبل مسندم (Schofield,1994:30). ومن الطبيعي أن تكون عملية قبول هذا النمط من الحدود مسألة غامضة ولا يمكن التكهن بها. لاسيما وأن كثيراً من قادة الدول الوطنية التي نشأت في شبه الجزيرة العربية تمكنوا من بناء دولهم عن طريق عقد التحالفات القبلية وتوحدها تحت قيادة وطنية واحدة الأساس الذي أدى إلى نجاح

---

* راجع في هذا الصدد : – عبد الرزاق أبوداود، (١٩٩٣م)، قضايا الحدود السياسية في الوطن العربي، المجلة الجغرافية العربية، العدد (٢٥)، ص ص: ٣٣١- ٣٧٥ .

- عبد الرزاق أبوداود، (١٤٢٢هـ)، الحدود السعودية اليمنية.. التطورات والحل النهائي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، (تحت الطبع).
- محمد السرياني، (١٤٢٢هـ)، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

سياسات إنشاء الدول الوطنية القائمة في المنطقة.

وكان من الطبيعي أن تفشل بعض محاولات إنشاء دول أو كيانات سياسية معينة نتيجة سياساتها التي قامت على أساس من التميز القبلي الذي لا يمكن أن يحافظ على تناسق ملائم مع حدود إقليمية قابلة للبقاء والاستمرارية، ولعل هذا الخلل كان ضمن الأسباب التي أدت إلى فشل استمرار دول الأشراف في الحجاز أو الأدارسة في جازان أو آل عائض في عسير أو آل الرشيد في حائل.

ويلاحظ أن غالبية الدول في شبه الجزيرة العربية لم تكن تحبذ إقامة حدود قائمة على الفصل بين أفراد القبيلة الواحدة وبالقدر نفسه حاولت تفادي إقامة حدود سياسية قائمة على التميز القبلي والاجتماعي وربما لا توجد قبيلة واحدة في شبه الجزيرة العربية حالياً لا يوجد منها مجموعات – وإن كانت صغيرة – تعيش ضمن دول أخرى في نفس المنطقة. وكانت الفكرة الأساسية الدائمة عن الحدود في شبه الجزيرة العربية تقوم على أساس فكرة " ديار" القبيلة والتي تمتد إلى حيث يوجد الماء والمرعى ولعل الامتداد الجغرافي الكبير لـ" ديار" معظم القبائل في الماضي في شبه الجزيرة العربية يؤكد حقيقة فقر الإقليم طبيعياً، مما دفع القبائل إلى التجوال في مناطق شاسعة للبحث عن مصادر القوت: (Schofield,1994: 29). وكلما كانت الموارد الطبيعية نادرة كلما كانت دار القبيلة أكثر امتداداً وربما تكون هذه العملية أحد أهم العناصر التي أدت إلى نزاعات الحدود بين دول شبه الجزيرة العربية فيما بعد، نظراً لمحاولات القبائل الادعاء بأكبر مساحة ممكنة باعتبارها داراً لها، حتى تضمن حرية التنقل والحصول على الموارد الطبيعية المتوفرة.

ولا يمكن تجاهل حقيقة أن بعض التعديلات الحدودية التي أدت إلى توحيد بعض العشائر هنا أو هناك، غير أن الإطار العام لصورة الانسجام بين الجغرافيا القبلية والجغرافيا الحدودية في المنطقة يميل إلى جانب التعددية القبلية في معظم دول شبه الجزيرة العربية. لقد مضى عهد المحاولات، والادعاءات الإقليمية التي كانت تقوم على أساس الاستيطان والولاء القبلي، ولم يعد من المكن حالياً تسويغ أو تنفيذ سياسات التوسع الإقليمي القائمة على هذين المعيارين.

و من الأمور المهمة فيما يتعلق بنشأة الحدود والدولة الوطنية في شبه الجزيرة صلتها بالجغرافيا القبلية في المنطقة. ويبدو أنه مع اقتراب القرن العشرين من نهايته لم تعد هذه القبائل وحدات منظمة ذات تأثير اجتماعي وسياسي ومكاني كما كانت في السابق، مقارنة مع الحكومات أو الدول نفسها، بالرغم من أن القبائل استمرت لو اسميا في بعض الحالات من أهم القوى الوطنية المكونة لنسيج المجتمعات المدنية في شبه الجزيرة العربية. كذلك احتفظت هذه القبائل بوضعها ضمن أهم جماعات التحالف والهوية ضمن الدول التي قامت أساساً على نمط من التحالفات القبلية والمذهبية كما أشرنا سابقاً، غير أنها لم تعد تشكل أهمية كبرى كوحدات سياسية كما كان الحال في مطلع القرن العشرين و لم تعد الحوادث الحدودية التي تثور بين الحين والآخر على بعض جوانب حدود شبه الجزيرة العربية تتسبب في اضطرابات واسعة كما كان الأمر في عقود سابقة. وقد نتج هذا الوضع من التغيير الذي أصاب هذه القبائل أولاً، ونزوح كثير من أفرادها إلى المدن، وتحول كثير من الوظائف الأمنية والسياسية التي كانت تسيطر عليها القبائل في الماضي إلى قبضة الحكومات المركزية.

وإذا كان هذا الوضع هو ما آل عليه حال معظم القبائل في شبه الجزيرة العربية، باستثناء اليمن وعُمان إلى حد ما، فإنه من الموضوعي الإشارة إلى أن أوضاع القبائل التي لازال بعض أفرادها يستوطن قريباً من خطوط الحدود التي نشأت بين دول شبه الجزيرة العربية قد تأثرت بوضع هذه الحدود فقد أصبحت هذه الحدود مع مرور الوقت عنصراً محدداً لمدى الأقاليم الوطنية. وأصبح اهتمام هذه القبائل موجهاً قوياً مع الداخل، في مقابل ما هو موجود على الطرف الآخر من الحدود، حتى وإن كان يمتد بصلات قربى قبلية.

وعلى وجه العموم فإن المعيار القبلي لتعيين الحدود في شبه الجزيرة العربية يبدو وقد ضعف كثيراً مقارنة بما كان سائداً في الماضي، بل أن هذا المعيار قد لا يكون مقبولاً أو ذا صلة في الوقت الحاضر بأوضاع الحدود في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يجب عدم توقع أو استنتاج وجود تجانس كامل بين الأوضاع الحدودية القائمة وتوزيع السكان عبر هذه الحدود وبمعنى آخر فإنه من الخطأ توقع انسجام كامل بين الجغرافيا القبلية والجغرافيا الحدودية في شبه الجزيرة العربية في الوقت الحاضر. فلازال الوقت مبكراً للوصول إلى هذه الأوضاع فلازالت الحدود في شبه الجزيرة العربية تعاني من عدم دقة أو توفر معلومات كافية عن النواحي البشرية والسياسية والجغرافية ذات الصلة. ومع توالي ترسيخ مفهوم الهوية والدولة الوطنية ضمن الوحدات السياسية الحالية في شبه الجزيرة العربية يجري ترسيخ حدود هذه الكيانات، وبالتالي تأكيد مبرر وجود كل منها. وضمن هذه العملية الطويلة تفقد التنظيمات القبلية تدريجياً لأهميتها وتأثيرها، على الرغم من أن بعض الادعاءات الحدودية وبعض التعديلات الطفيفة قد تجري هنا أو هناك بصورة توافقية في أغلب الأحوال.

ومن ناحية أخرى، فإن من السمات القبلية، التي كانت سائدة في الماضي عدم اعتراف القبائل بحدود واضحة، فديار القبيلة كانت دائماً هي المكان الذي تجد فيه الماء والمرعى، وظل هذا المفهوم سائداً لقرون طويلة. وكانت الصحراء في معظم الحالات تفصل بين هذه القبائل. وفي الوقت الحاضر أصبح من الضروري أن تضم حدود الدول الوطنية الناشئة في شبه الجزيرة العربية هذه القبائل. وبالرغم من رسم حدود هذه الدول على الخرائط ووجود مراكز حراسة الحدود، فإن السيطرة الكاملة على هذه الحدود لازالت صعبة في بعض المناطق الحدودية الوعرة ومن ثم فإن وضع مثل هذه الحدود هو عبارة عن وضع التخوم تقريباً، بحيث تصبح مناطق شبه مفتوحة للتحرك من الجانبين.

ومع تزايد قدرات وإمكانات الحكومات في دول شبه الجزيرة العربية – في العقدين الأخيرين – اختفت مثل هذه المناطق المفتوحة إلى حد كبير، والتي كانت تشبه إلى حد كبير المناطق الفاصلة بين الدول، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى انخفاض كبير في عمليات التهريب والتسلل عبر الحدود، ولوحظ انخفاض معدلات الاضطرابات أو الاشتباكات الحدودية المحلية. ولعل وجود كثير من حدود دول شبه الجزيرة العربية في مناطق صحراوية لا توجد بها ظاهرات طبيعية واضحة، يمكن استخدامها كحدود، أسهم في صعوبة السيطرة على هذه الحدود في فترات سابقة، فقد كان من الصعب رسم الحدود في منطقة صحراء الربع الخالي الواسعة جداً، أو السيطرة الكاملة على منافذها، على الرغم من أن هذه الصحراء نفسها شكلت منطقة تخومية – حدودية طبيعية في أعماقها. وهكذا يمكن القول أن استقرار أعداد كبيرة من أبناء القبائل في المدن، وتطور وسائل مراقبة الحدود وحراستها، وصعوبة عبور المناطق الصحراوية خاصة في الربع الخالي، وتنامي مفهوم الانتماء إلى الدولة الوطنية في الإقليم، هي متغيرات متشابكة أسهمت في ترسيخ واستمرارية الحدود في شبه الجزيرة العربية.

الهوية والحدود الوطنية:

كانت عملية بناء الدولة الوطنية المعاصرة في مناطق شبه الجزيرة العربية ومن ثم تحديد الهوية الوطنية في كل منها عملية شاقة ومؤلمة وغير منفصلة أساساً مع عمليات إنشاء وتعيين وتعديل الحدود السياسية لهذه الدول. فقبل وصول المؤثرات الفكرية والاقتصادية والسياسية الأوروبية بوقت طويل، افتقرت مناطق وأقاليم شبه الجزيرة العربية – كغيرها من المناطق العربية الأخرى في نفس المرحلة — إلى الاهتمام أو تعريف لهويتها الوطنية، فقد كانت هذه الأقاليم – التي مثل البدو الرحل جزءاً مهماً من مجموع سكانها — تعيش في ظروف غاية في الصعوبة، فلم تكن بها صناعات بالمعنى الحقيقي، إلا فيما يتصل ببعض الصناعات اليدوية أو السفن الشراعية، وكانت تجارتها وصادراتها محدودة للغاية، وانعدمت فيها الطرق المرصوفة، وتفشت بها الأمراض، وحظيت بنسبة عالية من الأمية، واقتصر التعليم على عدد ضئيل من المدارس الدينية وحلقات تدريس العلوم الدينية في الحرمين الشريفين وبعض المساجد الأخرى. وفي إطار هذا التخلف المحزن، عاشت أقاليم شبه الجزيرة العربية تتقاذفها الولاءات القبلية والطائفية والمذهبية، ولم يكن هناك اهتمام يذكر بمفهوم الوطن بمعناه المعاصر إلا فيما يتصل بحدود أراضي القبيلة ومراعيها، أو أطراف القرى والمدن التي كان معظمها يعيش أحوالاً تُشبه إلى حد كبير أحوال المدن في العصور الوسطى.

وكانت أقاليم شبه الجزيرة العربية في مطلع القرن العشرين تندرج تحت سلطة أو أخرى بصور شتى، فقد كانت هناك سلطة الوالي التركي في الحجاز واليمن وعسير، وسلطة الشيوخ في بعض مناطق الخليج ملتفة بعباءة الحماية البريطانية، وسلطة شيوخ القبائل والعشائر في مناطق مختلفة أخرى. غير أن الحدود الدقيقة لسلطة هؤلاء جميعاً لم تكن واضحة أو ثابتة.

كان لكل مجموعة سكانية حضرية أو بدوية أنماط حياتها الخاصة التي اعتمدت على التجارة والرعي وصيد الأسماك.

في ظل هذا النمط من السلطة والحياة الاجتماعية لم تكن هنالك حدود سياسية تبين امتداد هذه السلطات إقليمياً، وكانت معظم السلطات المستقرة نسبياً تقع في أقاليم طرفية من شبه الجزيرة العربية في الحجاز واليمن وعُمان وساحل الإمارات والكويت وقطر والبحرين إلى حد ما واعتمد نظام السلطة في هذه المناطق وغيرها من المناطق الداخلية على أساس الولاء القبلي والعشائري والمذهبي في بعض الحالات. وعندما بدأت فورة التغيير في أرجاء الجزيرة نتيجة عاملي النفط والمؤثرات الأوروبية، لم يكن من المتيسر لهذه المجتمعات أن تستمر إلا ضمن أطر ونسق سياسية واقتصادية توفر الحد الأدنى من الأمن والاستقرار (إبراهيم وآخرون، ١٩٩٦م: ص١٤٤) ومن ثم فقد كان من المحتم أن يتحول الولاء من القبيلة والعشيرة والطائفة إلى الدولة الوطنية الناشئة في أقطار شبه الجزيرة العربية.

ولكي تتضح صورة هذا الولاء، وتضمن ديمومته، كان لابد أن تتجسد هذه الدول الوطنية الناشئة وتستند إلى إقليم معين الحدود بصورة لا شك أو لبس فيها، إن مثل هذه التحولات التي فرضتها طبيعة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية أدت بالضرورة إلى تغيير في هيكلية ونمط وامتداد السلطات الحاكمة، وتمثلت السلطة الحاكمة في معظم أقاليم الجزيرة العربية في أسر تبوأت بطريقة أو بأخرى مكان الصدارة والقوة بين الأسر والعشائر والنخب كل في إقليمها. وتحول الولاء القبلي والعشائري في هذه الأقاليم

بصورة تدريجية بطيئة ومستمرة من شيخ القبيلة والعشيرة إلى الوطن بحدوده وكل ما يضمه ويمثله من حقائق ومعطيات *.

وأشار كثير من علماء الجغرافيا السياسية إلى أن " مبرر وجود" " Raison d,Etre" الدولة أو " الفكرة السياسية" " Political Idea" أو" فكرة الدولة" " Stat-Idea" تعتبر أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة المتماسكة *، فهذه الفكرة هي العنصر الذي يقع سكان الدولة في كل أقاليمها بانتمائهم لها وإلى بعضهم البعض، فهذه الفكرة يمكن لها أن تقاوم عوامل الطرد والتصدع الأخرى المتربصة بمعظم الدول. ولقد كان بناء الدولة الوطنية في شبه الجزيرة العربية في حاجة ماسة إلى الاستناد إلى فكرة قوية تجذب إليها جموع السكان في كل إقليم. إن هذا الانجذاب،ومن ثم التمسك بالفكرة التي تقوم عليها عناصر ومقومات الدولة في هذه المنطقة، يعتبر المنبع القوي الذي تستند إليه الهوية الوطنية لسكان دول شبه الجزيرة العربية.

لقد قامت جميع الدول الموجودة حالياً في شبه الجزيرة العربية على أساس وجود فكرة محددة، اختلفت بطبيعة الحال من بلد إلى آخر،بصرف النظر عن الآراء التي تقف معها أو ضدها قامت فكرة إنشاء الدولة في ثلاث من هذه الدول على أساس ديني. ففي المملكة العربية السعودية قامت فكرة الدولة في الأساس على ضرورة العودة إلى ما كان عليه السلف الصالح في الأمة الإسلامية، وضرورة محاربة كل الانحراف والبدع التي لحقت بممارسات الدين الإسلامي.

وفي عُمان قامت فكرة الدولة أساساً على المذهب الإباضي. ووجد هذا المذهب أرضا صالحة في عُمان بحكم انعزالها عن بقية أجزاء شبه الجزيرة العربية في ذلك الوقت. وبالمقابل ازدهر المذهب الزيدي في اليمن وقامت الدولة الوطنية في اليمن بقيادة نظام الإمامة الزيدية وسيطرت على كثير من مناطق هذه البلاد. ومن ناحية ثانية، فقد كانت التجارة هي الأساس الذي قامت عليه فكرة إنشاء دولة الكويت على رأس الخليج العربي، في حين أن الامتياز النفطي أعتبر أساس قيام دولة قطر بحدودها المعروفة حالياً. ونشأت دولة الإمارات العربية المتحدة على أساس مبدأ تجاري في البداية كوحدات سياسية ضعيفة، ثم اندمجت في اتحاد فيدرالي يقوم أساساً على فكرة التجارة والنقل والخدمات وتبادل المصالح. لقد تمتع بعض هذه الدول بقيادات سياسية ذات كفاءات خاصة(قيادات ملهمة- كاريزمية *) أسهمت بفعالية في قيامها وتطورها. وتبرز هذه القيادات في الملك عبد العزيز في السعودية، ومبارك الكبير في الكويت، والإمام يحيي ثم الرئيس صالح في اليمن، والشيخ زايد في الإمارات، ومجموعة من السلاطين في سلطنة عُمان. ولعبت القوى الأجنبية الأوروبية، ممثلة في بريطانيا،

---

* انظر في هذا الخصوص: - سعد الدين إبراهيم وآخرون، (١٩٩٦م)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- حسين أبو رمان وآخرون،(١٩٩٨م)، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية،المشرق العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية.

- محمد جواد رضا،(١٩٩٧م)، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي، أزمات التنمية وتنمية الأزمات،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

* أنظر :

- Jones, S, B, (1954), A Unified Theory for Political Geography, Annals, AAG, V.44, N.2, pp, 111-123.
- Hartshorne, R, (1940), The Concept of Raison d,Etre and Maturity of States, Annals, AAG, V. 30 N. 1. pp. 59-60.
- Glassner, M. I.,(1996), Political Geography, New York, Wiley & Sons, pp. 65-70.

* انظر : سعد الدين إبراهيم وآخرون،(١٩٩٦م)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٣٣٤- ٣٣٥ .

دوراً أساسياً في قيام أربعة من دول المنطقة هي الكويت وقطر والإمارات وعُمان، مع استثناء البحرين لأنها لا تدخل ضمن هذه الدراسة كونها لا تملك حدوداً برية رغم أنها ضمن دول شبه الجزيرة العربية *.

كان من المهم جداً لهذه الدول الوطنية الناشئة أن تستخدم كل ما هو متاح لها لتأكيد هويتها الوطنية، وتعضيد اندماجها الداخلي، ومن ثم دفع السكان إلى التعلق بدولتهم الوطنية كوحدة جغرافية سياسية ذات حدود واضحة وتقوم على فكرة أساسية مميزة وفي سبيل تحقيق هذا الهدف استخدمت هذه الدول العديد من الوسائل والأدوات المتاحة، والتي شملت وسائل ونظم التعليم العام، الذي يعتبر وسيلة بالغة الأهمية في ترسيخ المواطنة والهوية الوطنية للدولة، من خلال منهجية وتدريس علوم الدين والتاريخ والجغرافيا،التي تعمل على صنع صورة شخصية وطنية إيجابية،كما أن تكوين جيوش وطنية - على رغم صغر حجومها في المنطقة - ساعد على استكمال عملية التكامل والاندماج الوطني، وتقريب السكان في كل دولة من بعضهم،حتى وإن كانوا من مناطق جغرافية وخلفيات اجتماعية متباينة، واسهم كذلك في غرس الروح الوطنية والفخر والاعتزاز بينهم. وفي العقود الأخيرة اتجهت حكومات دول شبه الجزيرة العربية إلى استخدام وسائل الإعلام والمعلومات العامة لإيصال رسالتها وقراراتها وأهدافها لكل أقاليم دولها بهدف إيصال المعلومات أو إقناع السكان بوجهة نظر الحكومة، وقيادة الاتجاهات المختلفة ضمن المجتمع العام لكل دولة.

واكتشفت دول شبه الجزيرة في السنوات الماضية أهمية المشاركة في المنتديات والمحافل والمسابقات والمؤتمرات الثقافية والاجتماعية والرياضية وغيرها، كوسيلة مهمة في تأكيد هويتها الوطنية داخلياً وخارجياً. ولعل المشاركات المكثفة مؤخراً لهذه الدول في مثل هذه الساحات الدولية والإقليمية خير دليل على أهمية هذا التوجه وفائدته الوطنية.

في خضم هذه التحولات الكبيرة في شبه الجزيرة العربية والتي شهدت تطورات اقتصادية واجتماعية جذرية ظهرت قوى مجتمعية جديدة، وكانت هذه القوى، ولازالت، تصطرع فكرياً ضمن اتجاهين رئيسيين. الاتجاه الفكري الأول : تمثل في التيار الإسلامي الذي تعاظم أثره كثيراً في السنوات الماضية،ضمن معظم أقاليم الجزيرة العربية. وينطلق هذا التيار من قاعدة إسلامية قوية تنادي بضرورة العودة إلى الهوية الإسلامية، بصرف النظر عن الأطر السياسية الإقليمية. أما الاتجاه الثاني : فقد تجسد في التيار العربي القومي الذي استمد أفكاره من الفكر العربي والإسلامي معاً، وربطها بشيٍ من الأفكار القومية والوطنية الأوروبية المنبع. ضمن هذين التيارين تباينت الأفكار والولاءات في أقاليم شبه الجزيرة العربية.

وظهر تيار ثالث نادى، على استحياء أحياناً، بأهمية استمرار الدولة القطرية الوطنية السائدة في شبه الجزيرة العربية،والسعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق والتضامن بينها،لاستحالة تحقيق وحدة سياسية بين أقاليم شبه الجزيرة العربية- على الأقل في المستقبل المنظور- نظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في كل إقليم. غير أن مثل هذه التطورات ظلت مقيدة بعدد من العوامل التي أسهمت في تحول الهوية الوطنية إلى نمط من الإقليمية التي ساعد على ظهورها الاكتشافات النفطية، وصراع الشركات الأجنبية للحصول على الامتيازات النفطية في المنطقة. إن تتبع قضايا الخلافات الحدودية في شبه الجزيرة العربية يشير دوماً إلى دور الشركات النفطية الأجنبية في رسم الحدود وإشعال النزاعات هنا وهناك

* أنظر: بشارة خضر، (١٩٩٧م) ، أوروبا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأباعد، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص: ٣٩- ٥٠ .

في المنطقة *. وأكدت بعض الدراسات على أن البعد الاقتصادي في النزاعات العربية عموماً كان عاملاً مهماً في تأجيج هذه النزاعات، بينما ارتبطت الصراعات الداخلية الحدودية في المنطقة بالصراعات الدولية على النفط (أحمد، ١٩٨٨م: ص١٨٥– ١٨٧)، (الأنصاري، وآخرون، ١٩٩٧م: ص ٩٦)٠وتزامنت مثل هذه الأوضاع مع ضعف ملحوظ للبنية السياسية ففي دول المنطقة غداة حصولها على استقلالها وخلال مراحل تكوينها الأساسية.

في ظل هذه التيارات الفكرية الثلاثة، التي تجاذبت سكان أقاليم الجزيرة العربية، يبدو أن طور الانتماء الوطني للدولة الوطنية – الذي يسود أقاليم شبه الجزيرة حالياً– هو النمط الذي سيسود لفترات قادمة، طالما استمرت المعادلات الاقتصادية والاجتماعية والظروف العالمية والإقليمية الملائمة لذلك فإن استمرار هذا النمط هو في الواقع استمرار لنمط الهوية الوطنية السائدة حالياً في هذا الإقليم، ومن ثم فإن التمسك بالحدود والادعاءات الإقليمية في المنطقة قد لا يختلف كثيراً في المستقبل المنظور. لقد نبع هذا الاتجاه من الولاء الوطني – السعودي أو الكويتي أو اليمني أو العُماني وغيره –من حقيقة أن المدنية المعاصرة في شبه الجزيرة العربية تمثل شكلاً من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي المؤسساتي الذي يتخلف تماماً عن نظام العلاقات الاجتماعية والاقتصادية (رضا، ١٩٧٧م: ص ٣٦)، الذي كان سائداً زمن سيادة علاقات الصحراء والقبيلة والعشيرة، والذي لا يحتكم كثيراً لحدود إقليمية أو موانع للحركة والاتصال والتجوال.

في فترة معينة من تطور الكيانات السياسية في شبه الجزيرة العربية، وعندما حان وقت ظهورها كدول مستقلة، تحولت النخب الأسرية الحاكمة إلى محاولة الانسجام مع أوضاعها وسلطاتها الجديدة، واستطاعت هذه النخب في كافة دول المنطقة – باستثناء اليمن إلى حد معين – أن تحول أجهزتها الإدارية إلى أدوات سياسية فعالة داخلياً وخارجياً، كنتيجة مباشرة لما وفره لها النفط من مصادر مالية عالية (رضا، ١٩٧٧م: ص١٣).

المبحث الثالث

قضايا الحدود التي تمت تسويتها

يمكن اعتبار كافة الحدود الإقليمية(الدولية) حدوداً مصطنعة بطريقة أو بأخرى، غير أن عبء إدخال مفهوم السيادة كان بالتأكيد عاملاً قوياً في قطع – أو على الأقل إعاقة– حركة الهجرة والتجارة، بل وحتى انتقال الولاء بين أقاليم شبه الجزيرة نفسها والمناطق الواقعة إلى شمالها في بادية الشام وصحاري العراق الجنوبية والغربية(Wilkinson,1994:94). ويبين الجدول رقم (٢) تصنيفاً عاماً للحدود في شبه الجزيرة العربية في الوقت الحاضر. ولعل أهم الملاحظات على هذا الجدول تنحصر في شقين الأول: هو أن حوالي ٨١٪ من الحدود في المنطقة هي حدود للمملكة العربية السعودية، وهي نتيجة طبيعية لضخامة حجمها مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة.

أما الشق الثاني: فتمثل في أن حوالي ٩٨،٨٦٪ من مجموع الحدود في شبه الجزيرة العربية

---

* انظر كلا من: - محمد جابر الأنصاري ،وآخرون، (١٩٩٧م) ، النزاعات الأهلية العربي: العوامل الداخلية والخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ص ص ٩٠-١٠٠.

- Paul Stevens (1994), Contemporary Oil Exploration And Development Policies In Gulf Region, IN: R. Schofield (ed.): *Territorial Foundations of The Gulf States*, London, UCL, pp. 221-222.
- A. Drysdale & G. Blake,(1985), The Middle East And North Africa : A Political Geography, new York, Oxford Uni. Press, pp. 120-128.

هـي حـدود هندسـية، حيث أن استخدام هذا النمط من الحدود في المناطق الصحراوية يعتبر أكثر سهولة وملائمة مـن غـيره مـن أنمـاط الحـدود الأخـرى. ولا يبدو الأمر غريـباً خاصـة إذا مـا علمـنا غلـبة الـنمط التضاريسـي الصحراوي على معظم أراضي شبه الجزيرة العربية.

جدول رقم (٢)

أنماط وأطوال الحدود البرية في شبه الجزيرة العربية

الدولـة	المجموع	هندسية	مائية أودية	جبلية	طرق
السعودية	٤٥٧٢	٤٤٥٢	٣٠	٩٠	٠٠
اليمـــن	١٧٤٦	١٥٧٦	٣٠	١١٥	٢٥
الإمارات	١١٢٦	١٠١١	٠٠	٧٥	٤٠
عُمــان	٨٢٨	٦٦٣	٠٠	١٠٠	٦٥
الكويـت	٤٦٢	٢٩٩	١٦٤	٠٠	٠٠
قطـــر	٨٠	٨٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع *	٥٦٤٠	٤٩٠٦	٢٢٤	٣٨٠	١٣٠

المصادر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على المصادر التالية:

(١) مركز البحوث والدراسات الكويتية. ١٩٩٣م، (٢) مركز البحوث والدراسات الكويتية. ١٩٩٧م، (٣) مؤسسة جيوبروجكتس. ١٩٩٦م، (٤) دارة الملك عبد العزيز. ١٤٢١هـ، (٥) Biger,1995 ، (٦) أبو داود، ١٤٢٢هـ، (٧) الميـــدانـــــــي، ١٩٩٧م، (٨) Schofield.,1994

وكانـــت عملـــية إدخـــال وفـــرض الحـــدود السياسـية، بمفهومهـا الأوروبـي، في المـنطقة العربـية تهـدف في الأسـاس إلى أن تعمـل هـذه الحدود كفواصل وموانـع تفصـل بـين الادعـاءات الإقليمـية المتضـاربة بخصوص مناطق معينة. وكانت معظم المناطق العربية في الشـرق الأوسـط ، وشـبه الجزيـرة العربـية عـلى وجـه الخصوص، تضـم مجموعـة مـن القـبائل الـبدوية الـتي تتصـف بأنمــاط معيشـية تتطلـب ترحالاً موسمياً، سعياً خلف الكـلأ ومصادر المياه،

أو الاقـــتراب مـن بعض المراكـــز الحضرية للحصـول عـلى بعـض المـؤن والسلع الضرورية. وجاءت عملـية فـرض مفهـوم الحـدود الجديـدة لتقطع وتجزيء المـناطق الـتي كانـت تـتجول فـيها هـذه القبائل بحرية مـلحوظة في السـابق، وتفرق بعــض هــذه القــبائل إلى مجموعـات كـان من المحتم عليها – في ظل هذا الوضع – أن تعـيش مـتجزئة بـين عدد من الكيانات السياسية الناشـئة، وأدى هـذا الوضـع الجديـد لهـذه القبائل إلى قطع صلات تجارية واجتماعية وسياسية، كانت سائدة لعـدة قـرون بـين السـكان الـبدو والحضـر في مخـتلف مـناطق شـبه الجـزيـرة العربـية وبـلاد الشـام والعـراق (Helms,1981:192).

ومـن خلال هذا الإدراك والتصور العام لأوضاع الحـدود السياسـية في شبه الجزيرة العربية، التي يشير إلى بعضها الجدول رقم (٣)، يمكن تناول قضايا الحدود في شـبه الجزيـرة العربـية وتفحصـها، سـواء تلـك التي تمـت تسـويتها، أو القضايا الأخرى التي لازالت تنتظر التسوية، وذلك على النحو التالي :–

جدول رقم (٣)

مراحل نشأة الحدود في شبه الجزيرة العربية

م	التاريـــخ	طول الحدود/ كم	٪	عدد القطاعات الحدودية
١	١٩١٣م	١٨٢٥	٣٤	٥
٢	١٩١٨م	٣٠٠	٦	١
٣	١٩٢٠م	٧٤٢	١٤	١
٤	١٩٢٢م	٧٠٠	١٣	١
٥	١٩٣٠م	١٢٠٠	٢٣	١
٦	١٩٢٤م	٥٠٠	١٠	١
	المجمـــوع	٥٢٦٧	١٠٠	١٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (٣)

* المجموع يؤخذ في الاعتبار عدم حساب الحدود المشتركة مرتين .

الحدود السعودية الأردنية

مثل غيرها من قطاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، فإن الحدود الدولية بين السعودية الأردن تعود نشأتها الأولى إلى بداية تكوين الدولة الوطنية المعاصرة في كلا البلدين مع نهاية الحرب العالمية الأولى، ونتيجة لمحاولة كل منهما الوصول إلى أقصى امتداد جغرافي ممكن لهما تتحمله وتدفع به إلى غاياته قواهما الوطنية وقدرتهما الذاتية وعلاقاتهما وتحالفاتهما الإقليمية والدولية. إن تزامن عملية نشأة الدولة الوطنية المعاصرة في شبه الجزيرة العربية وحولها مع بداية استيعاب مفهوم الحدود السياسية الدولية في المنطقة يعكس في حقيقة الأمر تفهما أوليا تصاعد فيما بعد من حيث أهمية نظرية الحدود الدولية ومكوناتها وما يترتب عليها من حماية وصيانة استقلال الدولة وتامين مكتسباتها الوطنية وحفظ كيانها المميز. وفي هذا الأطر نشأت عملية صناعة الحدود بين السعودية والأردن، وبين بقية دول منطقة الدراسة.

وقد شهدت العلاقات والتخوم الحدودية بين البلدين توتراً شديداً وغارات عسكرية وقبلية متبادلة في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين.. ويشير أباظة إلى أن الغارات العسكرية التي جرت عبر التخوم السعودية – الأردنية في منطقة وادي السرحان لم يقم بها سكان المنطقة أو حكومتا البلدين، بل تعود أساساً إلى ظروف التدخل البريطاني الواضح في صناعة وفرض الحدود التي تمت لأول مرة في تاريخ المنطقة (أباظة، ١٩٨٧م: ص٣٣).

وتشير حيثيات تطور صناعة الحدود بين البلدين إلى سنوات عديدة من الصراع لجأ الطرفان بعدها إلى عقد " اتفاقية حَدة " في عام ١٩٢٠م وذلك لتعيين الحدود بينهما بمشاركة بريطانية مع الطرف الأردني. وعينت هذه الاتفاقية في الواقع جزءاً مهماً من الحدود بين الطرفين، غير حدود الأردن مع (الحجاز) الذي ضُم حديثاً للسعودية حينئذ، ظل محل خلاف بين الطرفين. ونتيجة لهذه الاتفاقية أصبح عبور القبائل في المنطقة ممنوعاً قانونياً، غير أن التحقق من هذا الإجراء كان صعباً جداً لأن الاتفاقات غالباً لا تجد وسيلة لتطبيقها على البدو الرحل الذين يعتمدون على الطبيعة في حياتهم (حجر، ١٤٠٥هـ: ص١٣٩).

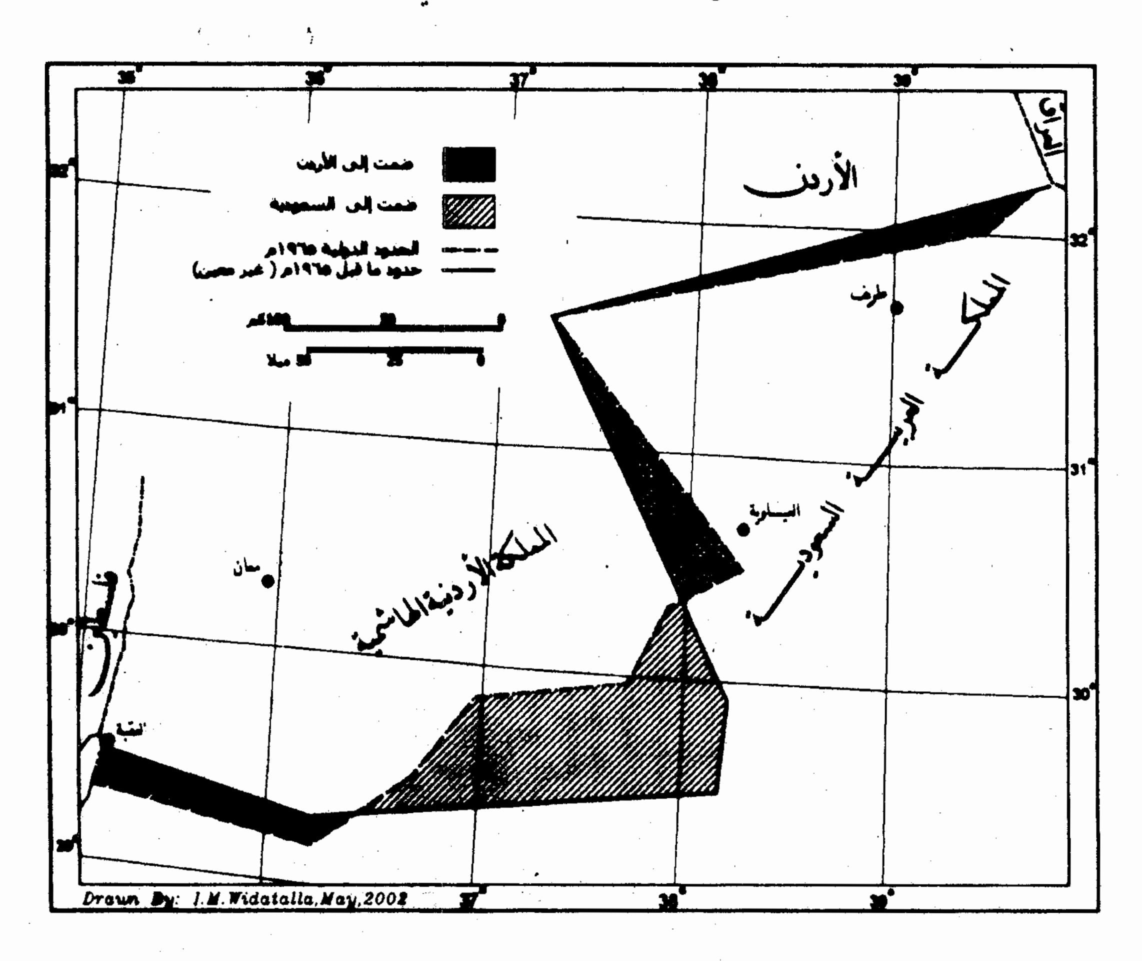
وقامت بريطانيا بمنح الأردن شريطاً ساحلياً ضيقا عند العقبة على رأس خليج العقبة، وهو ما رفضته السعودية في حينه، *وفي عام ١٩٢٧م وقع الطرفان اتفاقاً للحفاظ على الوضع الراهن ومن الملاحظ أن نشأة الحدود الشمالية للسعودية مع كل من الأردن والعراق تمخضت في النهاية عن تقطيع المجال الإقليمي للقبائل التي تعيش في المناطق الشمالية للجزيرة العربية، والتي كانت تهاجر شمالاً وجنوباً في مواسم مختلفة (Rawswan,1930:946)، وهو ما أسفر لاحقاً عن تحولات اقتصادية واجتماعية ملحوظة بالنسبة لهذه القبائل، بالرغم من الاتفاقيات الحدودية اللاحقة بين البلدان المذكورة أُخذت في الحسبان أوضاع هذه القبائل، إلا أن اثر الحدود السياسية على الحركة البشرية في هذه المنطقة يظل في النهاية فاعلاً بكل معطياته.

وفيما يخص الأوضاع الجغرافية للحدود الدولية المعترف بها بين البلدين فيبلغ طولها ٧٤٢ كم تقريباً، تمتد من نقطة التقاء الحدود الثلاثة لكل من السعودية والأردن والعراق عند جبل عنازة، والذي يقع عند تقاطع خط طول ١٨ً/٣٩°شرقاً ودائرة عرض ١٤ً/ ٣٢°شمالاً، حتى نقطة على ساحل خليج العقبة شمال

* لمزيد من التفاصيل عن دور بريطانيا في تعيين الحدود السعودية – الأردنية أنظر
- جمال حجر، (١٤٠٥هـ)، الآثار السلبية للسياسات الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية . مجلة الدارة ، العدد (١)، ص ص: ١٢٩- ١٤٠ .
- الصباغ، عبد اللطيف، (١٩٩٩م)، بريطانيا ومشكلات الحدود بين السعودية وشرق الأردن، القاهرة، مكتبة مدبولي .

ميناء حقل السعودي. ومن نقطة جبل عنازة يمتد خط الحدود بين البلدين– مستقيماً– باتجاه الجنوب الغربي حتى تقاطع خط طول ٣٩° شرقاً بدائرة عرض ٣٠° شمالاً، ومنها يسير خط الحدود مستقيماً حتى نقطة تقاطع خط طول ٣٧° شرقاً ودائرة عرض ٣٠َ/٣١° شمالاً، والنقطة السابقة يمتد بخط– مستقيماً– حتى نقطة تقاطع خط طول ٣٨° شرقاً ودائرة عرض ٣٠° شمالاً،ثم يتجه إلى نقطة تقاطع خط طول ٤٠َ/٣٧° شرقاً بدائرة عرض ٢٠َ/٣٠° شمالاً، تاركاً مشاش حدرج الأسفل داخل الأراضي السعودية. ومن النقطة السابقة يسير خط الحدود مستقيماً تجاه الجنوب الغربي حتى نقطة تقاطع خط طول ٣٠َ/٣٧° شرقاً بدائرة عرض ٣٠° شمالاً، تاركاً موقع بئر النعام داخل الأراضي الأردنية، ثم يمتد خط الحدود مستقيماً تجاه الجنوب الغربي حتى نقطة تقاطع خط طول ٤٥َ/٣٦° شرقاً بدائرة عرض ٥٠َ/٢٩° شمالاً تاركاً بني مرة والعناب داخل الأراضي الأردنية. ثم يتجه خط الحدود إلى الجنوب الغربي حتى يصل إلى نقطة تقاطع خط طول ٣َ/٣٦° شرقاً بدائرة عرض ٣٠َ/٢٩° شمالاً، تاركاً كافة منطقة طبيق داخل الأراضي السعودية. ومن النقطة السابقة يتجه خط الحدود– بشكل مستقيم– إلى نقطة تقاطع خط طول ٤َ/٣٦° شرقاً بدائرة عرض ١١َ/٣٩° شمالاً، والتي تقع شمال منفذ حالة عمار السعودي مباشرة. ثم تمتد الحدود منها تجاه الغرب حتى نقطة شمال شرق مخفر المدورة، ثم يستمر خط الحدود في اتجاه الغرب حتى نقطة على خليج العقبة تقع شمال ميناء حقل السعودي الصغير بحوالي ١٥ كم (وزارة الخارجية،١٣٩٧هـ:٩٦) (وزارة الخارجية السعودية، د،ت: ١٤ الصباغ، ١٩٩٩م: ص٩٦). انظر شكل (٢).

شكل (٢) تطور الحدود السعودية الأردنية



المصدر: Drysdale & Blake

وبالنسبة للأوضاع القانونية للحدود السعودية الأردنية فقد أدت اتفاقية عمان الحدودية لعام ١٩٦٥م الموقعة بين الأردن والسعودية إلى إنهاء كافة مشاكلهما الحدودية السابقة، نتيجة لذلك، يمكن القول أن الحدود الدولية بين البلدين قد استقرت بصورة نهائية. وتعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني، الذي حل بديلاً لاتفاقية حدّه (حدّا). ومن الملاحظ أن اتفاقية عمان،أدخلت تغييرات ملحوظة على الأوضاع الجغرافية والقانونية لحدود البلدين. فقد عينت الاتفاقية مناطق محددة على طرفي الحدود،حسب الخرائط المرفقة بالاتفاقية، كمناطق يتعهد الطرفان المتعاقدان بالمشاركة مناصفة في أية اكتشافات بترولية تظهر بها، بحيث يتم تقسيم الفوائد والأرباح مناصفة بينهما، على أن يقوم الطرف الذي يكتشف البترول في أراضيه بكافة أعمال الإدارة والتسويق وما يتعلق بها. كما أكدت الاتفاقية على حقوق الرعي والانتفاع بآبار المياه الخاصة بالقبائل التابعة لكلا الطرفين، وأكدت الاتفاقية حرية المرور وإعفاء سلع الطرفين العابرة للحدود من الرسوم والضرائب،مع الاحتفاظ بحقوق التفتيش والمراقبة الجمركية. وألغت هذه الاتفاقية كافة الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين بشأن تعيين الحدود بينهما (المرجع السابق).

وقد أسفرت اتفاقية عمان عن عملية تبادل طوعي مهم للأراضي، كظاهرة فريدة من نوعها في قضايا الحدود العربية بالوسائل السلمية. وطبقاً لهذه التبادل تخلى الأردن عن حوالي ١١٣٣١ كم٢ لمصلحة السعودية في القطاع الجنوبي الشرقي من الحدود وفي منطقة وادي السرحان تحديداً وتلال طبيق، بحيث أمكن إعادة لمْ شمل العشائر التي تعيش في منطقة وادي السرحان، فيما تخلت السعودية عن حوالي ٩٧١٢ كم ٢في ثلاث مناطق في الغرب والجنوب الشرقي (Blake,1991:156). ونتج عن هذه التغييرات الملموسة اتساع منفذ الأردن البحري الوحيد على خليج العقبة لبضعة كيلومترات إضافية .

الحدود السعودية اليمنية :

ربما كان وضع النزاع الحدودي اليمني أهم وأعقد النزاعات الحدودية التي شهدتها الجزيرة العربية وشمل هذا النزاع عدة مسائل مهمة. يأتي في مقدمتها: تجديد معاهدة الطائف (١٩٣٤م) والتي انتهت في عام ١٩٩٤م، بعد أن تم تجديدها لثلاث مرات في السابق، وتخطيط قطاع الحدود الغربي الذي حددته معاهدة الطائف،وتعيين حدود القطاع الشرقي الذي لم تشمله هذه المعاهدة وتعيين الحدود البحرية بين البلدين، وبحث المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شملتها معاهدة الطائف. وكانت جميع هذه المسائل مرتبطة ببعضها البعض بصورة أو بأخرى، مما تسبب في زيادة تعقيد الموقف بين البلدين، خاصة في ظل التطورات الإقليمية والعربية، ومواقف البلدين منها خاصة في العقد الماضي. أن موضوع الحدود اليمنية - السعودية مرتبط ارتباطاً عضوياً بكل تركيبة الدولتين الوطنيتين في اليمن والسعودية سياسة وعلاقات وقبائل وأحزاباً، طوائف وزعامات ونخب سياسية ومصالح اقتصادية واستراتيجية.

ويمكن القول أن بداية تكوين الحدود الدولية بين اليمن والسعودية ترجع إلى بداية ظهور الدولة الوطنية في كلا البلدين ، ومن ثم ضم مقطعات عسير ونجران وجازان إلى السعودية، وانفصال جنوب اليمن عن شماله بسبب السيطرة البريطانية على جنوب اليمن. وتجدر الإشارة إلى أن الحرب السعودية اليمنية والنفوذ البريطاني والحروب الأهلية اليمنية وعلاقة السعودية بهذه التطورات، والنفوذ البريطاني في جنوب اليمن ونتائجهما المباشرة وغير المباشرة والوثائق والتطورات التي تمخضت عنها كانت

مرتكزات أساسية يمكن اعتبارها الأسس الأولى التي ارتكزت إليها عملية صناعة وتكوين الحدود السعودية اليمنية الدولية المعترف بها والتي تم صياغتها بصورة نهائية في معاهدة جدة ٢٠٠٠م والتي سنشير إليها لاحقاً. لقد كانت عملية صناعة الحدود بين البلدين عملية شاقة وطويلة ومكلفة لكلا الطرفين، غير أن محصلتها النهائية كانت في الوصول إلى حل عادل ومرضي جاء نتيجة التفاوض والاتصال المباشر، مما يؤكد مرة أخرى أن الوسائل السليمة هي السبيل الأجدى لتسوية النزاعات الدولية وأهمها النزاعات الحدودية.

ومن الناحية الجغرافية فيبلغ طول الحدود اليمنية السعودية حوالي ١٤٧٠ كم تمتد من نقطة الحدود الثلاثية بين السعودية وعمان واليمن في الأطراف الجنوبية القصوى لصحراء الربع الخالي في الشرق وحتى نقطة رأس المعوج على ساحل البحر الأحمر في الغرب. وتنقسم الحدود البرية الدولية بين البلدين إلى قطاعين رئيسين: القطاع الشرقي وهو الأطول ويبدأ من نقطة الحدود الثلاثة مع سلطنة عمان في الشرق وينته عن نقطة جبل الثأر جنوب مدينة نجران السعودية، وهو القطاع الأطول ويبلغ طوله حوالي ١١٢٥ كم ، ويمتد ضمن نطاقات تضاريسية صحراوية بعيدا عن المراكز الحضرية، وفي منطقة ذات مناخ قاسي. أما القطاع الغربي من الحدود فيمتد من جبل الثار في اتجاه الغرب ويمر في مناطق جبلية وعرة عبر سلسلة المرتفعات الغربية بشكل متعرج، ثم يهبط في سهل تهامة الضيق حتى يصل إلى نقطة رأس المعوج.

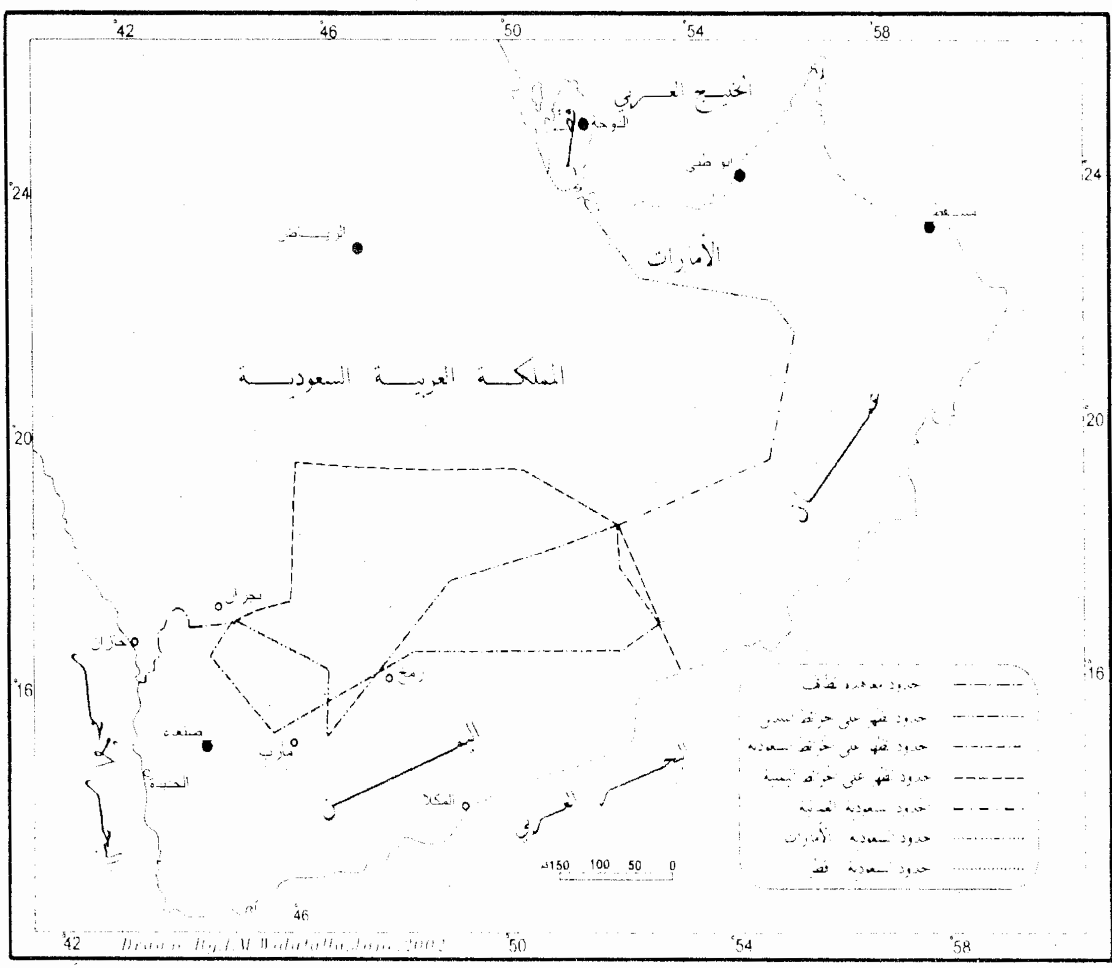
يبدأ امتداد القطاع الحدودي الغربي المتفق عليه بين البلدين بموجب معاهدة الطائف لعام ١٩٣٤م- والذي أقرته اتفاقية جدة ٢٠٠٠م كما هو- من نقطة رأس المعوج على ساحل البحر الأحمر حيث تتجه الحدود إلى الشمال والشمال الشرقي بشكل متعرج لمسافة ٢١٠كيلومتر تقريباً، ثم يتغير اتجاهها إلى الشرق لمسافة تصل إلى ١٣٠ كم تقريباً. ويشتمل هذا القطاع الحدودي على عدد من الخطوط المستقيمة القصيرة. ويتعرج خط الحدود كثيرا بين القطاعات الجبلية حيث يفصل بين القرى السعودية واليمنية المتناثرة . وناحية أخرى فإن اخط الحدود في هذا القطاع يمر عبر ثلاثة أشكال تضاريسية متباينة بدأ من سهل تهامة الساحلي مرورا بالمرتفعات الجبلية ثم يهبط إلى الهضاب التي تقع شرق سلسلة المرتفعات الغربية، ثم يتجه خط الحدود في القطاع الشرقي إلى المرور في أطراف رمال الربع الخالي. ويعتمد توزيع المستوطنات البشرية في هذه المناطق الحدودية،على الزراعة وتوفر المياه في هذه المناطق الجبلية الموجودة بالفعل في عديد من المواقع على حافات الأودية والمصاطب الجبلية (Bunker,1953:42)، (المساحة العسكرية،١٤٠٧هـ؛ وزارة التعليم العالي،١٤١٩هـ ،وزارة الخارجية، ١٣٩٧هـ؛ الشريف ،١٤١٥هـ:ص٣٦، معاهدة الحدود الدولية بين السعودية واليمن ٢٠٠٠م)، (الشريف، ١٤٠٤هـ:ص٤١). (Schofield,2000.2) ، وتبين معاهدة جدة ٢٠٠٠م وملاحقها، ومعاهدة الطائف وملاحقها عدد كبيراً من الإحداثيات الجغرافية التي تعيين مواضع النقاط التي تمر بها مجموعة خط الحدود التي تصل إلى سبعة عشر خطا رئيساً تكون كامل خط الحدود الدولية النهائية المعترف بها بين المملكة العربية السعودية واليمن. ويوضح الشكل رقم **(٣)** مراحل تطور الحدود الدولية بين البلدين.*

والجدير بالذكر أن معاهدة جدة ٢٠٠٠م بين السعودية واليمن والتي جاءت بعد مفاوضات شاقة

---

* أنظر في هذا الصدد كلاً من :
- أحمد الغامدي، (١٤٢١هـ)، قضية الحدود السعودية اليمنية (نحو الحل)، جدة، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر.
- عبد الرزاق أبوداود، (١٤٢٣هـ)، الحدود السعودية – اليمنية ... التطورات والحل النهائي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، (مقبول للنشر).
- فاروق أباظة، (١٩٨٧م)، دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، القاهرة، دار المعارف.٢٠٠٠م.

شكل (٣) تطور الحدود السعودية اليمنية



المصدر : Schofield, 2000

وطويلة قد وضعت نهاية طيبة ومتوازنة لعلاقات جيدة بين البلدين . وأسست هذه المعاهدة على الزامية معاهدة الطائف والتنازلات المتبادلة وعلاقات تعاون ومصالح مشتركة وتعين حدود البدين البرية والبحرية بصورة نهائية ودائمة. (Whitaker,2000:1) ويظهر الشكل رقم (٣) الحدود السعودية اليمنية والتعديلات النهائية التي أدخلت عليها بموجب معاهدة جدة.

الحدود السعودية العُمانية

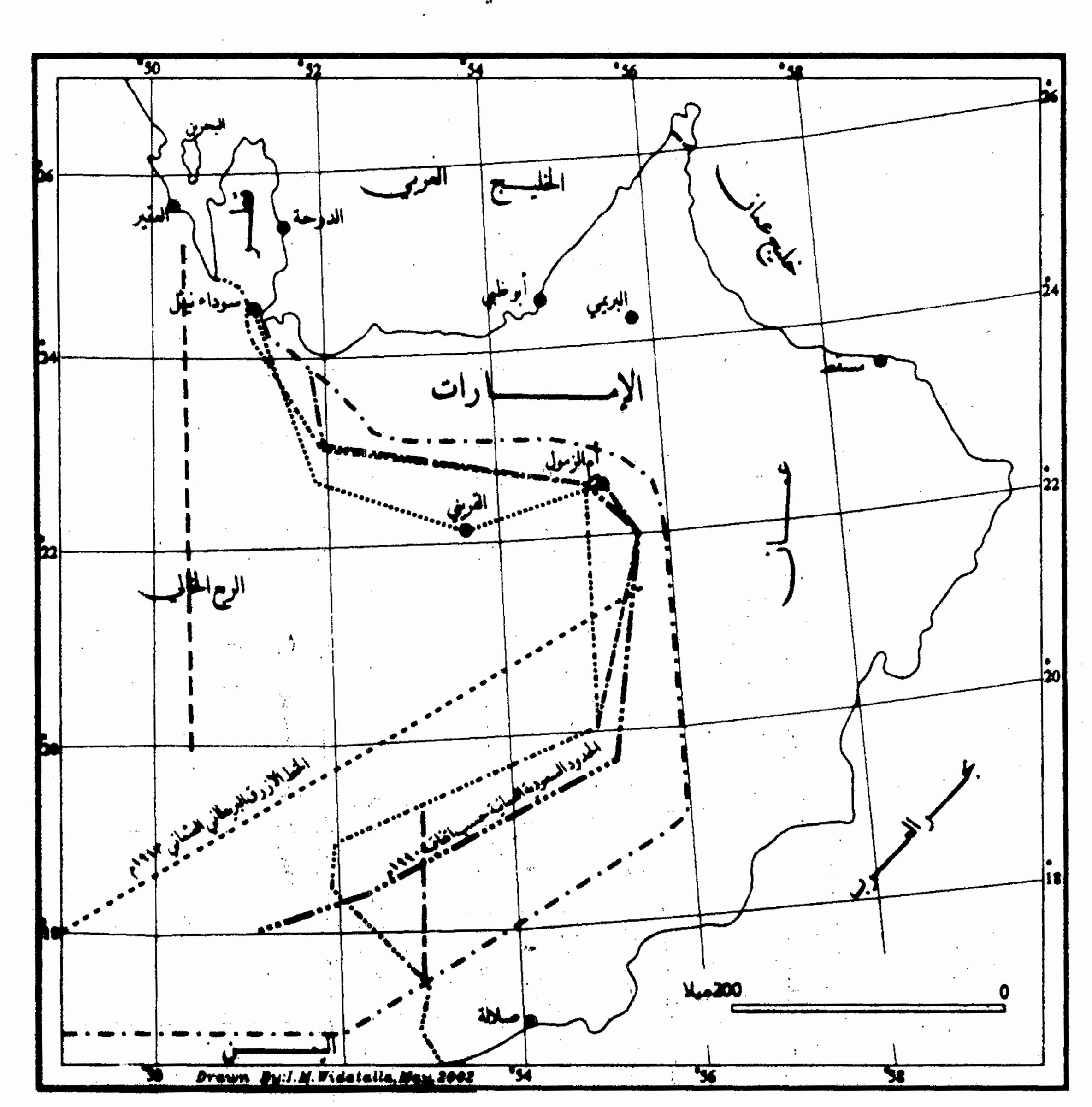
يمكن إرجاع نشأة الحدود السعودية العمانية إلى ضم إقليم الاحساء والمناطق الشرقية إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩١٣م وخروج الأتراك من مناطق شرق شبه الجزيرة العربية وبالتالي تماس حدود السعودية مباشر مع إمارات الخليج التي كانت تحت الحماية البريطانية وضمنها عمان. كما يمكن اعتبار الخط الأزرق الذي نجم عن الاتفاقية البريطانية العثمانية عام ١٩١٣م أحد أهم الأسس القانونية التي ارتكزت عليها تطورات قضية الحدود السعودية العمانية فيما بعد. وقد تركز الخلاف الحدودي السعودي العماني على منطقتين رئيستين تشمل مناطق البريمي والظاهرة في الشمال ومناطق من أراضي ظفار في الجنوب. وتميز هذا الخلاف الحدودي ببعض التوتر والاشتباكات العسكرية المحدودة، والمفاوضات التي دارت بين بريطانيا والسعودية على مدى عقود(كيلي، ١٩٦٠م: ص ١٢٥؛ ولينكسون، ١٩٩٣م: ص٣٧٦) ويمكن

أن تكون مسائل استكشاف النفط عاملا مهما يعطي تفسيراً لحجم ومدى الخلافات حول واحة البريمي خاصة(Melamid,1965:60)، في حين أن الخلافات حول بعض مناطق ظفار قد تكون متعلقة بإمكانية حصول السعودية على منفذ على بحر العرب. وخلال مراحل تطور هذا الخلاف الحدود تقدم كل طرف باقتراحات محددة فيما يتعلق بخط الحدود بين البلدين، ومن ضمنها الخط الأزرق المشار إليه، وخط حمزة (الخط الأحمر) الذي اقترحته السعودية عام ١٩٣٥م وخط ريان- الرياض الذي اقترحته بريطانيا في نفس العام وخط سلطان مسقط الذي اقترحه في عام ١٩٣٧م ، ثم الاقتراح السعودي الثاني في عام ١٩٤٩م وتلاه الخط البريطاني المنفرد لعام ١٩٥٥م. والملاحظ ان كل هذه المقترحات المتبادلة لم تلق قبولا من الطرف الآخر حيث أنها لا تلبي مطالبه الأساسية في حينها(كيلي، ١٩٦٨: ٥١؛ الأشعل ١٩٤ص: ١٩٧٩؛ النعيم ، ١٩٩٩م، ص ٩٠).

وفيما يخص الوضع الجغرافي للحدود السعودية العُمانية فيبلغ طولها حوالي ٦٥٠كم . وتتكون هذه الحدود من ثلاث خطوط أساسية مستقيمة. وتبدأ حدود البلدين قريبا من نقطة أم الزمول شمالاً، عند نقطة تقاطع الحدود الثلاثية السعودية العُمان الإماراتية عند خط طول ٣٠ ً/١٢ ً/٥٥° شرقاً ودائرة عرض ٣٠ ً/٤٢ ً/٢٢° شمالاً، ومنها تسير الحدود- وبصورة مستقيمة- في الاتجاه الجنوبي الشرقي ولمسافة ٩٣ كم تقريباً حتى تصل إلى نقطة تقاطع خط طول ٤٠ ً/٥٥° شرقاً ودائرة عرض ٢٢° شمالاً، ومنها يمتد خط الحدود مستقيما في الاتجاه الجنوبي الغربي ولمسافة ٢٣٣ كم تقريباً حتى يصل إلى نقطة تقاطع خط طول ٥٥° شرقاً ودائرة عرض ٢٠° شمالاً، ومنها تسير الحدود في نفس الاتجاه- وبصورة مستقيمة- لمسافة ٣٣٤ كم تقريباً حتى تصل إلى نقطة التقاء الحدود الثلاثية للسعودية وعُمان واليمن،الواقعة عند نقطة تقاطع خط طول ٥٢° شرقاً ودائرة عرض ١٩° شمالاً على تخوم الأطراف الجنوبية القصوى للربع الخالي (شكل رقم (٤)) (وزارة التعليم العالي،١٤١٩هـ؛ Biger,1995:412-414).

وتعد اتفاقية الرياض عام ١٩٧١م والتي لم تنشر تفاصيلها حتى الآن (الفيل،٣٨: ص١٩٧٦)، واتفاقية حفر الباطن عام ١٩٩٠م (التي نشرت تفاصيلها مؤخرا) بين السعودية وعُمان، الأساس القانوني للحدود الدولية المعترف بها بين البلدين، وأدت هذه الاتفاقيتين وعمليات رسم الخرائط وتعيين علامات الحدود والمرات الحدودية الرسمية بين البلدين إلى الوصول إلى حلول نهائية لكافة القضايا والخلافات الحدودية السابقة بين البلدين المعنيين، خاصة فيما يتعلق بالخلافات حول البريمي التي تنازلت عنها السعودية أو مناطق ظفار وغيرها. ويلاحظ أن خط الحدود الدولي المعترف به بين البلدين يعتبر حلا مقبولا لهذا الخلاف وان كان قد اعتمد إلى حد كبير على الخط الأزرق الذي أشرنا إليه سابقاً. (المجلة،مرجع سابق: ١٥)،(الشرق الأوسط ١١/٧/ ١٩٩٥م؛ عكاظ،١١/٧/١٩٩٥م).

شكل (٤) : تطور الحدود السعودية العمانية



المصدر: وزارة التعليم العالي ١٤١٩هـ Schofield, 1994.

الحدود السعوديه المطريه:

نشأت الحدود الدولية بين قطر والسعودية نتيجة عاملين مهمين، تجسد العامل الأول في : امتياز التنقيب عن النفط الذي منحه شيخ قطر لشركة البترول الإنجليزية – الإيرانية في عام ١٩٣٥م للتنقيب عن البترول في شبه جزيرة قطر، بموجب اتفاق الحكومة البريطانية ويعتبر هذا الامتياز العامل الأول الذي عين الحدود الإقليمية لشبه جزيرة قطر مع جيرانها في الجنوب وفي مقابل هذا الامتياز حصل شيخ قطر على تعهد بريطاني بالمحافظة على سلامة أراضيه الإقليمية ضمن حدود هذا الامتياز،الذي كان على مايبدو يغطي كافة أراضي شبه جزيرة قطرSchofield,1994:17

وتمثل العامل الثاني: في الخط الأزرق الذي تمخض عن الاتفاقية البريطانية- العثمانية عامي ١٩١٣م، ١٩١٤م،والتي أشارت إلى حدود قطر في المادة ١١(الخصوصي،١٩٨٨م: ص ٢١٤)، والتي عنيت

أساساً بتحديد نطاقات النفوذ بين بريطانيا والدولة العثمانية في المناطق الشرقية والجنوبية من شبه الجزيرة العربية. ويمتد هذا الخط من نقطة " على الساحل مباشرة جنوب جبل نخش على بعد حوالي عشرة أميال من بلدة السلوى واثني عشر ميلاً شمال خليج دوحة السلوه ويتجه منحنياً نحو الجنوب ثم في اتجاه الجنوب الشرقي من جبل نخش مسافة اثني عشر ميلاً مخلفاً نعير الحمير إلى شماله، ماراً بوادي الغربان حتى يصل إلى نقطة تبعد ثمانية أميال إلى الشمال من خور العديد، وعلى مسافة بعيدة من تلال نقبان الرميلة"(العفيفي، ٢٠٠١م: ص١١٥). والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية لم تعترف أبداً بهذه الحدود سواء ما جاء ضمن الاتفاقية البريطانية- العثمانية لعام ١٩١٤م أو امتياز النفط القطري لعام ١٩٣٥م (Biger,1995:446).

ونتيجة لتطور الامتداد الإقليمي للسعودية، التي كانت في طور التكوين في هذه الفترة ولم تستكمل مقوماته الإقليمية بعد، وإثر قيامها بالاستيلاء على إقليم الأحساء الشرقي، أصبحت في مواجهة مباشرة مع مناطق النفوذ البريطاني في سواحل الخليج ومناطق عُمان وجنوب اليمن وتزايدت حدة هذه المواجهة باستمرار مع بداية ظهور الاكتشافات البترولية في مناطق الخليج مما أدى إلى مشاكل حدودية متعددة بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية (أبو داود، ٢٠٠١م: ص٦١)، واستمرت إلى خروج بريطانيا من مناطق الخليج العربي في عام ١٩٧١م.

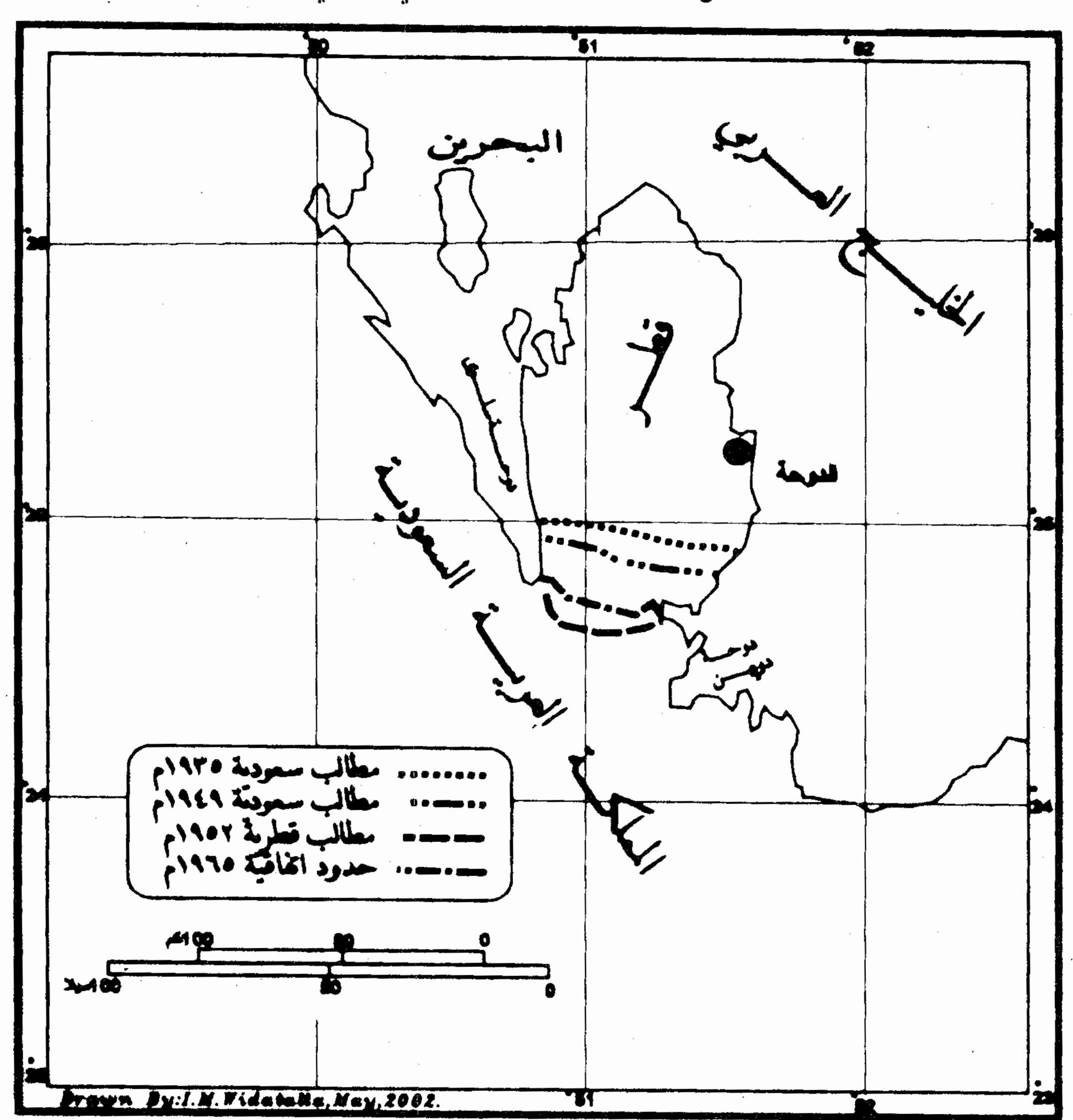
وفيما يتعلق بالوضع الجغرافي، تأخذ الحدود الدولية المعترف بها بين البلدين شكل نصف قوس منفرج يحيط بشبه جزيرة قطر عند قاعدتها تقريباً من جهة الجنوب، ويمتد خط الحدود من دوحة سلوى في الغرب إلى خور العديد في الشرق. ويبلغ طول الحدود الدولية البرية بين السعودية وقطر المتفق عليه بين البلدين- حسب الاتفاقية الموقع عليها من البلدين في ١٢/٤/١٩٦٥م في مدينة الرياض- حوالي ٦٠ كم تقريباً. وتبدأ الحدود الدولية بين البلدين بموجب هذه الاتفاقية من نقطة، تقع بين بلدة سلوى السعودية ومركز أبو سمرة القطري، على ساحل دوحة سلوى، وموقعها الجغرافي التقريبي هو: خط طول: ٤٦ً/٤٩َ/٥٠° شرقاً ودائرة عرض ٥٠ً/٣٢َ/٢٤° شمالاً، وتمتد الحدود من هذه النقطة بخط مستقيم، يأخذ الاتجاه الجنوبي الشرقي، إلى أعلى نقطة بقرن(أبو وائل)، ثم تتجه منها بخط مستقيم إلى نقطة على الحافة الجنوبية الغربية لمنطقة وجوب السلامة، وموقعها الجغرافي : خط طول ٤٤ً/٥٥َ/٥٠° شرقاً ودائرة عرض ٤٣ً/٣٢َ/٢٤° شمالاً. وتمتد منها بخط مستقيم إلى نقطة تقع على الحافة الجنوبية الشرقية لمنطقة وجوب السلامة وموقعها الجغرافي هو: خط طول ٠٠ً/٠٠َ/٥١° شرقاً ودائرة عرض ٠٠ً/٣٠َ/٢٤° شمالاً. وتمتد منها بخط مستقيم إلى نقطة تقع على الطرف الجنوبي لسبخة " سود نثيل" وموقعها الجغرافي هو: خط طول ٥٥ً/٠٥َ/٥١° شرقاً ودائرة عرض ١٦ً/٢٨َ/٢٤° شمالاً. وتمتد منها بخط مستقيم، في الاتجاه الشمالي الشرقي، إلى نقطة على خور العديد وغرب جبل العديد، موقعها الجغرافي التقريبي هو: خط طول ٠٢ً/١٦َ/٥١° شرقاً ودائرة عرض ٤٨ً/٣٦َ/٢٤° شمالاً(وزارة الخارجية السعودية، د.ت: ٤٦٧).

وتشير الاتفاقية نفسها إلى أن جميع النقاط السابقة موضحة بشكل مبدئي على الخريطة رقم: ج ف ٢٢٢٤ المؤرخة في ديسمبر سنة ١٩٦١م بمقياس رسم ١: ٢٠٠,٠٠٠، والمرفقة بهذه الاتفاقية والموقع عليها من قبل الطرفين (وزارة الخارجية السعودية، دت: ٤٦٧- ٤٦٨؛ Biger,1995:445). وأضافت الاتفاقية أن عملية مسح وتحديد نقاط وخطوط الحدود بين البلدين على الطبيعة سيعهد بها إلى إحدى شركات المسح العالمية، وكذلك القيام بإعداد خريطة بالحدود البرية والبحرية بين البلدين، وما

يتعلق بذلك من بيانات أخرى . وتصبح هذه الخريطة بعد توقيع الطرفين عليها هي الخريطة الرسمية المبينة للحدود بين البلدين وتلحق بالاتفاقية باعتبارها جزءاً مكملاً لها (المصدر السابق). ويلاحظ أن خط الحدود الدولي المتفق عليه، كما أشرنا إليه، يختلف تماماً عن الخط القديم الذى أقرته الاتفاقية البريطانية العثمانية لعام ١٩١٤م، والذي لم تعترف به المملكة العربية السعودية خلال المرحلة السابقة لاتفاقها الرسمي مع قطر (شكل رقم (٥)٠

وفيما يتصل بالأوضاع التي مرت بها الحدود السعودية القطرية بعد اتفاقية عام ١٩٦٥م، فيمكن القول أن أوضاعها كانت هادئة بصفة عامة حيث لم تشهد احتكاكات سياسية أو عسكرية بين البلدين. غير أنه وحتى استقلال قطر عن بريطانيا في عام ١٩٧١م، لم يتم تخطيط ومسح الحدود بين البلدين وإصدار خريطة الحدود الرسمية المعترف بها. وأشارت بعض المصادر على أن العلاقات ووضع الحدود بين البلدين شهد بعض التدهور نتيجة الاتفاق بين السعودية ودولة الإمارات، والذي يقضي بحصول السعودية على منفذ

شكل (٥): تطور الحدود السعودية القطرية



المصدر: After Drysdale & Blake, 1985

بحري في منطقة خور العديد بامتداد حوالي ٥٠ كم، وهو ما يعني عملياً عدم وجود حدود مباشرة بين قطر ودولة الإمارات. وشهدت حدود البلدين بعض الاشتباكات المحدودة في عامي ١٩٩١م،١٩٩٢م حول مركز الخفوس، الذي كان نقطة حدود ثلاثية بين البلدان الثلاثة في الماضي، وبعد وساطة مصرية وقع البلدان اتفاقاً في المدينة المنورة ينص على احترام اتفاقية عام ١٩٦٥م الحدودية التي أعلنت قطر الغائها إبان الاضطرابات الحدودية،ثم عادت واعترفت بها ويشير (ويلسون وجراهام Wilson & Graham)إلى أن السعودية تنازلت عن موقع الخفوس مقابل اعتراف قطر بسيادة السعودية على الشريط الواقع جنوب خور العديد والذي يفصل بين قطر والإمارات باعتباره ارضاً سعودية (Wilson & Graham,1994:7-8). ويبدو أن هذا التطور يعتبر مكسباً للسعودية التي حصلت أخيراً على اعتراف قطري واماراتي بسيادتها على منطقة خور العديد جنوب شبه جزيرة قطر.

وفي ١٩٩٩/٦/٧م أعلنت كل من السعودية وقطر عن توقيع خرائط تخطيط الحدود الدولية النهائية بينهما، والتي تتضمن تحديداً دقيقاً لنقاط الحدود بينهما ابتداءاً من دوحة سلوى، بعد ثلاث سنوات من العمل والمفاوضات . وبذلك تكون قطر والسعودية قد وضعتا حداً نهائياً لخلاف حدودي استمر بينهما ما يقارب ٣٥عاماً، وشملت عملية التوقيع ١٥خريطة ووثيقة رسمية تعلم وتبين نقاط الحدود بينهما،والتي تمتد حوالي٦٠ كيلومتراً بخلاف الحد القديم الذي كان يمتد لحوالي ٨٠ كم . وأشارت المصادر نفسها إلى أن الطرفين كانا قد اتفقا قبل عامين على تقسيم منطقة البترول الغنية في دوحة سلوى (Gulf Times, BBC News,21/3/2001-8/6/1999). وعلى الرغم من هذه التسوية السلمية للنزاع الحدودي بين البلدين، إلا أن الوثائق النهائية المشار إليها لم تنشر حتى الآن.

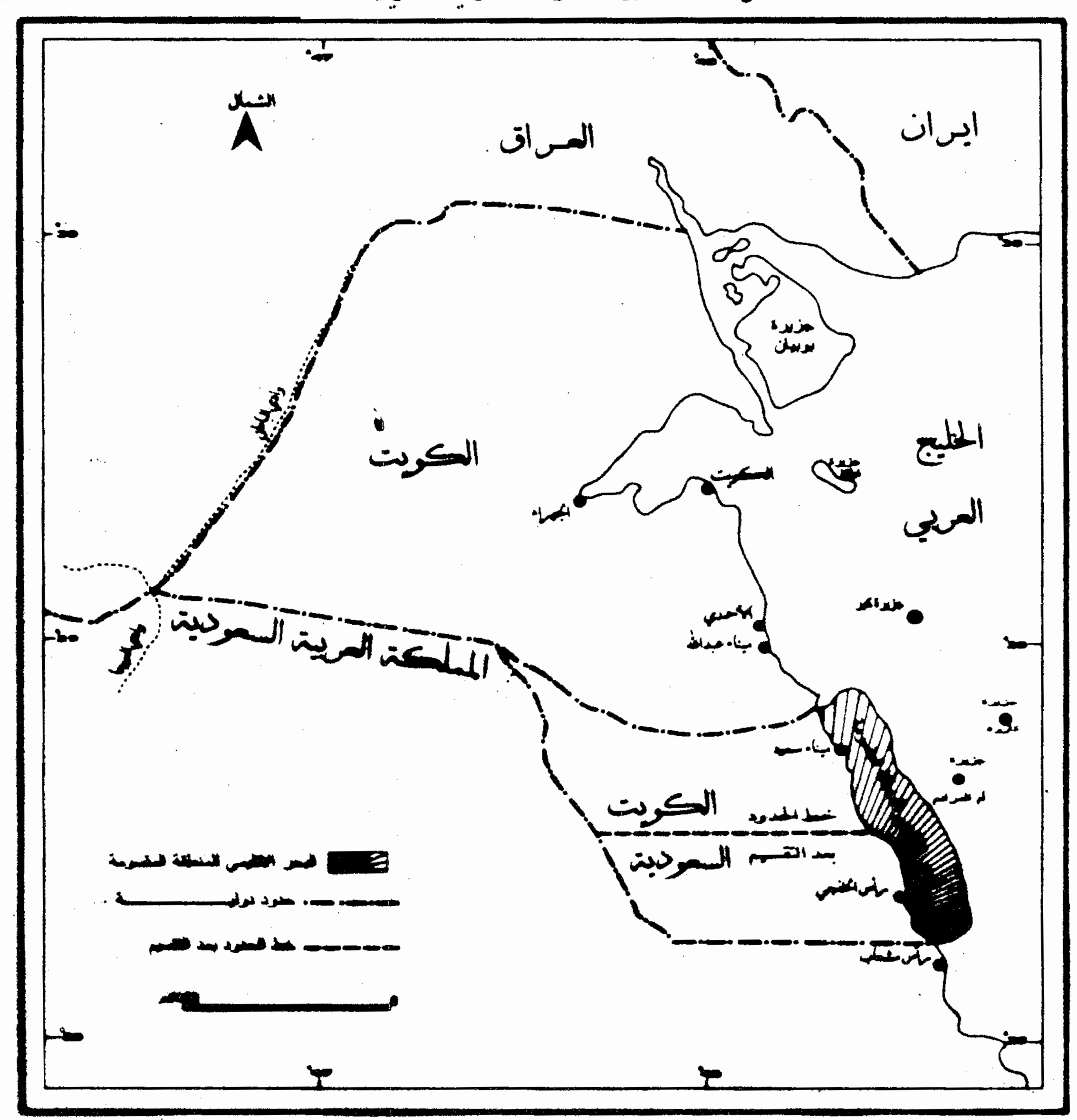
الحدود السعودية الكويتية

تعود نشأة الحدود البرية بين السعودية والكويت أساساً إلى الاتفاقية البريطانية العثمانية لعام ١٩١٣م، والتي أشرنا إليها مراراً. وحيث أن هذه الاتفاقية لم تصدق إطلاقا فقد أضحت معظم القطاعات الحدودية في شرق الجزيرة العربية خاصة محل خلاف بين بريطانيا وإمارات الخليج من جهة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى. فقد أصبحت الحدود في هذه المناطق، محل شد وجذب ونزاع لفترة من الوقت وشهدت عملية تكوين الحدود السعودية الكويتية بعض المناوشات والاشتباكات العسكرية في عامي ١٩١٩م ، ١٩٢٠م. وتشكل اتفاقية العقير لعام ١٩٩٢م الذي عقد تحت رعاية واشراف بريطانيا الأساس التي تمخضت عنه الحدود الدولية بين السعودية والكويت فيما بعد. وأدت هذه الاتفاقية إلى إنشاء منطقة مشتركة(محايدة) بين الطرفين مساحتها حوالي ٦٥٠٠ كم٢ الجنوب مباشرة من الكويت جاء إنشاء هذه المنطقة نتيجة الاختلاف على بعض المواقع. (ربيعي ،١٩٩٠م: ص٧٤؛أباظة، مرجع سابق: ٨٤؛ وزارة الخارجية، د.ت: ٨). وعادة ما تنشأ المناطق المحايدة بين الدول لصعوبة الاتفاق السياسي حولها، ويرى الطرفان المعنيان وضعها في هذا الشكل بصورة مؤقتة.

ومن الناحية الجغرافية يبلغ طول الحدود الدولية البرية بين السعودية والكويت حوالي ٢٢٢كم، تبدأ من نقطة التقاء الحدود الثلاثية مع العراق في الغرب، وتنتهي شمال ميناء سعود على ساحل الخليج العربي في الشرق. ويمتد خط الحدود السعودي الكويتي من نقطة التقاء وادي العوجة مع وادي الباطن، ومن هذه النقطة تسير الحدود بصورة مستقيمة لحوالي ٦٣ كم في اتجاه الشرق والجنوب الشرقي- مارة بهضبة الدبدبة- إلى أن تلتقي مع نقطة تقاطع دائرة عرض ٢٩° شمالاً، وخط طول ٥،٦ً /٢٨ً /٤٧° شرقاً، ومن النقطة السابقة تتجه الحدود ا إلى الجنوب والجنوب الغربي- بشكل مستقيم أيضاً- لحوالي ٤٥ كم إلى أن

تتقاطع مع نقطة دائرة عرض ٣٦ً/٣١َ/٢٨° شمالاً مع خـط طـول ١٥ً/٢٥َ/٤٧° شـرقاً، ومـنها يـتجه خـط الحـدود مستقيماً إلى الشرق لمسافة ٥٤ كم تقريباً، حتى يصـل إلى نقطـة تقـاطع دائـرة عـرض ٢,٥ً/٢٥َ/٤٨° شرقاً، على ساحل الخليج العربي، ويوضح الشكل رقم (٦) تطـور الحـدود بـين الـبلدين (Biger,op cit.: 345 وزارة الخارجـية، ١٣٩٧هـ؛ الشـريف، ١٤١٥هـ: ص٣٠).

شكل (٦): تطور الحدود السعودية الكويتية



المصدر: After Abu Dawood, 2002

ومن الناحية القانونية فإن الحدود الدولية المعترف بها بين الكويت والسعودية تستند إلى بروتوكولات العُقير لعام ١٩٢٢م، والتي عينت الحدود بين البلدين لأول مرة، وأفضت إلى إنشاء منطقة محايدة بينهما إلى الجنوب من الكويت. وجاءت اتفاقية عام ١٩٦٥م الخاصة بتقسيم المنطقة المحايدة بين البلدين، بخط وسط ، تتويجاً لجهود البلدين، لإنهاء كافة المشاكل الحدودية بينهما، وأشارت الاتفاقية الأخيرة إلى حق كل طرف في ممارسة حقوق الإدارة والتشريع والدفاع عن الجزء الذي يضم إلى إقليمه، دون المساس بحقوق الطرفين في الثروات الطبيعية في كامل المنطقة المقسومة. والجدير بالذكر أن الوضع الجديد للحدود بين الكويت والسعودية أصبح ساري المفعول في شهر مارس عام ١٩٦٩م، حيث تم الاتفاق على وضع المراكز والتجهيزات الحدودية. و لا توجد في الوقت الراهن أية مشاكل حدودية برية بين السعودية والكويت، إلا أن الطرفين يجريان اتصالات بين الحين والآخر بخصوص وضع الجزر المقابلة لسواحل المنطقة المقسومة تمهيداً للوصول إلى حل أخوي بشأنها. وأهم هذه الجزر أم المرادم وقاروه.

وجرى بالفعل التوصل إلى حل نهائي بين البلدين بخصوص الجزر والمنطقة البحرية المقابلة للمنطقة المقسومة في ٢٠٠١/٧/٥م * .

الحدود السعودية العراقية:

تعد الحدود السعودية العراقية من أقدم الحدود التي تم تعيينها بين الدول في شبه العربية وهي حدود تقع في مناطق صحراوية وشبه صحراوية كانت تعبرها باستمرار القبائل المرتحلة الباحثة

عن موارد المياه والمرعى في النصف الأول من القرن العشرين. وكان تعيين الحدود في المناطق الواقعة بين العراق والسعودية في العقد الثالث من القرن العشرين يعني ضرورة التعامل مع مسألة انتقال القبائل عبر هذه المناطق. وهو ما جرى بالفعل عبر الاتفاقيات التي عقدها البلدان في فترات متلاحقة. وكانت سلطات الحكام المحليين قبل ظهور الدول الوطنية المعاصرة، في هذه المناطق وغيرها من شبه الجزيرة العربية وشمالها، تتسع وتضيق وفقاً لظروف متغيرة ومتباينة. ونظراً لعدم معرفة حدود سلطات كل طرف في هذه المناطق التي تعد مناطق غير واضحة من الناحية القانونية،وتزايد مشاكل القبائل وغاراتها التي لا تتوقف وتغيير ولائها من حين لآخر (أبو داود، ٢٠٠١م: ص٦٦)،ونتيجة لتدخل السلطات البريطانية في منطقة الخليج ممثلة بالمندوب البريطاني كوكس،وفشل مفاوضات حدودية سابقة بين البلدين في بلدة المحمرة،فقد تم تسوية مسألة الحدود بين العراق والسعودية ضمن بروتوكولات العُقير عام ١٩٩٢م. وبذلك يمكن اعتبار هذه الوثيقة هي الأساس الذي نشأت عنه الحدود الدولية بين البلدين.

ومن الناحية الجغرافية يبلغ طول الحدود الدولية بين البلدين حوالي ٨١٤ كم (Biger,1994:306)،وتمتد هذه الحدود عبر عدد (٨ قطاعات رئيسة) من الخطوط المستقيمة التي تصل بين قمم بعض التلال أو الآبار والأودية الجافة وبعض المظاهر الطبيعية الأخرى. وطبقاً لبرتوكول العُقير الذي نشرته وزارة الخارجية السعودية تحت مسمى " برتوكول العُقير نمرة١" وأشارت إليه باعتباره ملحقاً للاتفاقية المنعقدة مع حكومة العراق في المحمرة بتاريخ ١٩٢٢/٥/٥م،فقد نص البرتوكول المذكور على أن

* أنظر في هذا الصدد تفاصيل هذه التسوية في: - عبد الرزاق أبوداود، (١٤٢٣هـ)، الحدود البحرية السعودية الكويتية ... النزاع الجغرافي والتسوية القانونية، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة اليرموك (مقبول للنشر).

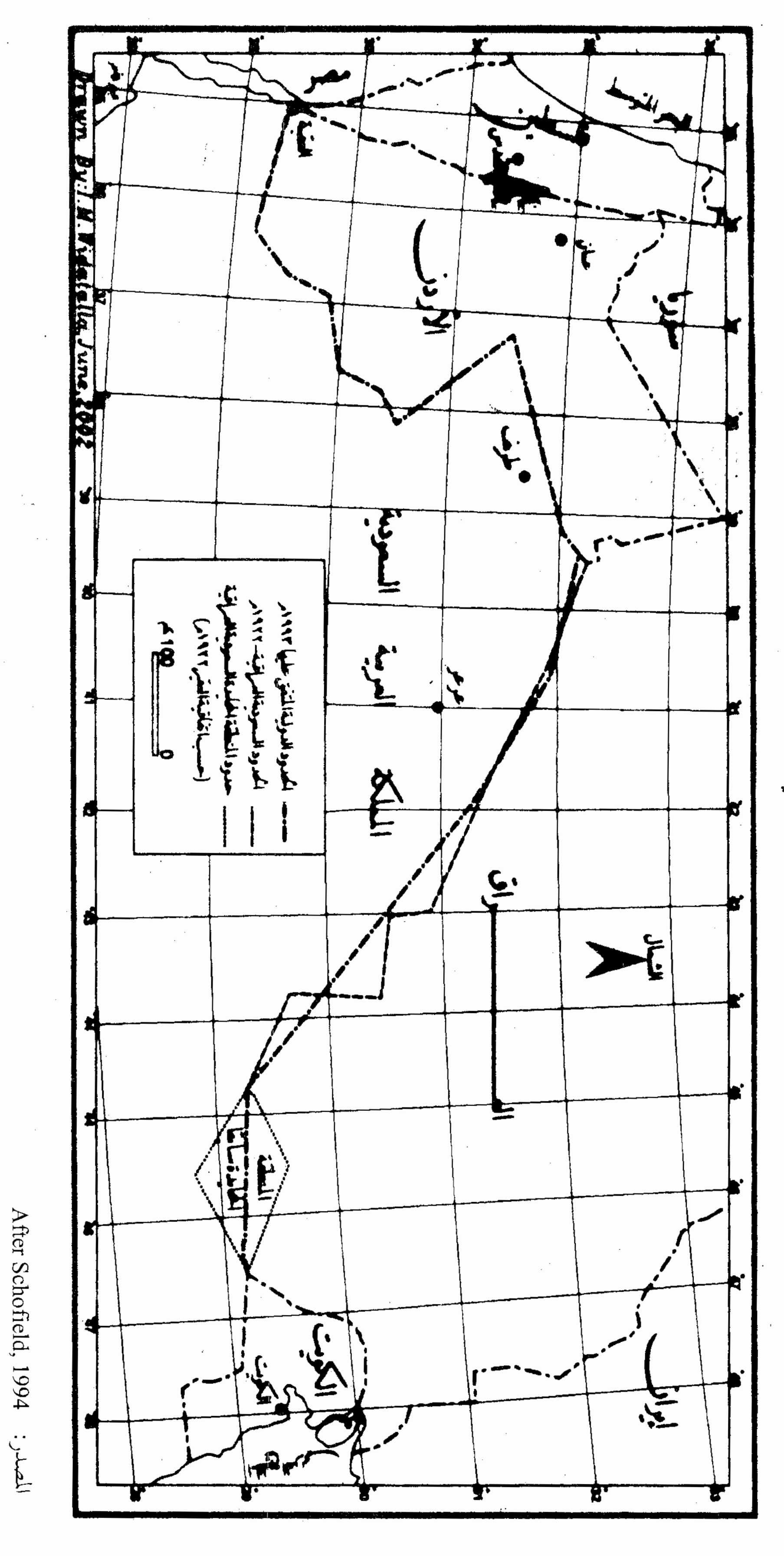
الحدود بين البلدين تبدأ من الشرق من نقطة التصاق وادي العوجة مع (وادي) الباطن ومن هذه النقطة تبتدئ حدود المملكة النَجْدية (السعودية) على خط مستقيم إلى البئر المسمى(الوقبة) بترك الدليمية والوقبة شمال هذا الخط ومن الوقبة يمتد شمالاً بغرب إلى بئر أنصاب. وابتداءً من النقطة الآنف ذكرها أعني نقطة التصاق وادي العوجة مع (وادي) الباطن تمتد حدود العراق على خط مستقيم شمالاً بغرب إلى الأمعز تاركاً إياها جنوبي هذا الخط ،ومن هناك يمتد الخط غرباً على خط وسط مستقيم إلى أن يلتصق بحدود نَجْد(السعودية) في بئر أنصاب.

واعتبر البرتوكول أن" شكل المعين المنصوب بين النقاط المحدودة آنفاً والذي يحتوي على النقاط جميعاً يبقى على الحياد بين الحكومتين العراقية والنَجْدية(السعودية) واللذان يجوزان (يحوزان) جميع الحقوق المتساوية والمقاصد داخل هذه المنطقة المحايدة. وأشار البرتوكول إلى أنه : بدءً من (بئر) أنصاب تمتد الحدود بين الحكومتين (البلدين) شمالاً بغرب إلى بركة الجميمة ومن هناك تتجه شمالاً إلى بئر العقبة ثم إلى قصر عثيمين ومن هناك تمتد إلى الغرب على خط مستقيم يمر وسط جبال البطن إلى بئر ليفية ثم بئر المناعية ومنه إلى جديدة عرعر ومنها إلى مكور ومن مكور إلى جبل عنز الواقع في جوار نقطة تقاطع دائرة العرض اثنين وثلاثين شرقي دائرة الطول تسعة وثلاثين شمالي حيث تتم الحدود العراقية النَجْدية(السعودية)"

(وزارة الخارجية، د.ت: ٥- ٦). ويبدو أن السلطات البريطانية التي شاركت في اعداد هذا البرتوكول أدركت الخطأ الموجود بها وأصدرت ملحقاً ما ورد عن دائرة العرض ٢٣° شمالاً وخط الطول ٣٩° شرقاً (المرجع السابق: ٢٩٩).

ومن الملاحظ أن هذا البرتوكول الحدودي أشار إلى إتاحة الفرصة لتنقل القبائل عبر هذه الحدود، خاصة القبائل السعودية، لأن معظم الآبار الموجودة في المنطقة، وقعت ضمن الأراضي العراقية، وتعهد الطرفان بعدم استغلال موارد المياه في المنطقة لأغراض حربية كوضع القلاع عليها (المرجع السابق: ٦).

ونتيجة لتطور علاقات البلدين في مراحل لاحقة توصلا في عام ١٩٧٥م إلى اتفاق يقسم المنطقة المحايدة – مساحتها حوالي ٧٠٠٠ كم٢ وهي على شكل معين تقريباً– ووضع هذا الاتفاق في صورته الرسمية عام ١٩٨١م(Schofield,1994:27). وبالإضافة إلى هذا التطور فقد أدخلت في هذه الاتفاقية تعديلات محدودة على خط الحدود بين البلدين (شكل رقم (٢)) حيث أدت هذه التعديلات إلى عمليات تبادل محدود جداً للأراضي كما يظهر من الشكل رقم (٢)، وهي تعديلات أسهمت في جعل بعض قطاعات الحدود في شكل خطوط مستقيمة. وعلى الرغم من أن هذه التعديلات الحدودية تظهر على الخرائط الرسمية للبلدين في السنوات الأخيرة إلا أن نصوص وتفصيلات هذه الاتفاقية لم تنشر بعد. وقامت السعودية في عام ١٩٩١م بتسجيل هذه الاتفاقية لدى الأمم المتحدة بصورة فردية نتيجة قيام الحكومة العراقية بإلغاء كافة اتفاقاتها مع السعودية في يناير ١٩٩١م (Ibid). ويبين الشكل رقم (٧) تطور الحدود بين السعودية والعراق.



شكل (٧): تطور الحدود السعودية العراقية

المصدر: After Schofield, 1994

وأشارت بعض التقارير إلى أن السعودية اتجهت إلى فتح حدودها مع العراق في عام ٢٠٠٠م بعد إغلاقها لتسع سنوات نتيجة حرب الخليج الثانية،وذلك بهدف تصدير سلع تجارية إلى العراق في إطار قرارات الأمم المتحدة في هذا الخصوص (الشرق الأوسط ،٢٠٠٠/١١/٧م). ووافقت لجنة العقوبات الدولية التابعة للأمم المتحدة على فتح معبر عرعر الحدودي بين السعودية والعراق لمرور البضائع السعودية المصدرة إلى العراق في إطار برنامج" النفط مقابل الغذاء" على أن يتخذ الأمين العام للأمم المتحدة الإجراءات الفنية والإدارية اللازمة لتسهيل هذا التبادل التجاري بالتفاهم مع الطرفين المعنيين (الشرق الأوسط ٢٠٠١/١/٢٠م).

الحدود اليمنية العُمانية

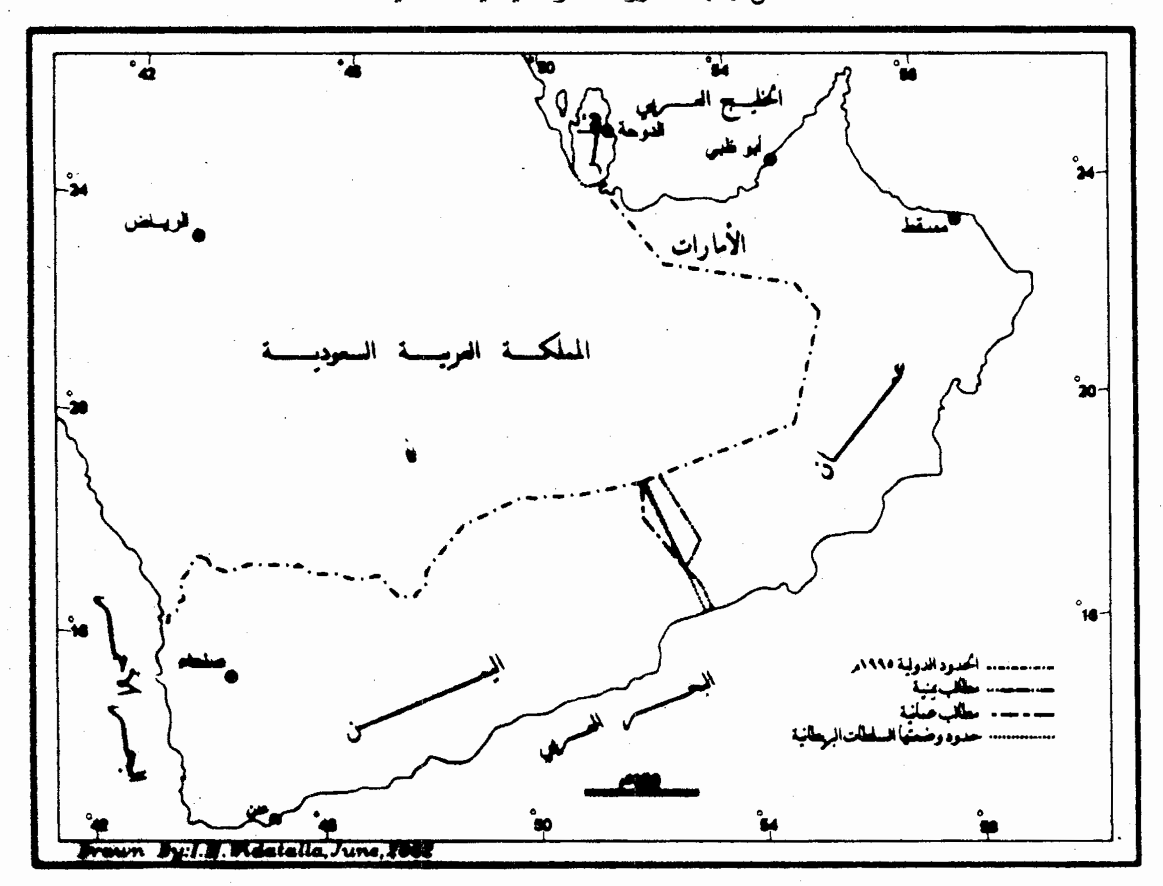
تشكل الحدود القبلية بين قبائل المهرة اليمنية وظفار العُمانية الأساس الذي نشأت عليه الحدود الدولية بين اليمن وعُمان. وشهدت منطقة الحدود بين البلدين الكثير من الخلافات والمشاكل أثناء الاحتلال التركي لشمال اليمن والاحتلال البريطاني لجنوب اليمن والسيطرة على عُمان، كما شهدت المنطقة توتراً شديداً واشتباكات مسلحة إبان الحركة الانفصالية في إقليم ظفار العُماني، بمساعدة من الحكومة الشيوعية السابقة في جنوب اليمن. وكانت الخلافات الحدودية الإقليمية بين الطرفين تدور حول مطالب كل منهما بأجزاء محافظة المهرة وإقليم ظفار بصفة خاصة، ويتميز إقليم ظفار على وجه الخصوص بأنه إقليم شبه استوائي يقع على ساحل البحر العربي في منتصف المسافة بين عدن ومسقط ، وتحده محافظة المهرة اليمنية من الغرب وصحراء جدة الحرسي العُمانية من الشرق، وتبلغ مساحته حوالي ٨٠٠٠ كم٢، ويتميز بمجموعة من القمم الجبلية الشاهقة الارتفاع وكميات كبيرة من الأمطار (هوليداي، ١٩٨١م: ص٢٢٣). وقد بدأت محادثات الحدود بين اليمن وعُمان منذ عام ١٩٨٣م، واتخذت هذه المحادثات طابعاً أكثر قوة وجدية عقب الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م، حتى توقيع اتفاقية الحدود العمانية – اليمنية في عام ١٩٩٢م (الحياة، ١٩٩٢/١٢/٢٢م؛ الشرق الأوسط ، ١٩٩٢/١/١م).

ومن الناحية الجغرافية يبلغ طول خط الحدود بين اليمن وعُمان حوالي ٣٠٠ كم، ويمتد هذا الخط على محور جنوبي شمالي بشكل مستقيم تقريباً. ويمر خط الحدود هذا في مناطق قليلة السكان،لأنها شبه صحراوية،ولا توجد بها مناطق زراعية تذكر(الشرق الأوسط ٬١٩٩٢/٢/٢٦م). ويبدأ خط الحدود من نقطة رأس ضربة في الجنوب على ساحل البحر العربي،عند نقطة تقاطع خط طول ٣٠,٨٨ ً/٠٦ َ/٥٣° شرقاً ودائرة عرض ٣,٨٣ ً/٣٩ َ/١٦° شمالاً، ومنها يمتد خط الحدود في اتجاه الشمال حتى شمال غرب نقطة تقاطع خط طول ٤٤,٢٢ ً/٤٨ َ/٥٢° شرقاً ودائرة عرض ٧,٩١ ً/١٧ َ/١٧° شمالاً، ومنها يمتد خط الحدود في اتجاه الشمال حتى نقطة تقاطع خط طول ٤٥ ً/٤٤ َ/٥٢° شرقاً ودائرة عرض ٤٠ ً/١٧ َ/١٧° شمالاً. ويمتد خط الحدود منها في اتجاه الشمال حتى نقطة تقاطع خط طول ٣٣,٥٠ ً/٤٤ َ/٥٢° شرقاً ودائرة عرض ٦,٤٣ ً/١٨ َ/١٧° شمالاً، ومنها إلى نقطة تقاطع خط طول ٣٤,٢٤ ً/٤٢ َ/٥٢° شرقاً ودائرة عرض ٨,٤٢ ً/١٨ َ/١٧° شمالاً. ومنها في اتجاه الشمال حتى نقطة تقاطع خط طول ٣٥,٥٧ ً/٤٤ َ/٥٢° شرقاً ودائرة عرض ٨,٤٢ ً/١٨ َ/١٧° شمالاً. ومنها في اتجاه الشمال حتى نقطة تقاطع خط طول ٥ ً/٤٥ َ/٥٢° شرقاً ودائرة عرض ١٥ ً/١٨ َ/١٧° شمالاً. ومنها في اتجاه الشمال حتى نقطة تقاطع خط طول ٢ ً/٤٥ َ/٥٢° شرقاً ودائرة عرض ٢١ ً/١٨ َ/١٧° شمالاً. ومنها في اتجاه الشمال حتى نقطة تقاطع خط طول ٥٥,٨٣ ً/٤٦ َ/٥٢° شرقاً ودائرة عرض ٥٩,٤ ً/٢٠

َ/١٧° شمالاً. ومنها حتى نقطة الحدود الثلاثية لعُمان والسعودية واليمن، الواقعة عند نقطة تقاطع خط طول ٥٢° شرقاً ودائرة عرض ١٩° شمالاً. ويغطي خط الحدود الجديد بين البلدين بعد الترسيم تسع علامات حدودية و٨٥ علامة ارشادية (الحياة، ١٩٩٢/١٠/١٠م؛ الشرق الأوسط، ١٩٩٥/٦/٣م، ١٩٩٤/٣/٢٧م). ويبين الشكل رقم (٨) تطور الحدود الدولية بين البلدين.

ومن الناحية القانونية تعد اتفاقية الحدود الدولية بين عُمان واليمن الموقعة في ١٩٩٢/١٠/١م سنداً قانونياً نهائياً تقوم عليه الحدود بين البلدين. وتلغي هذه الاتفاقية كل ما عداها من وثائق حدودية سابقة. وللاتفاقية ملحقين رئيسيين. يتعلق الأول بتنظيم اختصاصات سلطات الحدود بينهما، ويتعلق الثاني بتنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع بموارد المياه (الحياة، ١٩٩٢/١٠/٢٠م).

شكل (٨): تطور الحدود اليمنية العمانية



المصدر: Schofield, 2000

وتم توقيع مشروع ترسيم الحدود بين البلدين في ١٩٩٤/٣/٢٤م، والذي يعتبر تتويجاً للاتفاقية الحدودية المذكورة آنفاً(الشرق الأوسط، ١٩٩٤/٣/٢٥م). وقد أدخلت اتفاقية الحدود بين البلدين تغييرات مهمة على خط الحدود بينهما. فقد سعت الاتفاقية، قدر الإمكان، إلى أن يكون خط الحدود مستقيماً، إلا أن خط الحدود الجديد ينحني قرب منتصفه عند مثلث وادي حبروت شمال شرق محافظة المهرة الحدودية اليمنية، ليصبح مثلث الوادي بكامله داخل الأراضي العُمانية. وجاء هذا التغيير حسب إيضاحات المسؤولين في البلدين، لضمان وحدة القبائل التي تقطن في الوادي. ومن ناحية أخرى، فإن بعض القبائل اليمنية في محافظة المهرة أعلنت معارضتها لهذا التنازل اليمني. وفي المقابل فقد اختفت أراضي كانت تظهر في الخرائط العُمانية السابقة ضمن أراضي عُمان، وضمت إلى اليمن طبقاً للخرائط الحدودية الجديدة، خصوصاً منطقة " مكينة شحن" وأدى هذا التغيير على قيام عُمان بتسليم اليمن ما يقارب ١٤ ألف كم٢ وأسقطت اتفاقية الحدود الجديدة مطالب اليمن السابقة في إقليم ظفار (الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٢/٢٦م؛الحياة،١٩٩٢/٢/٢٢م). ويذكر أن السعودية أعلنت تحفظها القانوني على بعض المناطق الشمالية التي يشملها خط الحدود العُماني–اليمني الجديد كما أشارت إلى ذلك بعض المصادر(الشرق الأوسط، ١٩٩٨/٨/٢م).

ولا توجد في الوقت الحاضر أية نزاعات حدودية بين اليمن وعُمان، اللتان قامتا بحل جميع مشاكلهما الحدودية عبر اتفاقية عام ١٩٩٢م. وتبدو الأوضاع طبيعية وهادئة على حدود البلدين بعد نزاع ومفاوضات استمرت ٣٠عاماً. كان التحفظ القانوني السعودي على اتفاقية اليمن وعُمان قد ألقى بظلاله على وضع الحدود في هذه المنطقة حتى تم حل مسألة ما تبقى من الحدود الشرقية بين اليمن والسعودية.

الحدود الكويتية العراقية

ربما تكون بداية الخلافات الحدودية الكويتية العراقية ناجمة عن الادعاء العراقي بأن الكويت جزء من ولاية البصرة خلال الفترة العثمانية، وبالتالي اعتبارها جزءاً من العراق. وفي عام ١٩٦١م أعلن استقلال الكويت بالتالي عاد موضوع الخلاف الحدودي والسياسي إلى الظهور مجدداً. وخلال الفترة التالية تطورت القضية الحدودية بين البلدين بين تهديدات عراقية ومحاولات كويتية للوصول إلى حل يحفظ وحدة أراضيها وسلامتها، وتأرجحت علاقات البلدين بين فينة وأخرى.

وكانت الكويت واقعة تحت الحماية البريطانية منذ عام ١٨٩٩م،وحتى استقلالها في عام ١٩٦١م.وفي عام ١٩١٣م وقعت بريطانيا والدولة العثمانية اتفاقاً لتعيين حدود الكويت بداية من مصب خورالزبير في الشمال

الشرقي امتداداً إلى جنوب أم قصر وسفوان وجبل السنام، وصولاً إلى حفر الباطن حيث يمتد خط الحدود مع مجرى الوادي إلى الجنوب الغربي ثم الجنوب الشرقي حتى ساحل الخليج العربي بالقرب من جبل منيفة (مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٧م:ص٩٨). والواقع أن هذا الاتفاق لم تجر المصادقة عليه بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى وفي عام ١٩٢٣م قامت السلطات البريطانية بتعيين حدود الكويت بصفة عامة،بحيث تبدأ من تقاطع وادي العوجة بوادي الباطن امتداداً إلى جهة الشرق جنوب آبار سفوان وجبل السنام وأم قصر إلى سواحل جزيرتي بوبيان و وربة حتى ساحل البحر شمال الحدود(النَجْدية)– الكويتية (المرجع السابق:١٠٧). وفي عام ١٩٣٢م أعلن العراق موافقته على حدوده مع الكويت، بحيث تبدأ من نقطة تقاطع وادي العوجة مع وادي الباطن ثم تستمر مع وادي الباطن حتى نقطة

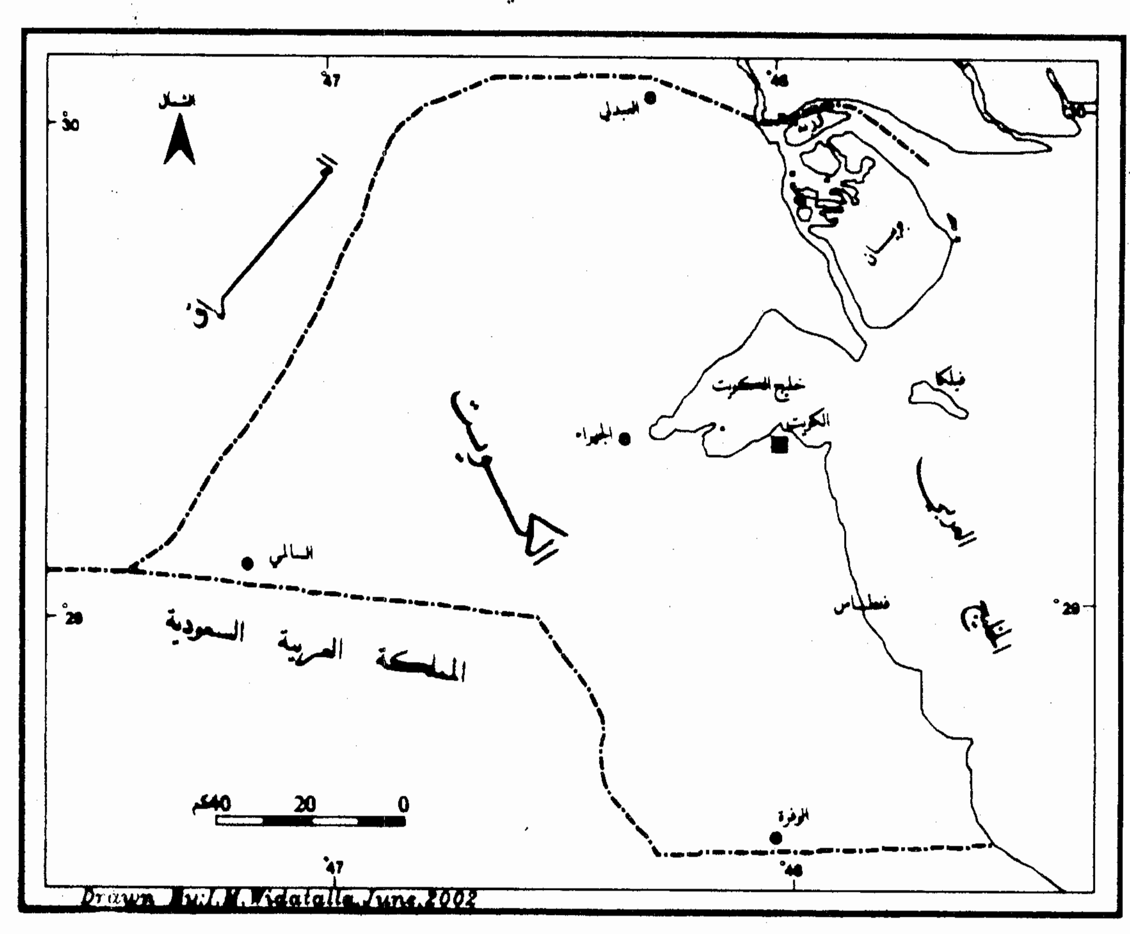
جنوب سفوان، ومنها يمتد خط الحدود إلى الشرق ماراً جنوب آبار سفوان وجبل السنام وأم قصر حتى نقطة خور الزبير مع خور عبد الله (الغنيم وآخرون، ١٩٩٤م: ص١٦١).

وفي عام ١٩٦١م حاول العراق ضم الكويت بالادعاء بأنها جزء منه، وقام بحشد قواته على الحدود، إلا أن تدخل الدول العربية والصديقة أرغم العراق على التراجع عن تهديداته، وفي عام ١٩٦٣م اتفق العراق والكويت في محضر مشترك على اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادتها التامة ضمن حدودها المبينة في رسالة رئيس الوزراء العراقي في عام ١٩٣٢م، وموافقة أمير الكويت عليها في العام نفسه(المرجع السابق: ص١٩٢). وبين عامي ١٩٦٧م- ١٩٨٨م نشبت العديد من الأزمات الحدودية الصامتة بين البلدين واحتل العراق عدداً من المراكز الكويتية على الحدود، وطالب بضم جزيرتي وربة و بوبيان. وفي عام ١٩٩٠م قام العراق بمهاجمة الكويت، واجتاحت قواته كافة الأراضي الكويتية، ثم أعلن ضمها باعتبارها المحافظة العراقية التاسعة عشر. وأدى الهجوم العراقي على الكويت إلى ردود فعل غاضبة، واتخذ مجلس الأمن الدولي عدداً من القرارات لمعالجة الوضع الخطير، وخلال الشهور التالية تكونت قوات التحالف الدولي التي استطاعت في عام ١٩٩١م تحرير الكويت. وفي عام ١٩٩٣م توصلت لجنة الحدود التي شكلتها الأمم المتحدة من الانتهاء من تخطيط وترسيم الحدود العراقية الكويتية، والذي قبلته الكويت على الفور، بينما أعلن العراق قبوله واعترافه بالكويت وحدودها في عام ١٩٩٤م (مركز البحوث والدراسات الكويتية، مرجع سابق: ص١٨٥).

وتتسم العلاقات السياسية بين العراق والكويت بالحذر والتقلب والتوتر، فنظم الحكم المتعاقبة في العراق تأرجحت بين المطالبة ببعض المناطق الحدودية مع الكويت، إلى المطالبة بضم الكويت بأكملها في حين آخر، أو الاعتراف بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة ثم العودة للمطالبة بضمها مرة أخرى (التميمي، مرجع سابق: ص٤٧).

يبلغ طول الحدود الدولية الحالية المعترف بها بين العراق والكويت حوالي ٢٤٠ كم. ويبدأ خط الحدود من نقطة الحدود الثلاثية مع السعودية الواقعة عند نقطة تقاطع وادي العوجة مع وادي الباطن، عند نقطة تقاطع دائرة عرض ٠٤ً/٠٦َ/٢٩° شمالاً وخط طول ٩٤,٣١ً/٣٣َ/٤٦° شرقاً. من هذه النقطة يمتد خط الحدود بين البلدين في اتجاه الشمال الشرقي، متتبعاً مجرى وادي الباطن حتى نقطة تقاطع دائرة عرض ١٣ً/٠٦َ/٣٠° شمالاً وخط طول ١٦ً/٢٢َ/٤٧° شرقاً. ومنها يمتد خط الحدود إلى نقطة تقاطع دائرة عرض ١٣ً/٠٦َ/٣٠° شمالاً، وخط طول ٢٧ً/٤٢َ/٤٧° شرقاً الواقعة جنوب بلدة سفوان العراقية، ومن النقطة السابقة يمتد خط الحدود إلى نقطة تقاطع دائرة عرض ٣١ً/٠٠َ/٣٠° شمالاً وخط طول ١٥ً/٥٧َ/٤٧° شرقاً، إلى الجنوب مباشرة من ميناء أم قصر العراقي. ومن هذه النقطة يتتبع خط الحدود خط المياه المنخفض على الشاطئ الكويتي لخور الزبير تاركاً هذا المر المائي في معظمه للعراق، حتى يصل إلى نقطة تقاطع دائرة عرض ٢٣ً/٥٩َ/٢٩° شمالاً، وخط طول ٥٣ً/٠٠َ/٤٨° شرقاً، الواقعة على خط المياه المنخفض عند ملتقى خور الزبير وخور عبد الله، ومنها يمتد خط الحدود إلى نقطة تقاطع دائرة عرض ٣٧ً/٥٩َ/٢٩° شمالاً، وخط طول ٥٣ً/٠٠َ/٤٨° شرقاً، حيث تنتهي الحدود البرية بين البلدين، وتبدأ حدودهما البحرية(مركز البحوث والدراسات الكويتية، مرجع سابق: ٢٣٧-٢٤٣). ويوضح الشكل رقم (٩) تطور الحدود بين البلدين.

شكل (٩) : الحدود الكويتية العراقية



المصدر: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٧م

ويستند الوضع القانوني للحدود العراقية الكويتية إلى عدد من الوثائق القانونية والتاريخية، ويأتي في مقدمة هذه الوثائق اتفاق عام ١٩١٣م، بين بريطانيا والدولة العثمانية، والوثائق البريطانية لعام ١٩٢٣م، وموافقة الحكومة العراقية على الحدود التي رسمها مؤتمر العُقير مع الكويت، ورسالة الرئيس العراقي إلى أمير الكويت لعام ١٩٦٣م، الذي أقر الحدود المبينة في الوثائق السابقة، ثم قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣م بالموافقة على التقرير النهائي للجنة الحدود العراقية الكويتية التي شكلتها الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت، وأخيراً، موافقة كل من العراق والكويت على ما جاء في قرار مجلس الأمن المشار إليه.

المبحث الثالث

قضايا الحدود العالقة

الحدود السعودية الإماراتية:

تعود نشأة الحدود السعودية الإماراتية إلى ما يسمى بالخط الأزرق البريطاني- العماني لعام ١٩١٣م الذي سبق الإشارة إليه. وخلال هذه المرحلة وما قبلها لم تكن الحدود بين الكيانات السياسية في شبه الجزيرة العربية تمثل أهمية تذكر. وعملت التحالفات والعلاقات القبلية الأساس الذي كان يحدد طبيعة العلاقات بين الأقاليم والكيانات السياسية في تلك المرحلة على بساطة وبدائية هذه الكيانات. كما لعب النفط ومن ثم ظهور الكيانات الحديثة دورا مهما في تكوين وصناعة الحدود

السياسية في هذه المنطقة التي كانت تعاني فقرا شديدا فيما قبل. وكانت قضية الخلافات الحدودية بين الإمارات والسعودية جزءاً من الخلافات الحدودية بين السعودية وبريطانيا التي كانت تسيطر على إمارات ومشيخات الخليج وجنوب اليمن في تلك الفترة. وشهدت هذه الفترة كثيرا من التوتر وبعض الاشتباكات العسكرية والخلافات السياسية والمفاوضات .

وبقيت الحدود السعودية الإماراتية غير متفق عليها، وخاضعة لادعاءاتهما المتباينة،حتى استقلال الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١م، وانسحاب بريطانيا من مناطق نفوذها في الجزيرة العربية. واعتراف المملكة العربية السعودية في حينها بدولة الإمارات الجديدة،بالرغم من بقاء هذا النزاع الحدودي بدون حل،مما سهل عملية تسوية مسألة الحدود بينهما فيما بعد.

وفي ١٩٧٤/٨/٢١م توصلت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية تعيين الحدود البرية بينهما بصورة دقيقة، كما تناولت أوضاع الحدود البحرية بين البلدين وقامت المملكة العربية السعودية بإيداع هذه الاتفاقية والرسائل المرفقة المتبادلة بين الطرفين لدى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥م، وأصبحت تفاصيل هذه الاتفاقية معروفة لأول مرة بعد مضي ٢١عاماً على إبرامها. ويتكون خط الحدود- الذي يبلغ طوله حوالي ٥٨٦ كم – من ١١ خطاً حدودياً هندسياً مستقيماً تمتد في مناطق صحراوية قاحلة في الأطراف الشرقية والجنوبية الشرقية لصحراء الربع الخالي.

ونصت المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة على أن الحدود البرية بين البلدين المتعاقدين تبدأ من نقطة (أ) على ساحل الخليج العربي التي تقع عند الموقع الجغرافي التقريبي الموازي لتقاطع دائرة العرض ٥٨ً/١٤ َ/٢٤° شمالاً وخط طول ٢٦ ً/٣٥ َ/٥١° شرقاً. ويمتد خط الحدود الدولية بين البلدين من هذه النقطة وبشكل مستقيم في الاتجاه الجنوبي إلى نقطة (ب) ذات الموقع الجغرافي التقريبي عند تقاطع عرض٢٤ ً/٠٧ َ/٢٤° شمالاً وخط طول ٢٦ ً/٣٥ َ/٥١° شرقاً. ومن هذه النقطة يمتد خط الحدود بشكل مستقيم متخذاً الاتجاه الجنوبي الشرقي إلى نقطة (ج) التي تقع عند تقاطع دائرة العرض ٠٩ً/٥٦ َ/٢٢° شمالاً وخط طول ٥٢ ً/٣٤ َ/٥٢° شرقاً. ومن هذه النقطة يمتد خط الحدود بشكل مستقيم في اتجاه الشرق فالجنوب إلى نقطة (د) عند الموقع الجغرافي التقريبي لتقاطع دائرة عرض ٤١ ً/٣٧ َ/٢٢° شمالاً وخط طول ١٤ ً/٠٨ َ/٥٥° شرقاً.

ومن النقطة السابقة يمتد خط الحدود بشكل مستقيم في الاتجاه الشمالي الشرقي تاركاً موقع أم الزمول إلى الشرق من نقطة (هـ) والتي تقع عند الموقع الجغرافي التقريبي لتقاطع دائرة عرض ٠٢ً/٤٢ َ/٢٢° شمالاً وخط طول ١٠ ً/١٢ َ/٥٥° شرقاً. ومن نقطة (هـ) يمتد خط الحدود على شكل عدة خطوط هندسية متتالية تصل بين مواقع النقاط الجغرافية التقريبية التالية. ونقطة (و) عند تقاطع دائرة عرض ١١ ً/٣٢ َ/٢٣° شمالاً وخط طول ٠٠ً/٠٠ َ/٢٤° شرقاً، ونقطة (ز) عند تقاطع دائرة عرض ٠٠ً/٠١ َ/٢٤° شمالاً وخط طول ٠٠ً/١٣ َ/٢٤° شرقاً ونقطة (ح) عند تقاطع دائرة عرض ٥٠ ً/١١ َ/٢٤° شمالاً وخط طول ٠٠ً/٣٠ َ/٥٥° شرقاً، ونقطة (ط) الواقعة عند تقاطع دائرة عرض ١٠ ً/٣٤ َ/٥٥° شمالاً وخط طول ٠٠ً/٥١ َ/٥٥° شرقاً،ونقطة (ي) الواقعة عند تقاطع دائرة عرض ٠٠ً/٥٤ َ/٥٥° شمالاً وخط طول ٠٠ً/٥٠ َ/٥٥° شرقاً.

وأشارت المادة الثانية من الاتفاقية إلى أن خط الحدود الدولي بين البلدين يمتد من نقطة (ي) إلى نقطة (ك) التي تقع عند الموقع الجغرافي لتقاطع دائرة عرض ٤٥ ً/١٣ َ/٢٤° شمالاً وخط طول ٤٥ َ/٥٥° شرقاً. ومن هذه النقطة يمتد خط الحدود إلى نقطة (ل) التي تقع عند الموقع الجغرافي لتقاطع دائرة عرض ١٩ َ/٢٤° شمالاً وخط طول ٥٠ َ/٥٥° شرقاً،بحيث يترك القرى

الثلاث الواقعة شرق نقطة (ك) ضمن أراضي المملكة العربية السعودية. ومن نقطة (ل) يمتد خط الحدود إلى نقطة تقاطع الحدود السعودية الإماراتية العُمانية، والتي سيتم الاتفاق حولها بين البلدان الثلاثة لاحقاً(Ibru,2002). ويشير الشكل رقم (١٠) إلى مراحل تطور الحدود السعودية الإماراتية.

وأوضحت الاتفاقية أن كل النقاط الجغرافية المشار إليها في هذه الاتفاقية حددت مبدئياً على خريطة بمقياس ١ : ٥٠٠,٠٠ والتي ألحقت بهذه الاتفاقية ووقعت من قبل الطرفين المتعاقدين.

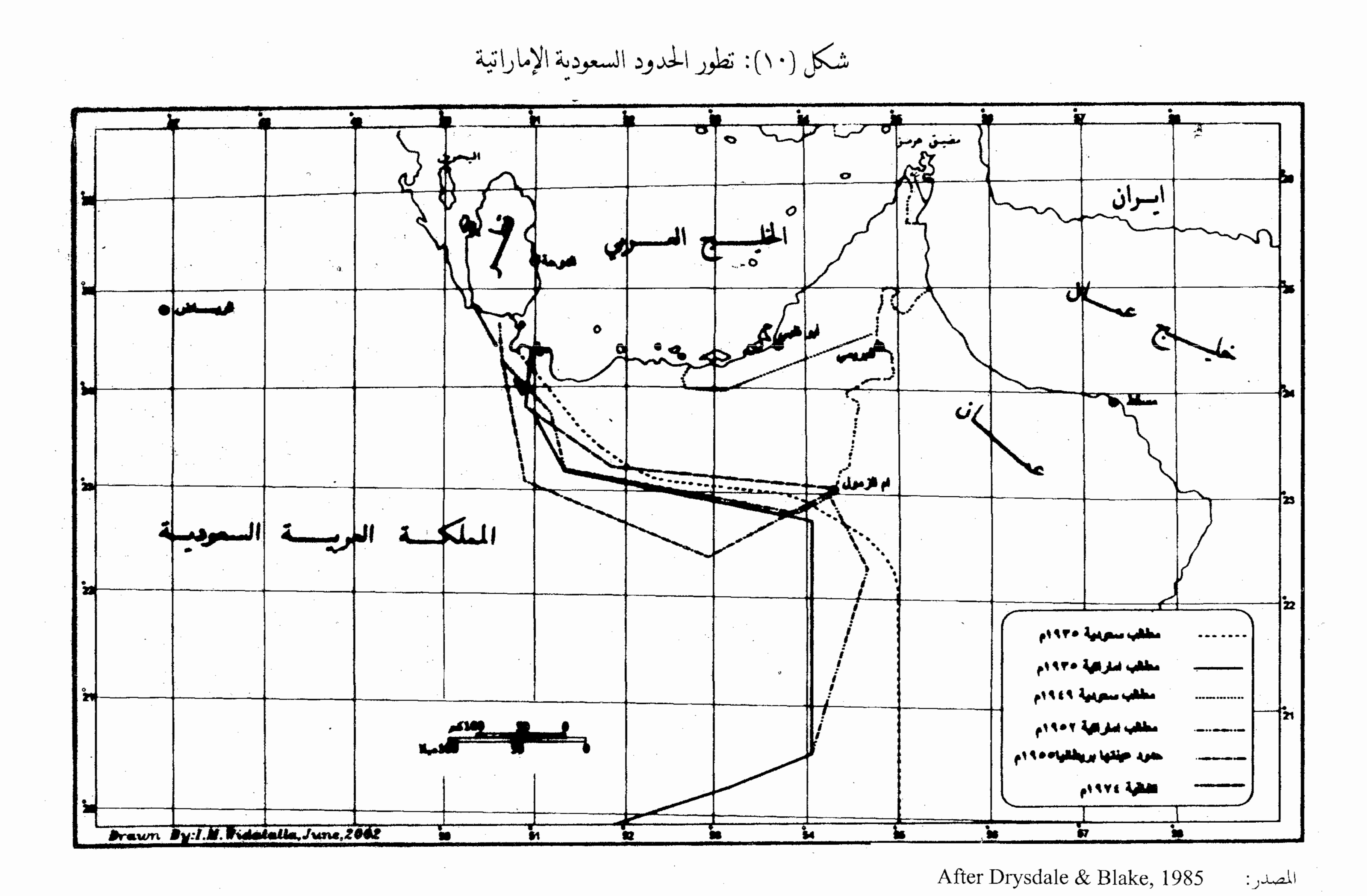
وبينت الاتفاقية في مادتها الثالثة أن كافة المواد الهايدروكربونية في حقل سبخة – زرارة تعود ملكيتها للمملكة العربية السعودية. ووافقت دولة الإمارات العربية المتحدة وقبلت عدم القيام أو السماح بأي أعمال تنقيب أو استكشاف أو حفر أو استغلال للمواد الهايدروكربونيــة في ذلك الجــزء من حقل سبخة – زرارة الذي يقع إلى شمال خط الحدود الدولية المتفق عليه بين البلدين.

وأكدت الاتفاقية المذكورة حق المملكة العربية السعودية أو أي شركة أو هيئة تعمل لها في استكشاف وتنقيب المواد الهايدروكربونية في ذلك الجزء من حقل سبخة – زرارة الذي يقع شمال خط الحدود بين البلدين، وأن الدولتين سوف تتفقان لاحقاً على اسلوب قيام المملكة العربية السعودية بهذه الأنشطة. وبينت المادة الرابعة من الاتفاقية الحدودية بين البلدين أن كل منهما بيمتنع عن السماح بأي صورة– باستغلال المواد الهايدروكربونية في أي قسم من إقليمها الذي يكون فيه القسم الأكبر من حقول المواد الهايدروكربونية واقعاً أساساً في إقليم الدولة الأخرى.

وأقرت المادة الخامسة من الاتفاقية اعتراف دولة الإمارات العربية المتحدة بسيادة المملكة العربية السعودية على جزيرة الحويصات، بينما اعترفت المملكة العربية السعودية بسيادة الإمارات العربية المتحدة على كل الجزر الواقعة مقابل ساحلها في الخليج العربي. كما وافقت الإمارات العربية المتحدة على قيام المملكة العربية السعودية بإقامة المنشآت التي تراها على جزيرتي القفاي والمكاسب (المقاصب). التي يبدو أن للإمارات السيادة عليها لقربها من سواحلها، كما يفهم من النص السابق.

وأشارت الاتفاقية إلى أن ممثلين للطرفين سيقومون في أقرب وقت ممكن بتعيين الحدود البحرية بين البلدين والجزر التابعة لكل منهما في منطقة الحدود وذلك بموجب قواعد العدل والمساواة وذلك لضمان المرور الحر المباشر من الإقليم السعودي في المنطقة إلى البحر العالي عبر مياه الإمارات العربية المتحدة مع الأخذ في الاعتبار المياه العميقة الصالحة للابحار بين الإقليم السعودي المعني في هذه المنطقة والبحر العالى. وأكدت الاتفاقية على أن الطرفين المتعاقدين يمتلكان سيادة مشتركة على كامل المنطقة التي تصل بين المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية في المنطقة المعنية هنا وبين البحر العالي.

شكل (١٠): تطور الحدود السعودية الإماراتية



المصدر: After Drysdale & Blake, 1985

وأوضحت المادة السادسة من الاتفاقية أن الطرفان سيقومان باختيار شركة عالمية تقوم على الطبيعة بمسح وتخطيط خطوط ونقاط الحدود المبينة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية، وإعداد خريطة للحدود وأي بيانات أخرى ذات صلة بالحدود الدولية بين البلدين، وعقب التوقيع على هذه الخريطة التي ستصبح الخريطة الرسمية للحدود بين البلدين، ويتم إلحاقها باعتبارها جزءاً من الاتفاقية الحدودية بين البلدين. وأشارت الاتفاقية إلى تكوين لجنة فنية من الطرفين تحضر مواصفات العمل المطلوب من شركة المسح العالمية القيام به. وبينت المادة الثامنة أن هذه الاتفاقية تعتبر نافذة بمجرد التوقيع عليها.

وفي اليوم نفسه تبادل الطرفان رسائل تنص على تفاهم الطرفين على" أن السيادة المشتركة على كامل المنطقة التي تصل بين المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية (في المنطقة المعنية) والبحر العالي لا تنطبق على المصادر الطبيعية في قاع وما تحت قاع البحر" حيث أن هذه المصادر تعتبر مملوكة لدولة الإمارات العربية المتحدة وحدها وذلك كاستثناء من حقوق السيادة المشتركة. واتفق الطرفان على اعتبار هذا التفاهم جزءاً من الاتفاقية الحدودية بينهما(Ibid).

ويلاحظ على هذه الاتفاقية أنها أقرت بسيادة المملكة العربية السعودية على منطقة خور العديد التي ظلت تتمسك بمطالبها فيه لفترة طويلة، ومكنت المملكة من الحصول على اعتراف إماراتي بسيطرتها وسيادتها على واجهة بحرية استراتيجية يبلغ امتدادها حوالي ٥٠ كم جنوب شبه جزيرة قطر.

وأقرت الاتفاقية حصول كل من عُمان والإمارات العربية المتحدة على معظم القرى في منطقة البريمي المتنازع عليها سابقاً. كما أن هذه الاتفاقية أقرت نهائياً عدم وجود اتصال بري مباشر بين كل من الإمارات وقطر. ويمكن القول أن هذه الاتفاقية جاءت في النهاية بتسوية متعادلة لمسألة النزاع الحدودي الذي استمر طويلاً بين البلدين. وفيما يتعلق بنقطة الحدود الثلاثية بين كل من السعودية والإمارات وعُمان فيلاحظ أن اتفاقات الحدود الأخيرة بين السعودية وعُمان وبين عُمان والإمارات أقرت الاتفاق على مواقع هذه النقطة كما سنبين ذلك عند تناول حدود هذه الدول. والجدير بالذكر أن عملية مسح وتخطيط الحدود السعودية الإماراتية لم تنفذ حتى الآن، وإن كانت الخرائط التي أصدرها الطرفان عقب هذا الاتفاق تبين تغييراً واضحاً عما كان يظهر عليها في السابق،بحيث تبدو الخرائط الحديثة منسجمة مع نصوص الاتفاقية إلى حد كبير.

الحدود العُمانية الإماراتية:

تعتبر الحدود البرية بين الإمارات وعُمان من أعقد الحالات الحدودية ليس في العالم العربي فحسب وإنما في العالم كله،نظراً لطبيعة تركيبة الوحدات السياسية التي نشأت عنها دولة الإمارات، والأوضاع القبلية والدولية التي كانت سائدة فيما مضى. وأسهمت السلطات البريطانية السابقة في مناطق الخليج بصورة أو بأخرى في تعقيد الوضع من خلال تدخلاتها واقتراحاتها المثيرة في عملية نشأة وصناعة الحدود العُمانية – الإماراتية، والتي لا تزال تعاني حتى الآن من التداخلات والتعقيدات والمناطق المحايدة، ومناطق السيادة المشتركة، والمكتنفات وشبه المكتنفات والانفصال الأرضي بين إقليم الوحدة السياسية،كما هو الحال بالنسبة لعُمان والشارقة ورأس الخيمة ودبي والفُجيرة.

وربما يكون هذا الشكل الشديد التعقيد للخريطة السياسية لعُمان والإمارات راجعاً إلى طبيعة الحياة الاقتصادية التي كانت سائدة في المنطقة قبل اكتشاف النفط ،حيث كانت القبائل تتنقل بين الوحدات الداخلية للعمل بالزراعة موسمياً، لترحل إلى

الواجهات البحرية في موسم آخر للعمل في البحر(ويؤيد هذا ما يلاحظ على بعض الوحدات السياسية والإدارية في المنطقة المنقسمة إلى جزأين أو أكثر، داخلي يتمثل في واحات داخل الصحراء، وساحلي غير متصل غالباً بالواحة الداخلية لنفس القبيلة.

ومن الناحية الجغرافية والتاريخية احتفظت منطقة عُمان منذ عدة قرون بشكل من أشكال الاستقلال الذي أسهمت في استمراره تضاريسها وموقعها المنعزل نسبياً عن بقية أجزاء شبه الجزيرة العربية. وتعرضت عُمان في القرن السادس عشر للغزو البرتغالي، ثم ما لبثت أن تخلصت من الغزاة، وتحولت تدريجياً إلى دولة بحرية قوية في البحر العربي وشرق أفريقيا، حيث كانت تسيطر على جزيرة زنجبار وأجزاء من تنجانيقا والهند. وبين عامي ١٨٨١-١٨٩٧م خضعت عُمان للحماية البريطانية حتى عام ١٩٧٠م، ومن ناحية أخرى، فقد كانت أجزاء من المنطقة التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة مسرحاً لأنشطة إمارات القواسم الذين امتدت سيطرتهم البحرية على أجزاء من الخليج العربي وخليج عُمان، ثم خضعت المنطقة تدريجياً للحماية البريطانية ابتداءاً من عام ١٨٩٢م وحتى انتهائها في عام ١٩٧٠م.

واعتمدت عملية نشأة الحدود بمفهومها الحديث في المنطقة على الحدود القبلية المتعارف عليها هناك، والتي تستند كثيراً على التحالفات والولاء القبلي المتقلب. وشكلت صلات القربى والسيطرة على الأقاليم مبدءاً

متعارفاً عليه في التنظيم السياسي الإقليمي (الدولة)(Jones,1959:242). وبالتالي كان من الصعب جداً التعرف على حدود دقيقة للوحدات السياسية التي نشأت فيما بعد(وليكسون، مرجع سابق: ص٧٧؛ كيلي، مرجع سابق: ص١٢).

ومن الناحية الجغرافية يبلغ طول الحدود بين عُمان والإمارات حوالي ٥٤٠ كم، وينقسم خط الحدود بين البلدين إلى عدد من القطاعات، أطولها حدود عُمان وأبو ظبي، وحدود شبه جزيرة مسندم العُمانية مع رأس الخيمة، ثم حدود عُمان مع المكتنفات وشبه المكتنفات والمناطق المحايدة بين الطرفين، التي زادت الوضع الحدودي بينهما تعقيداً وتشتتاً. يمتد خط حدود عُمان عند شبه جزيرة مسندم مع الإمارات من نقطة على الخليج العربي حتى خليج عُمان. ويمتد خط حدود عُمان الرئيسي مع الإمارات من نقطة على خليج عُمان تقع على مسافة ١٥ كم جنوب منطقة كلبا الإماراتية حتى نقطة الحدود الثلاثية (أم الزمول) مع السعودية على الأطراف الجنوبية الشرقية للربع الخالي ويتكون الخط الحدودي الثالث بين البلدين من مجموعة من الخطوط القصيرة المتعرجة بين المكتنفات العُمانية والإماراتية والمناطق المحايدة داخل البلدين (Drysdale& Blake,1987:90,Beaumont & et al, 1988:305).

وتعد كل من عُمان والإمارات الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان يتكون إقليميهما من أجزاء غير متصلة، إذا استثنينا موضوع الجزر في بقية الدول العربية. ويمتد خط حدود الإمارات وعُمان عند شبه جزيرة مسندم العُمانية من نقطة على ساحل خليج عُمان إلى الجنوب الغربي، ومنها يتبع خط الحدود مجاري الأودية التي تفصل دبا الحصن عن دبا البياح، ثم يسير غرباً مع الطريق بين دبا وخاطر ورأس الخيمة حتى يصل إلى بلاد الحبوس. ومن هذه النقطة يتجه خط الحدود شمالاً، تاركاً بلاد الحبوس غرباً داخل أراضي الإمارات، ليعبر منحدرات راس وخور الخوير وغليلا وشعام ثم يلتف غرباً حتى رأس القر على الخليج العربي.

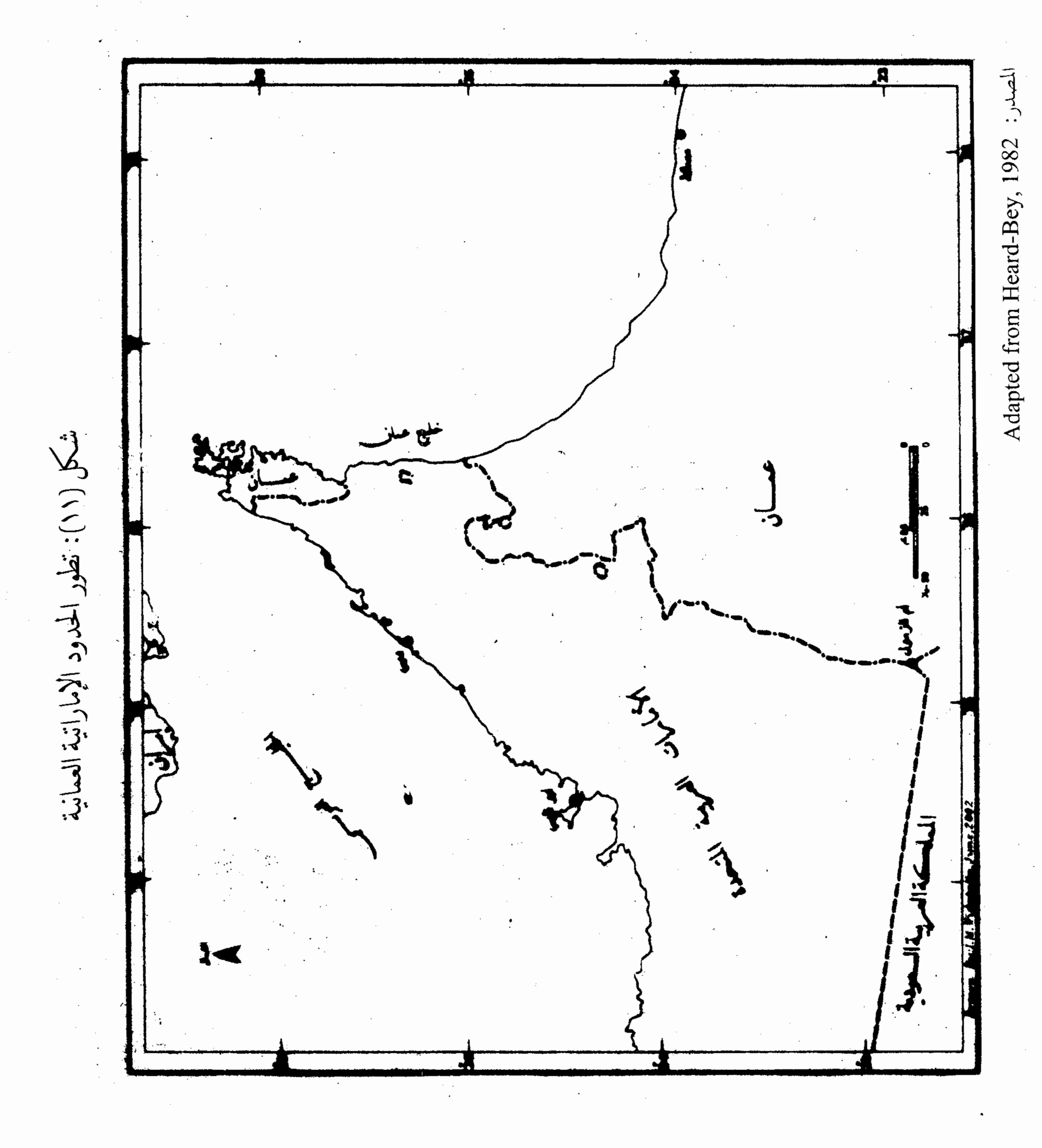
وفيما يتعلق بخط الحدود الرئيسي بين البلدين (عُمان - أبو ظبي)، فيبدأ من نقطة شمال شعب الغاف في اتجاه الغرب ماراً بسبخة ثويمة، تاركاً نقا الحوز داخل الإمارات ثم يمتد خط الحدود من هذه

النقطة شمالاً حتى حصن السقيا، ثم يواصل سيره في خطوط مستقيمة إلى الغرب حتى جيزات وأعلى والقاف سنوتا وحجرايا، ثم إلى قمة تلال مهنا حيث ينحرف في اتجاه الجنوب تاركاً رقعات يعربا داخل الإمارات حتى يصل إلى نقطة بين رقعات الأرض وسيح جينيار. ومن هذه النقطة يتجه خط الحدود جنوباً حيث يمر عبر رقعات السالي فقمة نقا سليما. ثم يسير خط الحدود في اتجاه الجنوب حتى تلال رملة صحام، ثم إلى نقطة شمال شنتوت. ومنها يمتد خط الحدود مستقيماً إلى تل كبير يقع على مسافة ٢٤ كم غرب طوى العوجان، ثم يصل خط الحدود إلى الحافة الشرقية لعرق الرحيل ومن هذه النقطة يمتد خط الحدود إلى نقطة وسط مضروم والرقيعات، ومنها بخط مستقيم حيث يمر شرق بوعباس وغرب خور أم العش حتى يصل إلى الغويفة في السيحاوية. ومنها يمتد خط الحدود وسط شرق طربحات غادية حتى يصل إلى الأجزاء الضيقة من سيح سليل شرق سبخة. ومنها يمتد خط الحدود مباشرة إلى نقطة شرق نقا نايف، ثم إلى الجنوب على امتداد المنحدرات الرملية حتى نبغا الحسينيات. ومن نقطة ردعات الحاض حتى غرب الدياثر ثم إلى الشرق من قمة ظهار. ثم يمرخط الحدود غرب خور مناهيل، ثم إلى نقطة الحدود الثلاثية مع السعودية عند أم الزمول(Biger, op cit:413-14). ويبين الشكل رقم (١١) تطور الحدود السياسية بين البلدين.

وفيما يتعلق بحدود المكتنفات التابعة للبلدين داخل اراضي البلد الآخر،مثل مصفوت التابعة للفجيرة وحتا التابع لدبي والمكتنف العُماني بين الفجيرة ورأس الخيمة وغيرها فإن حدود هذه المناطق غير واضحة في أغلبها.

ولا تزال محل آراء متباينة بين الطرفين ويستند الوضع القانوني للحدود العُمانية– الإماراتية في معظم أجزائه إلى اتفاقيات عام ١٩٥٩م و١٩٦٠م واتفاقية عام ١٩٩٩م التي وقعت مؤخراً بين البلدين في مدينة صحار العُمانية. ونتيجة لهذه الاتفاقية تم تعيين وترسيم ما يقارب ٣٥٠ كم من حدود البلدين من نقطة أم الزمول حتى شرقي العقيدات، إلا أن الاتفاقية لم تحدد بدقة طول هذا الخط ، بالإضافة إلى إغفالها تحديد القطاعات الحدودية الأخرى التي لم تعين بعد. وتغطي الاتفاقية في الواقع مجمل الحدود بين عُمان وأبو ظبي. وأكدت الاتفاقية على العزم على استكمال تعيين وترسيم بقية القطاعات الحدودية الأخرى بين البلدين (الشرق الأوسط ،١٩٩٩/٥/٢م).

ولا توجد مشاكل أو نزاعات حدودية فيما يتعلق بالجزء الأكبر من حدود عُمان والإمارات، إلا أن قطاعات حدودية أخرى معقدة ومتداخلة بشكل كبير في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية لا زالت محل خلاف ونقاش. إن هذه الحدود التي قامت في المنطقة على أساس قبلي، وبالتالي فإن كثيراً من الوحدات السياسية والإدارية في هذه المنطقة مقطعة وذات حدود شاذة (أبو العلا،١٩٩٦م: ص٣٥٥). ويحتاج الأمر للوصول إلى حلول مرضية إلى كثير من الصبر والوقت والمهارة السياسية والواقعية.



شكل (١١): تطور الحدود الإماراتية العمانية

المصدر: Adapted from Heard-Bey, 1982

المبحث الرابع

التحليل والمناقشة

يتناول هذا المبحث استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومن ثم تحليها وربطها بتساؤلات الدراسة التي جرى تحديها سابقاً. لقد أسفرت عملية دراسة الوقائع والتحولات التي شهدتها نظرية وسياسات الحدود الدولية في شبه الجزيرة العربية، والتطورات السياسية والجغرافية التي شهدتها قطاعات الحدود المختلفة في منطقة الدراسة إلى التوصل إلى النتائج التالية :

- عدم انسجام الحدود الدولية مع الجغرافيا القبلية في منطقة الدراسة ما عدا بعض المناطق المحدودة.
- اعتمدت عملية تكوين الكيانات السياسية المعاصرة في شبه الجزيرة العربية على التحالفات القبلية وتوحدها تحت قيادة موحدة في كل قطر.
- ظهور قيادات ملهمة(كارزمية) في مناطق شبه الجزيرة العربية، مما اسهم في سرعة وفعالية تكوين الكيانات السياسية الحديثة في المنطقة.
- تفكك الكيانات القبلية القديمة في المنطقة تدريجيا خاصة في الدول النفطية وتحول أفرادها إلى سكنى الناطق الحضرية.
- تضاؤل حركة القبائل عبر الحدود نتيجة الاستقرار في المدن مما قلل الضغط على المناطق الحدودية وخفض حجم وتيرة التوتر والاحتكاك الحدودي.طرأ تحول كبير على مفهوم الحدود لدى سكان الجزيرة العربية فتحول من مفهوم(ديار القبيلة) إلى حدود الدولة الوطنية الحديثة.
- أدت بعض التسويات والتعديلات الحدودية في عدة قطاعات حدودية في شبه الجزيرة العربية إلى توحيد بعض القبائل التي انقسمت في الماضي بين عدد من الكيانات السياسية.
- طرأ تحسن ملموس على الانسجام العام بين الجغرافيا القبلية والجغرافيا الجدودية في منطقة الدراسة.
- ضعف التأثير الاجتماعي والسياسي القبلي مع تزايد نفوذ الدولة الوطنية في شبه الجزيرة.
- فشل محاولة قيام كيانات سياسية على أساس قبلي في الحجاز وعسير وجيزان وحائل وشمال غربي الجزيرة العربية.
- تضاؤل قيم المعيار القبلي في تعيين الحدود في العقود الأخيرة في منطقة الدراسة.
- تزايد ترسيخ مفهوم الدولة والهوية الوطنية في شبه الجزيرة العربية.
- صعوبة السيطرة على بعض القطاعات الحدودية في منطقة الدراسة لوعورة تضاريسها حتى الوقت الحاضر.
- تحولت النخب الأسرية الحاكمة إلى محاولة الانسجام مع الأوضاع والتطورات العصرية كما تحولت أجهزتها الإدارية إلى أدوات سياسية فعالة داخليا وخارجي نتيجة مواردها المالية العالية التي وفرتها المبيعات النفطية.
- اسهم النفط والتدخل الأجنبي والتأثير الحضاري الغربي في تحول الولاء من القبيلة أو العشيرة أو الطائفة إلى الدولة الوطنية في المنطقة.
- ظهور قوى مجتمعية جديدة في الكيانات السياسية الحالية في المنطقة نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- تزامنت عمليات نشوء الدولة في شبه الجزيرة العربية مع بداية استيعاب متزايد لدى النخب والقيادات السياسية والشعوب لأهمية مفهوم ونظرية الحدود الدولية الحديثة بكونها تسجيداً ماديا مهما لاستقلال الدولة المعاصرة بكل خصائصها الحديثة.

أن تحليل النتائج السابقة الذكر وربطها ببعض المعومات التي استعرضتها الدراسة، ومن ثم ربطها بتساؤلات الدراسة تقودنا إلى مجموعة من المعطيات التي تحتمل قيماً ذوات اعتبار اكبر وأكثر دلالة وذلك على النحو التالي :

- إن المؤشرات الإحصائية الأولوية عن الكثافة السكانية للمناطق الحدودية في شبه الجزيرة العربية تدعو إلى توقع استقرار أكبر لهذه الحدود، نتيجة انخفاض الضغط البشري على معظم قطاعاتها في المنطقة، إلا أنه من المحتمل أن هذا المتغير البشري، إضافة إلى المتغير الطبيعي المتمثل في الطبيعة الصحراوية لمناطق الحدود، يمكن أن ينخفض تأثيرهما فيما يتعلق بالاستقرار والاستمرارية، نتيجة تداخل تأثير عوامل بشرية أخرى . ويدل هذا الوضع على عدم صحة التساؤل الأول من هذه الدراسة التي تفترض أن ضغط الكثافة السكانية على الحدود في شبه الجزيرة العربية يعتبر أحد أهم أسباب النزاعات الحدودية بها، إذا استثنينا أوضاع القطاع الغربي من الحدود السعودية اليمنية في الفترة التي سبقت الاتفاق النهائي بين البلدين عام ٢٠٠٠م في مدينة جدة.
- ويتضح من بعض النتائج التي طرحت آنفاً أن التساؤل الثاني من هذه الدراسة الذي يشير إلى أن عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي كانت الأساس الذي أدى إلى التغيير السياسي وظهور الكيانات السياسية الحالية في أقاليم شبه الجزيرة العربية– وتغيير عملية الولاء– بالتالي– من القبيلة والعشيرة والمذهبية إلى الولاء للدولة الوطنية المعاصرة بحدودها يرجح صحة التساؤل الثاني لهذه الدراسة.
- إن حقيقة التوصل إلى تسويات عادلة– ومرضية للأطراف المعنية– لهذا العدد الكبير من المشكلات الحدودية في شبه الجزيرة العربية يؤيد – نسبياً– صحة التساؤل الثالث للدراسة الذي يشير إلى ظهور تحسن مهم في عملية الانسجام بين الجغرافيا القبلية والجغرافيا الحدودية في شبه الجزيرة العربية خاصة في العقد الأخير على أقل تقدير.
- يمكن القول أن استقرار أعداد كبيرة من أبناء القبائل في المدن والمراكز الحضرية في العقود الأخيرة، وتطور وسائل مراقبة الحدود وحراستها، وصعوبة عبور المناطق الصحراوية خاصة في مناطق الربع الخالي، وتنامي مفهوم الانتماء إلى الدولة الوطنية في الإقليم، هي متغيرات متشابكة أسهمت في ترسيخ واستمرارية الحدود في شبه الجزيرة العربية. ويؤكد هذا السياق صحة التساؤل الرابع من هذه الدراسة الذي يبين تضاؤل تأثير القبائل تدريجياً على مجمل أوضاع الحدود في شبه الجزيرة العربية.
- يمكن القول أن التدخل الأجنبي في منطقة الدراسة كان أحد العوامل التي أسهمت في ظهور وتطور النزاعات الحدودية فيها مما يدعم صحة التساؤل الخامس الذي طرحناه حول مدى إسهام التدخل العثماني والبريطاني في رسم الحدود الدولية بين كيانات المنطقة.
- إن ظهور قوى مجتمعية جديدة نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في دول المنطقة، وضخامة الاكتشافات النفطية بالمنطقة، وبروز النزعات الإقليمية، واستمرار بعض النزاعات الحدودية فيها، وتزامن مثل هذه الأوضاع مع ضعف ملحوظ للبنية السياسية في دول المنطقة غداة حصولها على استقلالها وخلال مراحل تكوينها الأساسية. يؤكد صحة التساؤل السادس لهذه الدراسة الذي يشير إلى أن ضعف البنية السياسية الوطنية في بعض البلاد العربية في شبه الجزيرة العربية في مراحل معينة، والاكتشافات البترولية، والنزعة الإقليمية، عناصر ومتغيرات أخرى لعبت دوراً مهماً في زعزعة استقرار الحدود في المنطقة.

الخاتمة:

يمكن النظر إلى عملية صناعة (تخطيط) الحدود في إقليم شبه الجزيرة العربية من خلال منظور جغرافي سياسي تحليلي. ومن خلال هذا المنظور يمكن شرح كيفية تطور وتسوية القضايا الحدودية في المنطقة. وشهدت المنطقة العديد من التطورات في هذا المجال والتي أثرت بعدد من العوامل التي يأتي في مقدمتها : الاكتشافات النفطية، والوجود الأجنبي، وتطور نظم الدولة الوطنية، والتحالفات القبلية، والكثافة السكانية. وخلال العقود الستة الأولى من القرن العشرين شهدت المنطقة العديد من الخلافات والنزاعات الحدودية، وظلت عملية تسوية هذه النزاعات رهنا بتطور وآثار العوامل التي أشرنا إليها، بالإضافة إلى صلتها الوثيقة بترسيخ وتطور فهم واستيعاب نظرية الحدود السياسية(الدولية) المعاصرة وعلاقتها الوثيقة باستقلال وخصائص الدولة الوطنية المعاصرة التي ظهرت أنماطها المتعددة في شبه الجزيرة العربية خلال بدايات القرن الماضي وتطورت عبره حتى وقتنا الحاضر. وبالرغم من هذه التطورات فقد أمكن تسوية بعض النزاعات والخلافات الحدودية بشكل جزئي. ولوحظ أنه منذ الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩١م، جنحت معظم الدول في شبه الجزيرة العربية إلى العمل بسرعة وجدية ضمن سياسات تنبع أساسا من مفهوم ونظرية الحدود السياسية المعاصرة لتسوية خلافاتها ومشكلاتها مع جيرانها (Schofield,2000 3 :). ويشمل المحتوى الإقليمي (السياسي –النظري) لهذه التسويات ثلاث مؤشرات أساسية مهمة :–

– **الالتزام بقواعد القانون الدولي** : يشير تحليل كافة الاتفاقات الحدودية (المتوفرة) التي عقدت في شبه الجزيرة العربية في العقد الأخير من القرن العشرين إلى توجه قوي للالتزام بنص القانون الدولي وروحه، كما أن اتجاه معظم الدول المعنية بهذه الاتفاقات الحدودية إلى تسجيلها وإيداعها لدى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والجامعة العربية، يعتبر دليلاً آخر على تمسك هذه الدول بالقانون، وما يمثله من أهمية بالغة في حفظ أمنها واستقرار علاقاتها مع جيرانها. ويمكن القول أن هذه الاتفاقات بما فيها الاتفاق السعودي القطري (١٩٦٥م) والاتفاق السعودي العراقي (١٩٨٩م) توضح التوجه العام على تعديل وتصحيح الأوضاع الحدودية في شبه الجزيرة العربية التي أثرت فيها عمليات التدخل البريطاني إبان فترة الحماية البريطاني في بعض الأقاليم العربية قبل عام ١٩٧١م. وهو ما يعتبر مؤشراً قوياً على أن النظام الإقليمي السائد في شبه الجزيرة العربية حالياً يختلف كثيراً عما كان سائداً إبان حقبة النفوذ البريطاني.

– **المؤسساتية** : منذ الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩١م ظهر اهتمام قوي من قبل دول مجلس التعاون الخليجي يؤكد اهتمام دول المجلس بضرورة استكمال عملية إنشاء إطار (محور) عربي إقليمي قوي وقادر على مواجهة الأخطار، وفي هذا الصدد يمكن فهم إعلان دمشق لعام ١٩٩١م بين دول مجلس التعاون وكل من مصر وسوريا (لم يعد موجوداً)، بالإضافة إلى تأكيد مؤتمرات قيمة مجلس التعاون الخليجي على ضرورة تسوية نزاعات الحدود في المنطقة بالطرق السلمية، بما فيها النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة.

– **التجسيد الواقعي** : وذلك من خلال عقد الاتفاقات الحدودية الثنائية خاصة في جنوب وشرق شبه الجزيرة العربية كما حدث بين كل من الدول التالية : السعودية وعمان، السعودية واليمن، عمان واليمن، عمان والإمارات، السعودية وقطر، والسعودية والكويت التي أنهت خلافاتها باتفاقيات ثنائية واقعية في السنوات القليلة الماضية، و قطر والبحرين اللتان قبلتا بحكم من محكمة العدل الدولية في نزاعهما الحدودي البحري على أية حال.

التوصيات :

- أن هناك عدداً من الخلافات الحدودية التي لازالت تنتظر إيجاد تسويات عادلة لها، وتعتبر عملية استخدام الوسائل السلمية لتسويتها شرطا ضروريا لنجاح هذا الاتجاه على أساس من العدل والإنصاف والمصالح والتنازلات المتبادلة.
- ضرورة إبعاد تأثير التدخل الأجنبي تحت أية مسميات، كون ،أن تأثير مثل هذا التدخل لا يكون عادة في مصلحة الأطراف المحلية صاحبة المصالح الأساسية.
- استخدام الوسائل والتقنيات العلمية الميدانية الحديثة لتحديد المظاهر والنقاط الجغرافية التي وردت خلال الوثائق والمعاهدات والاتفاقيات الحدودية القديمة.
- الوضوح والشفافية والمصارحة في طرح قضايا الخلافات الحدودية في شبه الجزيرة العربية مما يسهل عملية التعرف على وجهات نظر كل الأطراف وتيسير التوصل إلى حلول مرضية.
- ضرورة إجراء الأبحاث الميدانية المنهجية للتعرف على عمليا التفاعل عبر الحدود بين سكان المنطقة واستكشاف سبل زيادة التفاعل الإيجابي عبر الحدود.
- العمل على زيادة التبادل الاقتصادي والتجاري عبر الحدود وتسهيل الحركة البشرية، مما يسهم في رفع مستوى التعاون بين دول وشعوب شبه الجزيرة العربية وتحقيق قدر أكبر من التكامل الاقتصادي.
- زيادة وتفعيل سبل مراقبة حركة التهريب والهجرة غير النظامية من خلال التعاون بين الجهات الأمنية المعنية بأمن الحدود في المنطقة عبر إنشاء هيئة حدودية أمنية مشتركة تعمل على استتباب أمن الحدود في المنطقة وتبادل المعلومات عبر وسائل الاتصال الحديثة والسريعة.
- الامتناع عن القيام بأي أعمال مضرة بالدول المجاورة عبر الحدود المشتركة في شبه الجزيرة العربية صيانة لآمن كافة دول المنطقة.

المراجع العربية :

- أباظة، فاروق، دراسة لقضايا الدولة السعودية بين الحربين العالميتين، الإسكندرية، دار المعارف، (١٩٨٧م).
- إبراهيم، سعد الدين، وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (١٩٩٦م).
- أبو داود، عبد الرزاق، مدخل إلى الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية، جدة، دار حافظ للنشر والتوزيع، (١٤٢٢هـ).
- ـــــــــــــــــ، قضايا الحدود السياسية في العالم العربي، المجلة الجغرافية العربية، العدد(٢٥)، ص٢٣١–٢٧٥، (١٩٩٣م).
- ـــــــــــــــــ، ملامح من الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٥٨): عدد(٤) ص ٤٣٧–٤٧٦، (١٩٩٨م).
- ـــــــــــــــــ، الملك عبد العزيز والبناء الجغرافي السياسي للمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، عدد خاص بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ص ٩١– ١٣٣، (١٩٩٩م).
- ـــــــــــــــــ، الحدود السعودية اليمنية: التطورات والحل النهائي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، (مقبول للنشر (١٤٢٣هـ).
- أبو رمان، حسين، وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية...، القاهرة، مركز البحوث العربية، (١٩٩٨م).
- أبو عامود، محمد، العلاقات العربية – العربية في القرن العشرين...، السياسة الدولية، العدد (١٣٩)، ص ٨– ٢٨، (٢٠٠٠م).
- أبو العلا، محمود، جغرافية شبه الجزيرة العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، (١٩٩٦م).
- أحمد، أحمد يوسف، الصراعات العربية- العربية (١٩٤٥م- ١٩٨١م): دراسة استطلاعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (١٩٨٨م).
- الأشعل، عبد الله، قضية الحدود في الخليج العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (١٩٧٨م).
- الأنصاري، محمد، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (١٩٩٥م).
- ـــــــــــــــــ، وآخرون، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الخارجية والداخلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (١٩٩٧م).
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧م: الدولة في عالم متغير، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، (١٩٩٧م).
- ـــــــــــــــــ، مؤشرات التنمية في العالم، القاهرة ، مركز معلومات الشرق الأوسط ، (١٩٩٩م).
- التميمي، عبد المالك، العلاقات الكويتية العراقية : ١٩٢١م– ١٩٩٠م، في : سليمان العسكري وآخرون (محررون): الغزو العراقي للكويت : المقدمات – الوقائع و ردود الفعل – التداعيات، عالم المعرفة، عدد خاص، (١٩٩٥م).
- الجهني، عيد، الحدود والعلاقات السعودية اليمنية، الرياض، دار المعارف السعودية، (١٩٩٤م).

- جويس ، جريجري، العلاقات اليمينية السعودية بين الماضي والمستقبل، القاهرة، مكتبة مدبولي، (١٩٩٣م).
- حجر، جمال، الآثار السلبية للسياسات الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية ، مجلة الدارة، العدد (١)، ص :١٢٩– ١٤٠، (١٤٠٥هـ).
- الخصوصي، بدر الدين، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر،الجزء الثاني، الكويت، منشورات ذات السلاسل،(١٩٨٨م).
- خضر ، بشارة، أوروبا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأباعد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٣٩– ٥٠،(١٩٩٧م).
- دارة الملك عبد العزيز، الأطلس التاريخي للمملكة العربية السعودية، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، (١٤٢١هـ) .
- ربيعي، فؤاد، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين، القاهرة، مكتبة مدبولي، (١٩٩٩٠م).
- رضا، محمد جواد، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،(١٩٩٧م).
- صالح، أماني، اشكالية الحدود في التصور الإسلامي، السياسة الدولية، العدد (١١٢)، ص ٥٤– ٦٤، (١٩٩٣م).
- سلطان، حامد، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية، (١٩٧٠م).
- السرياني، محمد، الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،(١٤٢٢هـ).
- ساعاتي، أمين، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية : التسويات العادلة، القاهرة، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، (١٩٩١م).
- الشريف، عبد الرحمن، جغرافية المملكة العربية السعودية: إقليم جنوب عرب المملكة، الرياض، دار المريخ، (١٤٠٤هـ).
- الشريف، عبد الرحمن، جغرافية المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ، (١٤١٥هـ).
- الصباغ، عبد اللطيف، بريطانيا ومشكلات الحدود بين السعودية وشرق الأردن، القاهرة، مكتبة مدبولي، (١٩٩٩م).
- العفيفي، فتحي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية : دراسة تاريخية — سياسية — قانونية، القاهرة، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، (٢٠٠٠م).
- الغامدي، أحمد، قضية الحدود السعودية اليمنية (نحو الحل)، جدة، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، (١٤٢٠هـ).
- الغنيم، عبد الله، ترسيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (١٩٩٤م).
- غنيم، عبد الحميد، الجغرافيا السياسية، الكويت، مكتبة الفلاح، (١٩٨٧م).
- الفانك، فهد، الدولة القطرية وامكانيات قيام دولة الوحدة العربية، عمان، منتدى الفكر العربي، (١٩٨٨م).
- الفراء، محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٩٨٣م).
- الفيل، محمد رشيد، مشكلات الحدود بين امارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد(٨)، ص: ٢٥–٦٣،(١٩٧٦م).
- القباع، عبد الله، العلاقات السعودية اليمنية، الرياض، دار الفرزدق، (١٩٩٢م).

- كيلي، ج. ب.، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ترجمة: محمد أمين عبد الله، الكويت، مكتبة الأمل، (١٩٦٨م).
- الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٩٨٣م).
- مدني، محمد، القانون الدولي للبحار وتطبيقاته على المملكة العربية السعودية، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، (١٤١٥هـ).
- مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت وجوداً وحدوداً...، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (١٩٩٧م).
- ———————————، تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما اقرتها الأمم المتحدة، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (١٩٩٣م).
- مركز معومات اليمن أون لاين، معاهدة الحدود السعودية اليمنية ٢٠٠٠م، مركز معومات اليمن أون لاين، ٢٠٠٣م.
- مؤسسة جيوبروجكتس، أطلس الوطن العربي والعالم، بيروت، مؤسسة جيوبروجكتس، (١٩٩٦م).
- الميداني، محمود، الأطلس الجغرافي الحديث، دمشق، دار دمشق للنشر والتوزيع، (١٩٩٧م).
- النعيم، مشاري، الحدود السعودية: البحث عن الاستقرار، بيروت، دار الساقي، (١٩٩٩م).
- نويهض، خلدون، تكوين الحدود العربية: لماذا، وإلى أين؟، المستقبل العربي، العدد (١٨٧)، ص ٢٧- ٣٥، (١٩٩٤م).
- هوليداي، فرد، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة: حازم صاغية & سعيد محيو، بيروت، دار ابن خلدون، (١٩٨١م).
- وزارة الخارجية، (١٣٩٧هـ)، مجموعة المعاهدات والاتفاقات: ١٩٣٦-١٩٧٣م، الجزء الثاني، جدة، وزارة الخارجية، مطابع سحر.
- ——————————، (د.ت.)، مجموعة المعاهدات: ١٩٢٢-١٩٥١م، وزارة الخارجية، جدة، مطابع البنوي.
- صحيفة الحياة: ١٩٩٢/١٢/٢٢م، ١٩٩٢/١٠/٢٠م، ١٩٩٢/١٠/١٠م.
- صحيفة الشرق الأوسط: ١٩٩٨/٧/٢١م، ١٩٩٤/٣/٢٥م، ١٩٩٢/٢/٢٦م، ١٩٩١/١١/٢٧م، ١٩٩٢/١/١م، ١٩٩٢/٢/٦م، ١٩٩٥/٦/٣م، ١٩٩٥/٢/١٦م، ١٩٩٥/٧/١١م، ١٩٩٤/٣/٢٧م، ١٩٩٨/٨/٢م، ١٩٩٨/٧/٢٩م، ١٩٩٨/٧/٢٦م، ١٩٩٨/٨/١٢م، ١٩٩٩/٥/٢م، ١٩٩٤/٢/٦م، ١٩٩٤/٤/١٦م، ٢٠٠٠/٦/٦م، ٢٠٠٠/١١/٧م، ٢٠٠١/١/٢٠م.
- صحيفة عكاظ: ١٩٩٨/٧/٣٠م، ١٩٩٨/٩/٢٣م، ١٩٩٣/١/٧م، ١٩٩٥/٧/١١م.
- المجلة، مشاكل الحدود بين الدول العربية: قنابل موقوتة، مجلة المجلة، العدد(٨،٥)، ص ١٢-٢١ (١٩٩٥م).
- إدارة المساحة العسكرية، خريطة المملكة العربية السعودية، الرياض، إدارة المساحة العسكرية، (١٤٠٧هـ).
- ——————————، خريطة المملكة العربية السعودية، الرياض، إدارة المساحة العسكرية، (١٤١٨هـ).
- ——————————، خريطة المملكة العربية السعودية، الرياض، إدارة المساحة العسكرية، (١٤٢١هـ).
- وزارة التعليم العالي، الأطلس الوطني للمملكة العربية السعودية، الرياض، (١٤١٩هـ).

المراجع الإنجليزية :

- Abu-Dawood, A.S, The Saudi-Yemeni Boundary Dispute, Bulletin of the Faculty of Art, Un. Of Cairo, No. (59), pp.187-200, (1993).
- AL-Baharna, H. M., The Arabian Gulf State, (Beirut, Librairie Du Liban, (1975).
- Anderson, M, Frontiers, Cam - bridge, Polity Press, (1996).
- BBC News Online, Border Dispute Settled, (21/3/2001).
- Beaumont, P., & et al, The Middle East, London, Fulton Pub, (1988).
- Biger, G., Encyclopedia of International Boundaries, New York, Facts on File, INC. (1995).
- Blake, G., International boundaries of Arabia. The peaceful Resolution of Conflict, In: N. Kltot & S. Waterman (eds.): The Political Geography of conflict. And Peace, London, Belhaven Press, (1991).
- British-Yemeni Society, http://www.al-bab.com/bys/Articles/border .htm.
- BRIT, Border Region In Transition: Crossing Disciplines, Crossing scales, Crossing Regions, http// www.bgu.il,politics /Conf/ brit. Htm.(2002).
- Bunker D.G. The South-west Borderlands of The Rub Alkhali, Geographical Journal, V.119, PP.225-245, (1953).
- Dolimatch, T. B. Information Please Almanac, New York, Simon & Schuster, (1981).
- Drysdale, A. & G. H. Blake, The Middle East And North Africa Oxford, Oxford Univ. Press (1987).
- Ganster, P. & et al, (eds.), Borders And Border Regions In Europe And North America, San Diego, SDSU press, (1997).
- Gulf Times, Border Agreement Signed, Gulf Times, online, (8/6/1999).
- Helms. C. M., The cohesion of Saudi Arabia, London, Croon Helm, (1981).
- IBRU (International Boundary Unit), Text of The Saudi - UAE Border Agreement, http: // www. Ibru. dur.ac.Uk/gifs/ database. Gif". (2002).
- Jones, S. B., Boundary Concepts In The setting of Place And Time, Annals of The Association of American Geographers, V. 49,3, pp. 241-255, (1959).
- Leimgruber, W. Boundaries, Values And Identity: The Swiss-Italian Transborder Region, In: D. Rumley & J. Minghi (eds.): The Geography of Border Landscapes, London, Routledge, pp. 43-62, (1991).
- Mackay, J. R. The Interactance Hypothesis And Boundaries In Canada: A Preliminary Study, Canadian Geographer, V. 11, pp. 1-8, (1958).

- McGeveran, W.A. The World Almanac And Book Facts, Mahwah, N.J., World Almanac Education Group, Inc. (2001).
- McNally, R, World Facts & Maps: Concise International Review, Chicago, McNally, (1993).
- Melamid, A, The Buraimi Oasis Dispute, Middle Eastern Affairs, (Feb.) pp. 56-63, (1965).
- Munich & Johannesburg, Essential World Atlas, London, Munich & Johannesburg, (2001).
- Parker, G. Geopolitics: Past, present and Future, London, Pinter, (1998).
- Prescott, J.V.R., Boundaries and Frontiers, London, Croom Helm, (1978).
- Raswan, C.R. Tribal Areas And Migration lines of North Arabian Bedouins, Geographical Review, V.20, pp.294-502, (1930).
- Schofield, R. Negotiating The Saudi - Yemeni International Boundary, The British - Yemeni Society, July, pp. 1-12, (2000).
- Schofield, R., Borders And Territoriality In The Gulf And The Arabian Peninsula During The Twentieth Century,In: R.Schofield, (ed.),Territorial Foundations of The Gulf States, London, UCL, Press, pp. 1-77, (1994).
- Smith, B., on Drawing Lines on A Map, In: A.U. Frank & W. Khun & D. M. Mark, Information Theory, Proceeding of COIST, Berlin, pp. 457-484, (1994).
- Singh,K.R.,Conflict And Co-operation In The Gulf, International Studies,Vol.15, No.4,pp.487-508, (1976).
- Stevens, Paul, Contemporary Oil Exploration and Development Policies In The Gulf Region, In: R. Schofield (ed.): Territorial Foundations of The Gulf States, London, UCL, pp. 211-222, (1994).
- Whitaker, B., Commentary on The Yemeni-Saudi Border Agreement, Yemen Gateway, July, pp. 1-4, (2000).
- Whitaker, B., Yemen: Trouble on The Border, Middle East International, No. 618, pp. 16-17, (2000).
- Wilkinson, J. C., Britain's Role In Boundary Drawing In Arabia: A Synopsis, In: R. Schofield, (ed.), Territorial Foundations of The Gulf States, London, UCL Press, pp. 94-108, (1994).
- Wilson, P. W., & Graham, D. F., Saudi Arabia: The Coming Storm, New York, Sharpe, (1994).
- Zahlan, R. S., The Creation of Qatar, London, Croom Helm, (1979).